الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد اللغة و الأدب العربي

قسم لسانيات التطبيقية

الميدان: اللغة و الأدب العربي

فرع: لسانيات تطبيقية

التخصص: لسانيات تطبيقية

المرجع : 2023/2022

مذكرة بعنوان:

الميزان الصرفي عند الشّيخ أحمد الحملاوي - شذا العرف في فن الصرف انموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر اللغة و الأدب العربي

تخصص " لسانيات تطبيقية "

إعـــــداد الطالبة
- غادة كموش

إشراف:
الأستاذة: بومحديو نسيمة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة	رئيسا
نسيمة بومحديو	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة	مشرفا ومقررا
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

يقول الله عزّ و جل في محكم كتابه: " لئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله و الشكر لله الذي وهبنا التوفيق و السداد، و منحنا القوّة و الثبات، و أعاننا على اتمام هذا العمل المتواضع، "فاللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك"

هاهي ثمار عملنا قد أينعت بعد مسيرة البحث و الاطلاع لنكشف ما وراء ستار العلم و المعرفة، و هذه أسمى كلمات الشكر نبثها لكل من وقعت عينه على مذكرتنا لينهل منها ما شاء و ينقد ما يرفض و يبتغي.

فالشكر موصول إلى كل معلّم أفادنا بعلمه، و ارتوينا من نبع عطاءه من أولى المراحل الدراسية إلى هذه اللحظة.

كما نرفع كلمة شكر للأستاذة المشرفة "نسيمة بومحديو" على كل ما قدمته لنا لانجاز هذا البحث.

و أخيرا نتقدم بالشكر إلى كل من رسم لنا طريق النجاح، و شجعنا و لو بكلمة، و لكل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد.

"اللهم علمنا بما ينفعنا، و انفعنا بما علمتنا، و زدنا علما"

غادة كموش

مقدمة

مما لا شك فيه أن اللغة العربية لغة اشتقاقية تصريفية وذلك بالنظر إلى أحوال أبنية كلمها، والتي ليست بإعراب.

أي أنها تعرف بواسطة قوانين علم التصريف، هذا العلم الذي يُعدّ ميزان العربية وأشرف شطريها، ممّا جعله يحظى باهتمام جميع أهل العربية.

ولمّا كان بهذه القيمة اللغوية الكبيرة فقد اهتم به العلماء والباحثون المتقدمون منهم و المتأخرون، والمعاصرون كذلك، ومن بينهم الشيخ أحمد الحملاوي الذي يعدّ من العلماء المحدثين الذين تناولوا موضوع علم الصرف أو التصريف دراسة وبحثا، ونلحظ ذلك من خلال وضعه لمصنفة المشهور" شذا العرف في فن الصرف"، هذا الأخير الذي يُعدّ من الكتب التي يتوارد عليها الطلبة درسا وشرحا، حيث أنّ شهرته الطاغية تبلورت بفضل هذا الكتاب بالإضافة إلى كتابة " زهر الرّبيع في المعاني والبيان "، فهذان الكتابان بلا جدال يُعدّان من أساسيات كل مكتبة تعني بالدراسات العربية تكمن أهمية هذا الموضوع في: أن منهجه تميز بوضوح الفكرة إلى حدّ رياضي مذهل بحيث تبدو القواعد التي يعرضها و يستعرضها وكأنّها قواعد مطلقة فلاذية غير قابلة للنقد أو التحوير أو إعادة الصيّاغة أو الاستثناء، وإنما هي قواعد صارمة واضحة التفسير غير محتملة للتأويل.

ومما سبق اهتدينا إلى إشكالية مفادها:

هل سار الشيخ أحمد الحملاوي في كتابه " شذا العُرف في فن الصرف" على نهج النحاة القدامى؟ :

ما مفهوم الصّرف؟ و ما مفهوم التصريف؟ وهل هما مدلولان لمعنى واحد؟

ما مكانة الصرف في العربية؟

ما هي أهم المصطلحات الصّرفية التي تطرق إليها الحملاوي في كتابه؟

ما مفهوم الميزان الصرفي؟ وهل اتبع الشيخ الحملاوي الصرفيون القدماء في وزنه للكلمات؟

ما هي أهم الأركان النحوية التي وظّفها الشّيخ الحملاوي في كتابه؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا أن يكون موضوع هذه الدراسة " المنهج الصرفي عند الحملاوي"، شذا العرف في فن الصّرف أنموذجا.

وتعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة اعتبارات:

الرّغبة في الخوض في هذا الموضوع لكسر حاجز الخوف من التعمّق في هذا الموضوع.

نظرا لأهمية علم الصّرف كونه أحد العلوم اللّغوية التي تستحقّ البحث والدّراسة.

الرّغبة في الكشف عن موضوعات علم الصّرف نظرا لضعف تكويننا في هذا المقياس المهم ويعود ذلك إلى جائحة كورونا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأهداف المرجوة من هذا العمل هي:

رصد أهم المسائل التي تعرّض إليهما الحملاوي في كتابه " شذا العُرف في فن الصّرف "

بيان المنهج الذي اتبعه الحملاوي.

معرفة المذهب الذي ينتمي إليه الحملاوي.

وقد اقتضى موضوع البحث أن يكون المنهج المتّبع في الدّراسة هو المنهج الوصفي لأنّه يشرح المعاني، إلاّ أن هذا لم يمنعنا من الاستعانة ببعض المناهج الأخرى خاصة المنهج التاريخي عندما تعلّق الأمر بالبحث في المفاهيم النّظرية، و كذلك المنهج المقارن الذي استعملناه عندما أجرينا مقابلات بين الأوزان الصّرفية للفعل.

كذلك استعملناه عندما تطرقنا إلى أهمية الميزان الصرفي في التحليل الصرفي معرفة أوزان الأفعال المتصرّفة مع ربط الجانب النّظري بالتطبيقي.

أمّا عن الخطّة المتّبعة، فقد جاءت الدّراسة وفق الخطوات المنهجية المتّبعة في أيّ بحث أكاديمي مشتملة على مدخل تمهيدي وفصلين، تسبقهما مقدمة ممهدة للموضوع، منتهية بخاتمة حوصلت أبرز النتائج التي تمّ التوصّل إليها.

تحدّثنا في المدخل عن معنى الصّرف والتصريف لغة واصطلاحا، وعن موضوعه، وعن نشأته و تطوّره، وعن واضعه وعن مكانته في العربية.

أمّا عن الفصل الأول فكان بعنوان: " لمحة عن الصرف "، وقد

ضمّ خمسة مباحث اندرج تحت كل مبحث مجموعة من المطالب.

أمّا الفصل الثاني فكان بعنوان: " الميزان والمصطلح " وقد ضمّ ثلاثة مباحث اندرج تحت كل مبحث مجموعة من المطالب".

وتجدر بنا الإشارة إلى أنّ الفصل الأوّل كان نظريّا، أمّا الفصل الثّاني فكان تطبيقيا، وقد اتخذنا كتاب " شذا العُرف في فن الصّرف" أنموذجا.

وقد استندنا في هذه الدّراسة على جملة من المصادر والمراجع التي تتعلق بالموضوع منها:

- أبو عثمان " ابن جني "، التّصريف الملوكي.
- خديجة الحديثي، المدارس النحوية.
- عبده الرّاجحي، فقه اللّغة في الكتب العربية.
- شوقي ضيف، المدارس النّحوية.

وكما هو معلوم فانّه لا يخلو أيّ بحث أكاديمي من صعوبة أو جهد أمّا عن أنفسنا فقد واجهتنا مجموعة من الصّعوبات منها:

الاختلاف والتّباين في المصطلحات من باحث لآخر، وعدم الاتفاق على مفهوم واحد، ممّا أرقنا وأجهدنا في إعادة الإلمام بالمصادر والمراجع.

موضوع الصّرف موضوع واسع متعدّد الاتّجاهات متشعب المسالك.

صعوبة الانتقاء من المصادر والمراجع لأنّها كثيرة ومتنوّعة.

تأزّم حالتي النفسية نظير عدم المناقشة في الوقت المحدّد، وذلك بسبب تخلّي الطّرف الآخر عن إكمال البحث ممّا أدخلني في دوّامة كان من الصّعب الخروج منها.

وفي الأخير نشكر المولى عزّ وجلّ أن وفّقنا لإتمام هذا البحث، ولا يسعنا إلاّ أن نقول: إنّ عملنا هذا مجرّد اجتهاد يسير في هذا الموضوع، فنحن لم نحط بكل جوانبه، كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة " **نسيمة بومحديو** " التي دلّتنا على الطّريق بالتوجيه و

النّصيحة، فلم تبخل علينا كلما قصدناها، ولم تردّنا كلما طلبنا عونها طيلة فترة انجازنا لهذا البحث.

والشّكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على قراءتهم لهذا البحث وكل من أعاننا من قريب أو من بعيد.

مدخل تمهيدي:

لمحة عن الصرف وبيان مكانته في العربية

I - تعريف علم الصرف

أ- الصرف لغة:

يُعرف ابن منظور الصرف بقوله: " ردّ الشيء عن وجهه، صَرَفَه، يصرفه صَرْفًا فَانْصَرَفَ، وصارف نفسه عن الشيء: صَرَفَهَا عنه" [1].

وقوله تعالى: " ثمّ انصرفوا: أي "رجعوا عن المكان الذي استمعوا فيه".

كما وردت كلمة الصّرف في معجم الوسيط: (صَرَف) الباب أو القلم ونحوهما صَريفا.

صَوْتَ: ويُقال: " صرف الأجير من العمل والغلام من المكتب: خلّى سبيله " [2].

ومن خلال هذه التعريفات نلاحظ أنها تتفق كلها على أن الصرف يدلّ على الترك والتغيير.

ب- الصرف اصطلاحا:

للصرف معنيان أحدهما عملي: " وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة ولا تحصل إلا بها، كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل والمفعول، اسم التفضيل، اسمي المكان والزمان، الجمع، التصغير والآلة، والثاني علمي: " وهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء[3].

اذ يدل المعنى الأول على التصريفوطلك كونه مرتبط بكثرة اشتقاق الأبنية والعمل فيها،في حين أن المعنى الثاني يدل على الصّرف بالأصول الكلية التي تبنى عليها معرفة أحوال المفردات.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، دت، (ص ر ف).
[2] مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004، (ص ر ف).
[3] علي جابر المنصور، علاء هاشم الخفاجي، تطبيق الصرفي، تعريف الأفعال، تعريف الأسماء، عمان ،ط1، 2002، ص 7.

والجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى مصطلح الصرف، فقد استعمل اللغويين قديما وحديثا كذلك مصطلح التصريف للدلالة على العلم الذي يدرس بنية الكلمة رغم أنّ القدماء لم يميزوا بينهما واستعملوهما لمعنى واحد.

والذي عرفه ابن جني بقوله: " هو أن تجيء بالكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى[1] ، أي تغيير الكلمة وتحويلها من بناء إلى آخر كالماضي والمضارع، اسم الفاعل، اسم المفعول ، المبني للمعلوم، المبني للمجهول، المجرد والمزيد، وغيرها من الموضوعات التي يدور عليها بحث التصريف، مثل: "**ضَرَبَ**" فهذا مثال الماضي، فإذا أردت المضارع قلت " يَضْرِبُ" أو اسم الفاعل قلت "ضَارِبًا " أو اسم المفعول قلت " مَضْرُوبٌ" أو المصدر قلت "ضَرْبًا "، أو فعل ما لم يسمى فاعله قلت " ضُرِبَ ".

1- في الصرف والتصريف

إن الصرف والتصريف هما مدلولان لمسمى واحد هو ما نطلق عليه اليوم تسمية الصرف، كما سبق تعريفه بأنه: " علم ببنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال و إدغام، و إمالة وما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف.

فالنحاة في العرف اللغوي القديم لم يميزوا بين الصرف والتصريف واستعملوهما لمعنى واحد وإن كان التصريف أبلغ من الصرف.

[1] أبو الفتح عثمان بن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تح: إبراهيم مصطفى، و عبد الله أمين، ط1، 1954، ص 4.

ولعل الجرجاني (ت 471 هـ) أول من ألّف كتابا وصل إلينا باسم الصّرف، وهو المفتاح في الصّرف، وابتعد عن تسمية التصريف، وإن كان هناك من يرى أن أقدم مؤلف باسم الصرف كان " نُزهة الطرف في فن الصرف" لابن هشام الأنصاري (761هـ) .

أما في العصر الحديث فقد وضعت مصنفات عديدة تحمل اسم الصرف منهما كتاب " شذا العرف في فن الصرف" للشيخ أحمد الحملاي، والتطبيق الصرفي " لعبده الراجحي، وعمدة الصرف لكمال إبراهيم[1].

والبحث اللغوي الحديث يتناول مسائل الصرف على أساس صورة بدلا من اعتماد القدماء على الكتابة في تحديد الكلمة، فكل مجموعة من الحروف تكتب مجتمعة تأخذ شكلا مستقلا في الكتابة اعتبرها القدماء كلمة، في حين يتعامل البحث اللغوي الحديث مع الوحدة الصرفية مورفيم وهو أحد مستويات البحث في دراسة اللغة[1].

فالصرف في العرف اللغوي الحديث هو: أحد مستويات البحث في دراسة اللغة، وفي هذا يقول كمال بشر:

" والصّرف في العرف اللغوي الحديث أحد مستويات البحث التي تتعاون فيما بينها للنظر في اللغة ودراستها، وهذه المستويات على أشهر الآراء هي: علم الأصوات، علم الصرف، علم النحو والدراسات المعجمية والدلالية، ومن المفيد أن نذكر أن هذه العلوم وهذه الفروع تكون في مجموعها

[1] يُنظر، صالح سليم، عبد القادر الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ج1، دار عصمي للنشر و التوزيع ، القاهرة، ط1، 1996، ص 25.

[1] محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 108.

كلا متكاملا، وأنّ كل واحد منها مرتبط بسابقه ولاحقه ارتباطا وثيقا بحيث لا يجوز الفصل بينهما فصلا تاما، وكلها ترمي إلى هدف نهائي هو بيان خواص اللغة المدروسة ومميزاتها. وليس الترتيب بين هذه العلوم، ترتيب أهمية أو أفضلية، إنما ترتيب يقتضيه منطق الأشياء"[1].

أما مفهوم الدرس الصرفي وطبيعته و مجالاته من منظور وصفي فهو فرع من فروع اللسانيات ومستوى من مستويات التحليل اللغوي، وهذا يعني أنه يتناول البنية التي تمثلها الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية التي تؤدي معاني صرفية أو نحوية.

نستخلص مما سبق، أنه يصعب التفريق بين الصرف والتصريف وإن كنا نلمح التصريف يدل على الكثرة والمبالغة في التصرفات و التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة، أما الصّرف فيدل على العلم الشامل القائم بذاته، المتميز بقوانينه وضوابطه، وهو المصطلح الأنسب لانسجامه مع مصطلح النحو من حيث عدد الحروف والوزن فهو قسيمه.

موضوعه:

موضوع علم الصّرف هو الأفعال المتصرفة، والأسماء المتمكنة، أما الأسماء الأعجمية والأصوات والحروف وما شُبّه بها من الأسماء المتوغلة في البناء لا يدخلها التصريف، وفي هذا يقول ابن عصفور: " اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء وهي: الأسماء الأعجمية التي عجّمتها شخصية كإسماعيل إبراهيم، فلا يقال مثلا أن إسماعيل من سمع، وإبراهيم من بَرِهَ، ولا نوح عليه السلام من النّوح وهكذا لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة، والأصوات كعاق

[1]- كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، دط، 2005، ص 238.

ونحوه، لأنها حكاية ما يصوت به وليس لها أصل معلوم، والحروف وما شبه بها من الأسماء المتوغلة في البناء نحو: من وما، لافتقارها بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها فكما أن جزء الكلمة الذي هو حرف الهجاء لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلته[1].

وأما الأفعال الجامدة " كعسى " لا تصرف ولا تمثل في الميزان الصرفي لأن الفعل الجامد هو أشبه بالحرف من حيث أدائه معنى مجر دمن الزمان والحدث المعتر بين في الأفعال، فلزم مثله طريقة واحدة في التعبير، فهو لا يقبل التحول من صورة إلى صورة بل يلزم صورة واحدة وذلك مثل: ليس وعسى ونِعْمَ وبئسَ[1] .

كذلك لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو حرفين إلا إذا كان محذوفا منه، فأما ما تبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ثلاثة أحرف ثم قد يعرض لبعضها نقص: " يد، وقل، وم الله"

والأصل يدي، وقل قول ، وم الله وأيمن الله[2]".

2- نشأة علم الصرف وتطوره:

نشأ الصرف والإعراب معا بعدما شعر العرب بحاجتهم إليهما، وذلك لحفظ القرآن الكريم من اللحن [3] الذي انتشر نتيجة لدخول شعوب غير عربية في الإسلام، " ولفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنظم الحياة [4] . ولم تكن العلوم الصرفية والنحوية منفصلة عن بعضها، وبقية كذلك حقبة زمنية طويلة حتى أن ابن جني لا يفرق بين العلمين في القرن الرابع الهجري عندما عرّف

(1) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 290.
[1] مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، ج1، المكتبة العصرية، ط11، 1971، ، ص 53.
[2] المرجع نفسه،، ص، 153.
[3] سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ج1، دار الفكر، بيروت، لبنان ط1، دت، ص 17.

النحو بقوله: " هو انتماء سيمة كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، أو التحقير والتكسير ،والإضافةوالنسب والتركيب، وغير ذلك ليلحق ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوتُ نَحْوًا [1]

ثم جاء علماء أفردوا البحث في موضوعات الصّرف المختلفة بعد أن فصلوه عن النحو، ودوّنوا له الكتب الخاصة، ويمكن أن نقسم تاريخ نشأة الصرف إلى مرحلتين:

- **المرحلة الأولى**:تبدأ قبلأن يؤلف سبويه كتابه وتنتهي بصدور الكتاب.

- **المرحلة الثانية**:تبدأ من سبويه، ولا نعرف شيئا عن تاريخ الصرف في المرحلة الأولى، ولا عن أول من كتب فيه، أو تكلم في بعض موضوعاته، وكل ما ذكرته الروايات أن أول من تكلم في الصّرف هو الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، وذكرت روايات أخرى أن أول من بحث فيه معاذ بن مسلم الهرّاء بتشديد الرّاء الذي ولد في زمن عبد الملك بن مروان وتوفي سنة (ت 187هـ) [2] كما جاء في بغية الوعاة، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي[3]

ونبدأ بالكلام عن المرحلة الثانية والتي قلنا أنها تبدأ بكتابسيبويهوالذي يعتبر أول مؤلف فيه كثير من مسائل الصرف وموضوعاته و إن لم يرتبهلسيبويه (180هـ) ويبوبها كما فعل المتأخرون وقد أفرد بابا في الكلام على المجرد والمزيد من الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية، " هو باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات، والأفعال المعتلة وغير المعتلة، وما قيس من الصحيح الذي لا

---

[4] عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ج1، دار النهضة، بيروت،ط1، دت، ص 353.

[1] ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي نجار، ج1، دار الكتب المصرية، للطباعة والنشر، القاهرة، دط، 1952، ص 343.

[2] جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، ط 1، 1954، ص 135.

[3] أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مصراط، 1954، ص 135.

يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم إلا مثاله من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل" [1] والأفعال بأنواعها المجردة والمزيدة، وتكلم على مواضع الزيادة وكيفية معرفة الحروف والزوائد، ثم عقد بابا بعنوان هذا باب ما مضى من المعتل، وما اختص به من البناء دون ما مضى والهمزة والتضعيف، تكلم فيه على معتل الفاء، العين واللام بالواو والياء المضعّف وفصل فيها القول عن كيفية البناء منها على أوزان ما معنى الصحيح ذاكرا ما يحدث فيها من إعلال أو قلب أو إدغام أو إبدال، أو غير ذلك من التغيرات. وفي أثناء كلامه على هذه الموضوعات أفرد أبوابا صغيرة بعنوان " قلب الياء واواً "[2]، وغيرها مما كان له الأثر في تكوين قواعد و أصول جمعت فيها في باب الإعلال والحذف، ومن الأخرى التي أدخلها في فصل التصريف الذي يقصد به الإدغام. وفيه تكلم على مخارج الحروف وأنواعها وبيّن مواقع الإدغام"[3].

وشرح ابن جني (ت392هـ) كتاب التصريف في كتاب سمّاه " المُنصف في شرح التصريف"قد جمع في هذا الشرح مختلف الآراء في المسائل التي بحثها المازني وقارن بينها، واختار ما رآه منها صحيحا أو أقرب إلى الصّواب، ولم يقتصر ابن جني على شرح التصريف في بحث علم الصّرف، وإنما أفرد له كتابا خاصّا من تأليفه هو كتاب: " التصريف الملوكي " حيث يعد خطوة جديدة في تطور الصّرف، لأن ابن جني رتب موضوعاته ترتيبا أدق من ترتيبسيبويه والمازني وذلك بأن جمع القواعد التي ذكرها سيبويه في أبواب التصريف، وقسّمها واضعا لكل قسم منها عنوانا جديدا يضم ما تفرق من المسائل المتشابهة في فصل أو باب واحد.

---

[1] سيبويه: الكتاب، ص 315-354.
[2] المصدر نفسه، ص 315-345.
[3] المرجع نفسه، ص 357-369.

والموضوعات التي ذكرها مرتبة هي: المجرد والمزيد والبدل والتغير بالحركة والسكون والحذف وعقود وقوانين ينتفع بها في الصرف " وختم كتابه بفصل عن التدرب عند علماء الص[1]ن

ولم تقف هذه المرحلة (المرحلة الثانية) من نشأة علم الصرف عند الجني وسبويه بل تعدت ذلك إلى الزمخشري (538 هـ) حيث ألف كتاب المفصل الذي قسمه إلى أربعة أقسام جعل الأول للأسماء والثاني للأفعال، والثالث للحروف، أما الرابع فجعله مشترك بين الأقسام السابقة، وما هو ملحوظ على مؤلف الزمخشري (المفصل) أنه جاء ملما تقريبا بجميع مواضيع الصرف.

وهناك لغوي آخر ذاع صيته في هذه المرحلة وهو جمال الدين أبو عثمان المعروف بابن الحاجب، ألف كتاب في الصرف أسماه الشافية، ويعد هذا الأخير من أهم المؤلفات في علم الصرف، إذ جاء هذا المؤلف بترتيب عالي الدقة، إذ جعل موضوعاته في أبواب ونظرا لأهميته شرحه الدارسون عدة شروحات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: رضا الدين الاستربادي وشرح عبد الله جمال الدين الحسيني.

ويلاحظ كذلك أن ابن مالك بحث في الصرف في عدة كتب من مؤلفاته النحوية، وأفرد له بعض البحوث كـ " لامية الأفعال" وشرح التصريف " والموضوعات التي تكلم فيها هي نفسها الموضوعات التي تكلم عنها ابن الحاجب في كتابه " الشافية " وقد جاراه في طريقة البحث، فكلاهما يتبع الطريقة التقريرية، وهي ذكر القواعد والأبنية والتمثيل لها، وإن كان ابن مالك أكثر تفصيلا، وخالفه في ترتيب الموضوعات من حيث تقديمها وتأخيرها.

[1] أبي عثمان ابن جني، التصريف الملوكي، ص 52.

ويلاحظ تأثر ابن مالك بالزمخشري في ترتيب كتابي " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" والألفية " حيث تكلم عن النسب، التصغير، جموع التكسير، أبنية المصادر والمشتقات ضمن أبواب النحو بينما أفرد بابا للتصريف تحدث فيه عن الامالة والوقف والإدغام والإبدال، وهذا شبيه بباب مشترك عند الزمخشري في كتابه " المفصل ".

ولم تتقدم دراسة الصرف بعد ابن الحاجب وابن مالك فمعظم من كتبوا فيها كانوا عيّالا عليهما في مادة الصرف وفي طريقة بحثه مع الاستفادة مما ذكرسيبويه، ومن جاء بعده كالمازني، وابن جني والزمخشري وغيرهم.

ونستخلص مما سبق أن الصرف نشأ مسائل متفرقة في كتب النحو، ولا سيما في كتابسيبويه الذي جمع فيه كثيرا من قضاياه ومسائله، ولكنه لم يصنفها ولم يبوبها، أي أنه لم يضعها الوضع الأخير، وقد بقي هذا لمن تلاه، فكتب في الصّرف " المازني لكنه لم يبعُد كثيرا عن مادة الصّرف مع اختصارها وإضافة بعض المسائل القليلة، وبعض آراء من أخذ عنهم، وكان ابن جني أغزر مادة و أحسن ترتيبا من المازني، فقد أطال في موضوعات الصّرف وناقش كثيرا من الآراء لكنه لم يضع الصّرف وضعه النهائي، وإن رتبه ترتيبا أدق من ترتيب المتقدمين، ولم يخرج الزمخشري عما كتبه سبويه والمازني وابن جني و إن كانت الموضوعات التي ذكرها أكثر تفصيلا و أحسن ضبطا.

وقد أخذت بحوث الصرف شكلها الأخير على يد ابن الحاجب الذي هذّب مسائله، ورتّب أبوابه وجمع ما تفرق من مسائله في الكتب الأخرى، فكان كتابه " الشافية " من خيرة الكتب التي ألفت في الصرف من ناحية الإحاطة والتبويب، وكان ابن مالك من الأواخر الذين بحثوا في موضوعات

الصّرف بحثا شيقا ممتعا، فقد فصل في أبوابه، ولم يجيء من بعده من أتى بجديد، أو ببحوث فيها متعة، وكل ما فعله المتأخرون هو تلخيص الكتب المتقدمة، أو شرحها والتعليق عليها كما في شروح " الشافية " الكثيرة، وشروح كتب ابن مالك، ولا سيما الألفية والتسهيل.

3- واضعه:

الرواية الأولى: جرى خلاف كبير بين المؤرخين حول واضع علم الصّرف، فقد ذكرت بعض الروايات أن أول من تكلم في الصرف هو نصر بن عاصم (د89هـ) أو عبد الرحمان بن هرمز (ت117هـ) أو أبو إسحاق الحضرمي

(ت117هـ) او يحي بن يعمر (د129هـ) إلا أن هذه الرواية لم يعرها المؤرخون اهتماما.

الرواية الثانية ذهب الكثير من المؤرخين منهم الشيخ خالد والسيوطي والصبات والشيخ أحمد الحملاوي إلا أن واضعه هو: معاد بن مسلم الهرّاء 187هـ)، فقد قال السيوطي " وكان له رأي لأبي جعفر الرؤاسي عمّ يقال له معاذ بن مسلم الهراء، وهو نحوي مشهور " وهو أول من وضع التصريف".

والأمر الذي دعا السيوطي ومن تبعه إلى قول ذلك هو أن معاذ اشتهر بصياغة الأبنية، ومسائل التمارين الاختراعية التي لم تعرف أو تسمع عند العرب إطلاقا.

الرواية الثالثة:أنكر الدكتور عبد العزيز فاخر إلى أن يكون واضع علم الصرف هو معاذ بن مسلم الهراء، وذهب إلى أن واضعه هو نفسه واضع علم النحو، والذي دعاه إلى ذلك هو:

أ- ان كتب التراجم التي ألفت قبل السيوطي لم تشر إلى أن معاذا هو واضع علم الصرف .

ب– ان العلماء من قدماء ومحدثين الكوفيون منهم والبصريون لم ينقلوا إلينا قاعدة صرفية يُظن أن معاذا وضعها مع أنه من الكوفيين المتقدمين.

جـ – كون أن معاذا اشتهر بصوغ الأبنية الافتراضية للتمرين، واولع بذلك حتى ضجر منه الكتاب والشعراء.

وعلى كل حال فهذه الرواية لا تستحق التعليق أيضا لعدم المنهجية العلمية في أخدهم إياها.

وكما هو معلوم أن واضع علم النحو هو الإمام علي رضي الله عنه، ذهب الأستاذ الدكتور عبد العزيز فاخر إلى أنه هو نفسه من وضع علم الصّرف أيضا، وفي ذلك يقول د/ محمد سالم محيسن: " وقيل أن أومن وضع علم التصريف الإمام علي بن أبي طالب (ت40هـ) رضي الله عنه"

فقيل انه أو من فطن إلى الخطأ في بعض أبنية الكلمات وهيئاتها عند بعض المتكلمين، فوضع في البناء بابا أو بابين هما أساس علم الصّرف.

4– مكانة الصرف في العربية:

إن علم الصرف لا يقل أهمية عن علم النحو ولا عن غيره من العلوم العربية، بل ربما زاد عليها.

فهو علم يحتاج إليه جميع الناطقين بالعربية فان كان علم النحو يقي من اللحن فإنه أواخر الكلمات

فان علم الصرف يقي من اللحن في بنية الكلمة، " فالتصريف أشرف شطري العربية وأغمضها "[3] أي أنه ميزانها وأم علومها، فيه يستطيع الناطق باللغة أن يقيس ما لم يسمعه على ما سمعه فيصوغ

[3] ابن عصفور، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، ج1، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط1، 1987، ص 27.

ما لا يحصى من الكلمات التي لم تطرق سمعه من قبل، ولذلك لا يستغني عن هذا العلم عالم ولا كاتب ولا أديب ليعصم لسانه من الانحراف، ومعنى ذلك أنه قد يؤخذ جزء كبير من القياس باللغة ولا يوصل إلى ذلك إلا عن طريق التصريف مثل قولهم كل اسم في أوله ميم زائدة مما يعمل بها به، وينقل مكسور الأول مثل: مِرْوَحَةٌ إلا ما استثنى من ذلك. وهذا لا يعرفه إلا من تعلم أن الميم زائدة ولا يعلم ذلك إلا من جهة التصريف. ومثل قولهم أيضا: لأن المصدر من الما[1]ـإذا كان على وزن " أفْعَلَ " يكون " مُفْعَلاً " بضم الميم وفتح العين، مثل أنتَجَ – مُنْتَجاً "، ومثلا لو أردت المصدر من الفعل " أكْرَمْتَهُ " لقلت " مُكْرماً " قياسا، أي انك لم تحتج فيه إلى السماع إذا علمت أن " أكرَمَ " على وزن " أفْعَلَ " أي أن كل ذلك لا يعرف إلا بالتصريف.

ومما يبين أهميته أيضا أنه أساس اشتقاق الكلمة، مما يدل على أن اللغة العربية لغة متجددة وقادرة على استعاب التطور باستحداث مفردات جديدة تعبر عن حاجات الناس، مثل استحداث كلمات جديدة لوسائل التكنولوجيا المتعددة كالحاسوب والهاتف.

إن الكثير من موضوعات النحو والإملاء واللغة تعتمد على علم الصرف، مما يمنع الخطأ في كتابة الكلمة وكتابتها على الوجه الصحيحفعندما تعلم مثلا أن كل فعل رباعي على وزن (اْنفَعَلَ) يبدأ بهمزة وصل لا بهمزة قطع كما في: انْبَثَقَ، انْكَسَرَ وغيرها ، كما ان معرفة بنية الكلمة وتصريفها يساعد على التفريق بين الاسم والفعل، ناخد على سبيل المثال كلمة " يَحَي " في قوله

[1] المرجع السابق، ص 28.

تعالى: يَا يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍسورة مريم الآية 11، فهنا " يحي " اسم بينما كلمة " يَحَيَا " في جملة (يحيا العدل) فوقعت هنا فعل.

فهم الشريعة الإسلامية وأحكامها ومعاني ألفاظها وغير ذلك، فعلى سبيل المثال يتناول علم الصرف الفرق بين اسم الفاعل مثلا " المُتَوَفّي " ، واسم المفعول (المُتَوَفَّى) ويخطئ كثير من الناس فيسألون مثلا من باب الفهم الخاطئ من المتوفِّي ؟ فيجيب احدهم (المتوفِّي) فلان، ولو علم اللغة لأدرك خطأه، والصواب أن يقول (المتوفَّى) (بفتح الفاء) هو فلان.

أما ما يدل على غموضه فهو كثرة ما يوجد من السقطات فيه لمعظم العلماء في كتبهم بسبب قلة معرفتهم بضوابط هذا العلم، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما حكيَ عن أبي عبيد، من انه قال في " مَنْدُوحَة من قولهم مالي عنه مَنْدُوحَةٌ " أي متسع، إنها مشتقة من " انْدَاحَ " وذلك فاسد لأن " إنْدَاحَ" على وزن " إنْفَعَلَ " ونونه زائدة، و" مَنْدُوحَةٌ " على وزن " مَفْعُولَةٌ " ونونه أصلية، إذ لو كانت زائدة لكانت " مَنْفُعْلة " وهو بناء لم يثبت في كلامهم فهو على هذا مشتق من " النّدْح " وهو جانب الجبل وطرفه وهو إلى السّعة .[1] .

ونحو ذلك أيضا ما حكي عن أبي العباس ثعلب من أنه جعل " أُسكُفّةَ الباب " من " اسْتَكَفَّ " أي اجتمع، وذلك فاسدٌ لأن " اسْتَكَفَّ: " اسْتَفْعَلَ " وسينه زائدة، و أُسْكُفَّةٌ : أُفْعُلّةٌ، وذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم وغيرهما من رؤساء النحويين واللغويين الذين وقعوا في الأخطاء.

[1] ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 28.

وقـد لخص بعض المحدثين فائدة التصريف بقول ـه: أهميته معرفـة صيغ الكلمة العربيـة وتحليل أجزائها وحروفها ومعرفة ما فيها من محذوف أو زائد، وتقديم أو تأخير، فيقي المتعلم لسانه من اللحن في ضبط تلك الصيغ، ويحسن استعمالها في الكلام، ويسلم من مخالفة القياس المخلة بالفصاحة.

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر شبه الجزيرة العربية ملاذ و موطن اللغة العربية الأصيلة، و التي تميز أصحابها بفصاحة القول، و نقاء العبارات وبلاغتها، حيث لعبت طبيعة هذه المنطقة البدوية البسيطة لمحافظة أهلها على لغتهم سليمة، كونهم عاشو بمعزل عن الآخرين وكذا إقامتهم لأسواق أدبية يعرضون فيها مفاخراتهم، ومنافراتهم، وكان أشهرها: " سوق عكاظ"، التي دعّمت وساهمت بصورة كبيرة في الحفاظ على اللّسان العربي من التحريف وبقي الوضع على حاله حتى بزوغ فجر الإسلام ودخل الناس في دين الله أفواجا، و بدأت الفتوحات الإسلامية لتصل إلى مختلف الأمصار، وبخاصة في عهد الخلفاء الرّاشدين، واستمر الوضع إلى عصر بني أميّة، أين احتك العرب بغيرهم من العجم كالفرس وغيرهم؛ من خلال المبادلات التجارية وتبادل الخبرات والمعارف بينهم فكان جرّاء ذلك تفشي ظاهرة اللّحن وتسرّبها إلى اللّسان العربي، فاختلت بذلك معاني الكلمات وتغيّرت، وخوفا من أن يمس هذا الاختلال معاني القرآن الكريم لجؤوا إلى وضع قواعد و ضوابط لحماية معانيه، وهذا ما أدّى إلى ظهور علم النّحو، " والذي بدأت أصوله في النصف الثّاني من القرن الثّاني للهجرة" [1] ، وهي الفترة التي تميزت ببروز مختلف المعارف العربية والإسلامية خاصة و تطورها، وبذلك فقد كان الدّافع بالدّرجة الأولى لوضع النّحو هو الحفاظ على سلامة تلاوة القرآن ونصوص التشريع المختلفة.

[1] إبراهيم السامرّائي ، المدارس النّحوية (أسطورة وواقع)، دار الفكر، عمّان، ط1، 1987، ص 09.

علم النحو هذا الخير الذي كان يُعرف قديما باسم العربية من أسمى العلوم الأداة المثلى لسلامة اللغة من اللّحن وتحريف العلوم، وكما تطرقنا له سابقًا ، فإنّ الآراء تتفق حول كون أبي الأسود الذؤلي (69 هـ) هو واضع هذا العلم، ويعود شبب تسميته بـ " النّحو" أنّه بعدما أبي الأسود الذؤلي (69هـ) ما وضعه على الإمام علي رضي الله عنه . " أقرب بقوله: " ما أحسن هذا النّحو الذي قد نحوت" وآثر العلماء تسمية هذا العلم باسم النحو استبقاء لكلمة الإمام التي كان يُراد بها أحد معاني النّحو اللّغوية [1].

و قد برز في هذا العلم بعد أبي الأسود الذؤلي (69هـ) ثُلّة من العلماء النّوابغ أمثال سيبويه، الكسائي ، الفرّاء و غيرهم ، الذين سطّروا القواعد الأولى للنّحاة، و قد كان لكل ناحت و باحث منهج خاص به في الدّراسة، و هذا ما دفع العلماء إلى تقسيم هؤلاء، إلى طبقات كل طبقة تحوي مجموعة من النّحاة من توجه واحد أو فكر واحد أو شبيه، وكذا ذلك التقسيم حسب المنطقة أو البلد الذي نشأ فيها الناحت أو درس فيها، فكان أول من اعتمد هذا التقسيم هو الزبيدي (379هـ)، أول من اتبع في ترتيبه للنحاة هذه الطريقة، و ذلك بتصنيفه لهم إلى خمسة أصناف شملت النّحويين و اللّغويين ثم قسّم كل صنف إلى طبقات بحسب التقدم الزّمني، فظهرت المدرسة البصرية والكوفية و البغدادية والمصرية و الأندلسية.

وقبل الولوج في الحديث عن هذه المدارس، تجدر بنا الإشارة إلى مصطلحين مهمّين وجب الحديث عنهما ألا وهما: " المذهب" و" المدرسة " وأيّهما أسبق في النحو العربي؟

[1] محمد الطنطاوي، نشأة النّحو و تاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، 1995، ص 33.

عند القدماء والمحدثين، فنجد أنّ القدماء لم يستعملوا كلمة مدرسة في مصنّفاتهم، فقد كان ابن سلاّم الجُمحي (231هـ) من الأوائل الذي لم ينسب النحاة إلى مدرسة بل عدّهم فقط من أهل البصرة في العربية قدمة وبالنّحو ولغات العرب.

والغريب عناية كما أنّه ترجم للعديد من النحاة أشهرهم: أبي الأسود الذؤلي (69هـ) وانتهى بالخليل بن احمد الفراهيدي، وجاء بعده الدينوري عبد الله بن مسلم (276هـ) والذي ترجم هو الآخر لجملة من النّحاة من بصريين و كوفيين فلم يفرق بين كوفي ولا بصري ولم يسمعهم بمذهب ولا مدرسة بل اكتفى بالتعريف بالأشخاص الغير معروفين. وجاء بعدهما أبو الطيّب عبد الواحد بن علي اللغوي الجلي(351هـ) بتأليفه كتاب " مراتب النّحويين" حيث رتّبه وفق الزّمن و ذلك كونه بدأ بترتيبه بالأقدم فبدأ بالبصريين باعتبار أنّ البصرة منطلق النحو ومكان وضعه وهي الأسبق في نشأتها من الكوفة، كما أنّه كسابقيه ممن ذكرناهم تُرجم لثلّة من النحويين لكنّه لم يُشر إلى إليهم هل هم بصريون أم كوفيون، وكانت أول إشارة فعلية له عند ترجمته لأبي جعفر الرؤاس، فقال: ما ورد في كتاب المدارس النّحوية، و" ممن أخذ عن أبي عمرو أبو جعفر الرؤسي عالم الكوفة" [1] .

[1] أبي بكر الزّبيدي، طبقات اللغويين و النّحويين، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت، ص 12.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن هؤلاء العلماء المؤرّخين لم يُسمّو النّحاة بالبصريين ولم ينسبوهم إلى مذهب معين، بل كانت نسبتهم إلى البلد الذي درسوا فيه النّحو، فقد وضع السّيرافي (368هـ) مصنّفه باسم " أخبار النّحويين البصريين"، ذكر فيه نحّاة البصرة. ويعتبر الزبيدي (379هـ) أوّل من استعمل كلمة " مذهب" عند ترجمته لأصحاب ثعلب (291هـ)، بدليل قوله: عن أبي موسى الحامض بأنّه كان بارعا في اللّغة والنحو على مذهب الكوفيين [1]، وبذلك يتراءى لنا بأنّ الزّبيدي (379هـ) أول من قسّم النحاة إلى مجموعات بحسب البلدان التي عرفوا بها، و"أول من استخدم هذه العبارات مذهب البصريين أو مذهب الكوفيين أو المذهبين" [2] ؛ ومعنى ذلك أن النحوي يتّبع آراء نحاة الكوفة أو البصرة أو يتبع آراء كليهما، كما فعل ابن النّديم ت (385هـ) حيث أطلق على نحاة بغداد " من خلط المذهبين وجعل كتابه عبارة عن مقالات، ويُعد هو الآخر ثاني المؤرّخين الذين استعملوا "مصطلح المذهبين "، فقد قال في ترجمة أبي حُنيفة الدينوري بأنّه " أخذ عن البصريين و الكوفيين" أي أنّه خلط بينهما.

ومن خلال تتبعنا لمناهج بعض من المؤرّخين ممن أرّخوا، للنحو والنّحاة من القدماء يتضح لنا بأن " مصطلح مدرسة" لم يرد في تصانيفهم، بل اتبعوا في ترتيبهم لهذه المجموعات النّحوية طريقة نسبة كل باحث إلى البلد الذي ظهر به أو تعلّم النّحو فيه

[1] أبي بكر الزبيدي ، طبقات النّحويين و اللّغويين، ص 170.
[2] المدارس النّحوية لخديجة الحديثي، دار الأمل للنّشر و التوزيع، الأردن، ط3، 2001، ص 11.

في حين أنّ مصطلح "مذهب" لم يُستعمل إلاّ من قبل الزّبيدي (379هـ)، وابن النّديم (385هـ) " في ترجمته للبغداديين الذين خلطوا المذهبين" [1].

ويُعتبر النّحاة المحدثين أوّل من استعمل مصطلح " مدرسة"، ويُعد الدكتور" مهدي المخزومي" أوّل من تبنّى هذه التسمية، فقد أطلق على احد كتبه" مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو" ، وتبعه في ذلك الدكتور" شوقي ضيف" الذي سمّى كتابه " المدارس النّحوية" وغيرهم.

وقد ظهرت على إثرها تقسيمات لمجموعات نحوية أطلق على كل واحدة منها مصطلح "مدرسة"، فنجد: المدرسة البصرية، والمدرسة الكوفية، والمدرسة البغدادية، والمدرسة المصرية، والمدرسة الأندلسية.

ونستنتج من كل ما سبق لنا ذكره، أن مصطلح " مذهب" أسبق في ظهوره من مصطلح " مدرسة" إلاّ أنّهما يستعملان لمدلول واحد، ويُؤدّيان معنًى واحد؛ بدليل أنّ النّحاة استعملوا مصطلح " مذهب" وكذا مصطلح " مدرسة" لمؤلّفاتهم.

المبحث الأوّل

1- المدرسة البصرية

- **نشأتها:** في بداية الأمر يجب أن نسلّط الضوء على بؤرة انطلاق النّحو ، ألا وهي مدينة البصرة، هذه الأخيرة التي تُعدّ المنبع الأول لهذا العلم، أين وُضعت اللّبنة الأولى له فكان نجمًا ساطعًا في سماء البصريين، ثم ما لبث أن انتشر و داع صيته في سائر بلاد

[1] المرجع السّابق، ص 13.

الناطقين بلغة الضّاد، فأصبح الميزان الذي يقيسون عليه كلامهم، و" الضّابط الذي يعينهم على أن يُفهموا غيرهم، و أن يفهموا عنهم" [1]، والأهم من ذلك أنّه " حافظ لكتاب الله الكريم من اللّحن و التحريف، و يبقى الله خير حافظ " إنّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكر وإنّا لَهُ لَحَافِظُونْ" [2].

تأسست مدرسة البصرة على يد" عتبة بن غزوان [3] بأمر من عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– بعد معاينته لموقعها و إعجابه بها و كان ذلك على الأرجح بعد عودتهم من الحروب، وتعتبر البصرة مدينة قديمة، يمتد تاريخها لبدايات التحرير الإسلامي للعراق وكان يُطلق عليها اسم " بلسرة" balasara "، وتقع مدينة البصرة على خط العرب ملتقى نهري دجلة والفرات، وهذا ما جعل منها مدينة تجاريا منذ القديم، ومحط أنظار الفاتحين، فجعلوا منها مركزًا تجاريًا هامًّا، ساهم في ازدهارها وتطوّرها، وجعلها موطن الحضارة العربية وملتقى الحضارات الأخرى، وأُقيمت بها الأسواق وحلقات الأدب في المربد، والذي جعله الشّعراء والأدباء، ميدانا لعرض أشعارهم وأدبهم، فأصبحت بذلك البصرة رمزًا للثّقافة والعلم، ومركزًا للدارسين من مختلف الأقطار، ومفخرة لكل العرب والمسلمين.

---

(1) عبد الرّحمان السيّد، مدرسة البصرة،النّحوية، (نشأتها و تطورها)، دار المعارف للنشر و التوزيع، مصر، ط1، دت، ص 18.
(

2 ، الآية 09.

((3) سورة الحجر عتبة بن غزوان: واسمه الكامل هو: ابن جابر بن وهيب بن نسيب، أحد بني مازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة، و هو حليف بني نوفل بن عبد مناف، و كان من المهاجرين الأولين للبصرة (عبد الرحمان السيد، مدرسة البصرة النّحوية).

ولعلّ لموقعها الأثر البالغ الذي ساهم في تطورها، كونها كانت همزة وصل بين البادية و الحضر، وهذا ما سمح لهم بإنشاء مدن حضارية، وربط اتصالات وعلاقات مع شعوب أخرى، لكن مع الحفاظ على مبادئهم وطريقة عيشهم وعروبتهم بالدّرجة الأولى، فانشئوا المساجد والمكاتب التي أصبحت عمرة بالطلاب من مختلف الجناس، عرب و أعاجم لدراسة الأدب والتفقّه في الدّين على أيدي علماء مختصّين.

بلغت البصرة ذروة مجدها في العلم والعمارة والاقتصاد في العصر العبّاسي، فأصبحت بحكم موقعها مركزًا مهمّا للتجارة بالعراق وخارجها، وكان المحاربون الذين صحبوا عتبة بن غزوان وعائلاتهم، أوّل من سكن البصرة" الحجاج بن عتيك الثقفي، وشبل بن مَعْبد ابن عُبيد البجلى" [1] وغيرهم.

وما لبثت حتى توافد عليها غيرهم من العرب والموالي من الفرس الذين اختلطوا بهم و كوّنوا جيلاً من العلماء الذين امتازوا بالفطنة والعبقرة " ما جعلهم يضعوا اللبنات الأولى ما لبثت أن أصبحت علومًا كاملة مستقلة كعلم العروض، وعلم النّحو" [2]، هذا الأخير الذي تعتبر مدينة البصرة مهدًا له و مكان وضعه، هذا العلم الذي تُجمع الروايات– كما أشرنا سابقًا– إلى أنّ أبي الأسود الذؤلي (69هـ) واضعه بطلب من علي رضي الله عنه بعد تسرّب اللّحن فخوفًا على القرآن الكريم من التحريف ومع أبي الأسود قواعد للحفاظ على معاني الكتاب العزيز من اللّحن، كما أنّه واضع نقط المصحف بعد سماعه لقارئ

[1] مرجع سابق، ص 32.
[2] عبد الرّحمان السيد، مدرسة البصرة النحوية، (نشأتها و تطورها)، ص 33.

يلحّن في كتاب الله و بذلك فأبي الأسود الذؤلي واضع أوّل حجر في صرح النحو، وقد مرّ النّحو بمراحل وأشواط عدّة ليصل إلى ما وصل إليه الآن، فلم ينشأ دفعة واحدة بل نشا بالتدريج و كانت العوامل المرتبطة بالدين هي الدّوافع الأولى التي أدت لظهوره. وقد اعتمد البصريين على لغة القرآن الكريم فأقاموا عليه نحوهم و اعتبروه من المصادر الرئيسة التي يُؤخذ منها، و" جعلوا الشعر الجاهلي والإسلامي أصلا من أصولهم، فاعتدّوا بشعر الفرزدق وجرير وغيرهم" [1] .

فهم لا يستشهرون إلاّ ما ثبت فصاحته، فم يؤخذوا بالذين كانوا في أطراف بلاد العرب، نتيجة اختلاطهم بالقبائل الأعراب المجاورة لهم، و اعتدوا بكلام عرب البادية كقيس و تميم، في حين أنّ الحديث لم يحتجوا به نظرًا لكثرة رواته وعدم التأكد من سلامة القراءات، فلم يأخذوا بقراءات عدّة.

عرف على أبي إسحاق الحضرمي تشدّده في القيّاس لدرجة هجاءه للفرزدق فلا يأخذون إلاّ مع من توافق مع الأصول، وقد حصروا الأحد عن قبائل معينة وكانت قريش أفصح القبائل العربية، بدليل أنّ الرسول صلى الله عليه وسلّم أفصح من نطق بالضّاد من قريش.

وما يمكن قوله أنّ البصريون احتجّوا بكلام الله وشعر العرب الجاهلي والإسلامي ولم يحتجوا بالحديث حجة انّه روى بالمعنى و أنّ رواة الحديث تحروا التدقيق والضبط و أخضعوه للتعليل.

[1] يُنظر، إبراهيم السمرّائي، المدارس النّحوية(أسطورة وواقع)، ص 20.

المطلب الثّاني:

أوائل نحاة المدرسة البصرية:

لقد حظيت البصرة بشخصيات برزت في ميدان النّحو، و التي بذلت مجهودات جبارة في سبيل بناء قواعده و تطويرها إلى أن أصبح له مكانة مرموقة بين العلوم و أساسا تُبنى عليه اللّغة، ويمكن أن نقسّم هؤلاء النّحاة إلى طبقات عدّت طيلة القرون الثلاثة "الأولى" والتي قمنا بالتّعريج لها باختصار، لأنّه يصعب الإلمام بجميع تفاصيل الشخصية النّحوية الواحدة، وهم كما يلي:

الطبقة الأولى: و قد جاء فيها كل من:

1- أبو الأسود الدؤلي ت (69هـ): هو أبو الأسود ظالم بن عمرو، حضر البصرة في خلافة عمر بن الخطاب – رضي الله عنه- أجمعت الرّوايات على أنّه الواضع الأوّل للنّحو، الذين كان يُعرف قديمًا بعلم "العربية"، و المؤصّل لقواعده ومنهجه وواضع القيّاس، وذلك بطلب من الإمام علي –رضي الله عنه- بعدما تفشى اللّحن في كلام العرب، –فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف النّصب، والرّفع، و الرّفع، والجزم" [1]، ويشهد له أيضا أنّه أوّل من ضبط المصحف بالشكل والنقط، وقد أُخرج على يديه ثلة من قامات النّحو ممن أكملوا المسار من بعده، كعبد الرّحمان بن هرمز(ت 117 هـ) و نصر بن عاصم اللّيثي(ت 89هـ)، وغيرهم الكثير، وقد وافته المنيّة سنة 69 هـ بعد اجتياح داء الطّاعون البصرة.

[1] مرجع سابق، ص 21.

2- عبد الرّحمان بن هرمز (ت 117هـ): و هو" أبو داود الأعرج" [1]، من أعلم النّاس بالنّحو وأنساب قريش، كان تلميذا لأبي الأسود الذؤلي (ت 69هـ) وكان من بين الأوائل الذين وضعوا العربية، وهذا بدليل ما ذكره الزّبيدي (ت 379هـ) في طبقاته:

" فكان أول من أصّل ذلك واعمل فكره فيه، أبو الأسود ظالم بن عمرو الذؤلي، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمان بن هركز، فوضعوا للنّحو أبوابا، وأصّلوا له أصولا " [2] .

3- نصر بن عاصم اللّيثي: (ت 89هـ): كان من قرّاء الذّكر الحكيم، " و كان أوّل من عشّر المصاحف و خمّسها" [3] ؛ بمعنى أنّه أوّل من قسّم آيات المصحف إلى أقسام، و يعتبر نصر بن عاصم واضع نقط الإعجام، فقد كان من بين الذين يأخذون عنهم النقط.

4- عنبسة بن معدان الفيل: كان تلميذا لأبي الأسود الذؤلي و أخذ عنه النّحو و كان من أبرع أصحابه.

5- ميمون الأقرن: " أحد أئمة العربية الخمسة الذين يرجع إليهم في المشكلات" . [4]

6- يحيى بن يعمر العدواني (ت 129هـ): "قام بتعيين أبواب النّحو و بعج مقاييسه" [5] و قد كان فصيحًا عالما بالغريب، و" هو من التابعين من القرّاء من أهل البصرة" [6].

الطبقة الثانية: جاء فيها كل من:

---

[1] محمد الطنطاوي: نشأة النّحو و تاريخ أشهر النّحاة، ص 71.
[2] أبي بكر الزّبيدي، طبقات النّحويين و اللّغويين، ص 11.
[3] شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص 17.
[4] خديجة الحديثي: المدارس النّحوية، ص 52.
[5] المرجع السّابق، ص 52.
[6] أبي بكر الزّبيدي، طبقات اللغويين و النّحويين، ص 29.

1- عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت 117هـ): " أحذ عن الأقرن، و هو أوّل من بعج النّحو و مدّ القياس و شرح العلل" [1]، و كان ميّالا للقياس في النّحو.

2- أبو عمر بن العلاء(ت 154هـ): من البصرة، وأخذ عن أبي اسحاق، تميز بغزارة علمه ومعرفته بكلام العرب لغاتها وغريبها، وكان من القرّاء الموثوق بقراءتهم، "وكان يقرئ النّاس القرآن في مسجد البصرة و الحسن بن أبي الحسن حاضر" [2].

3- عيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ): أخذ عن أبي إسحاق، و شاع عنه استعماله للغريب في قراءاته.

4- أبو سفيان (ت165هـ): هو أخو أبي عمرو بن العلاء، و كان نحويّا و راويا و عني بالغريب [3].

5- الأخفش الأكبر(ت 177هـ): و اسمه الكامل هو: أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، و قد روى ابن دريد عنه أنّه قال: الخُفخوف [*]: طائر، قال: " و لم يذكره أحد من أصحابنا" [4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 31.
[2] المرجع السّابق، ص 31.
[3] أبي بكر الزّبيدي، طبقات اللغويين و النحويين، ص 40.
[*] الخفخوف: هو الطائر الذي يقال له المسياق؛ و هو الذين يصفق بجناحيه إذا طار.
[4] المرجع نفسه، ص 40.

المطلب الثالث:

خصائص المدرسة البصرية:

تميز النحو البصري بسمات ألفناها في مناهج النحاة الذين اجتهدوا في وضعه على أصول سليمة بإتباع منهجا مدروسا دقيقا و التي ثمتلت فيما يلي :

1 -الاعتماد على السماع ، وذلك بالتنقل للبوادي وأماكن تواجد الأعراب الفصحاء والسماع عنهم و مشافهتهم ، و تدوين ما يتم سماعه أو حفظه وبعد جمع المادة يقومون بتصنيفها إلى ما هو فصيح و أفصح منه ، فعدّوا المطرد الشائع من الفصيح أصلا يقاس عليه وبنوا عليه الأقيسة التي ثبتت في عهد الخليل بعد أحمد الفراهيدي ، وسموا القليل الوارد في لغات العرب " مسموعا" وإن قارب أقيستهم اعتبروا جائزا ولا يصح القياس عليه، وما خالف الفصيح مما سمعون من لغات العرب الذين لم يعدوا ظواهر لغتهم مما يصح القياس عليها لمخالفتها الظواهر في اللغات الأخرى أطلقوا عليه تسمية "لغة"، وإن ورد في الشعر أو النثر وكان قليل سموه" مسموع نادر أو قليل"، في حين إن كان ظاهرة مفردة سواء أكان في الشعر أو النثر عد شاذا "، بيد أنه إن وقع في الشعر دون النثر مع إجازتهم له سموه " ضرورة، و إن لم يجيزوه سموه شاذا فلم يقيسوا على الشاذ المفرد الغير مطرد.

2 -الاعتداد بالقياس و جعله أصلا من أصول الدرس النحوي و احترام الأصول العامة الموضوعة ، فقد كان البصريون لا يلتفتون إلى كل مسموع فلا يأخدون إلا عن العرب الثقاة المعروفون بفصاحتهم، فإذا كان هذا المسموع غير موثوق بقائله لجئوا للتأويل و التقديروإلا

وصفوه بالشذوذ الذي لا يقاس عليه وإذا لم تصح روايته ردوه " فقد جعلوا الكثير المطرد من كلام العرب المسموع أساسا للقياس واعتبروا القرآن الكريم أول مسموع يصح القياس عليه بالإضافة إلى إنتقائهم لغة قريش من بين سائر اللغات العربية واعتبارها أفصح وأجود لغة يقاس عليها، كما اعتمد البصريون على لغات القبائل العربية الأخرى كقيس وتميم وهديل و أسد وكنانة في دراستهم للغريب والإعراب، والتصريف، أما الشعر فقد احتجّوا بأشعار الشعراء الجاهليين و المخضرمين وأشعار الفرزدق وجرير والأخطل، وبذلك فقد كان كلام العرب " شعرا أو نثرا" – وفق الشروط التي وضعوها – أهم ما اعتمد عليه البصريون لوضع أقيستهم ثابتة لا تتغير .

3 –أمّا موقفهم من القراءات القرآنية، فقد وقفوا موقف مدافع عمّا ورد في القرآن الكريم، فقاسوا على آياته" وكان مددا لهم لقواعدهم"، كما انّهم" أجازوا ما جاء في قراءاته المتواترة" رغم اتهامهم بأنهم خطأوا القرّاء إلاّ أنه في كتاب سيبويه (ت 180هـ) لم يذكر ذلك ويبقى مجرد افتراء عليهم، في حين أنهم كانوا يخرجون بعض القراءات المخالفة لأقيستهم ووصفها بأنها شاذة أو بعدها من لغات العرب التي لم يبن البصريون عليها أقيستهم لضعفها وقلتها، وكانت " أول تخطئة وطعن وجهت لهذه القراءات صدرت من قبل الكسائي (ت 189 هـ) والنحات بالكوفيين ".

4 أما موقفهم من الحديث النبوي فلم يعدوه من أصول الاحتجاج ولم يعتمدوا عليه في وضع القواعد ولا يقاس عليه ما خالف كلام الله وكلام العرب الفصحاء شعرا أو نثرا كونه روي بالمعنى.

المبحث الثاني: المدرسة الكوفية

المطلب الأول

نشأتها:

الكوفة هي مدينة عراقية كانت تقع في الضفة الغربية للفرات الأوسط إلى الشرق من مدينة الحيرة ولم تكن تعرف باسم الكوفة قديما وأطلق عليها اسم الكوفة حين تمصيرها وقد اختلفت الروايات في سبب تسميتها بهذا الاسم ونذكر من بين الروايات أنها سميت بالكوفة أن سعدا لما افتتح القادسية نزل المسلمون الأنبار فأذاقهم البق، فخرج وارتاد لهم موضع الكوفة وقال: تكوفوا أي اجتمعوا، والتكوف: التجمع وهناك من يقول بأنها سميت كذلك لموضعها من الأرض وكل رملة تخالطها حصباء تسمى كوفة وهو القول الأقرب للواقع فمن يأتي إليها من جهة الغرب يلاحظ في طريقه هذه الرمال الحمر فقد كان العرب يسمون الرملة الحمراء كوفة.

تم تخطيط البصرة من قبل سعد بن أبي وقاص بعد البصرة بسنتين أو ثلاث سنوات وقد نزل بها المسلمون في السنة السادسة أو السابعة للهجرة، فنظرا لموقعها الطبيعي المميز كونها تشرف على سهل واسع فيه العشب وما تحويه من أزهار بمختلف الأنواع وجداول

المياه وخصوبة الأرض ووفرة المياه ما شجع الرهبان على الاستقرار فيها وبناء ديارهم فيها وكما أنه كانت بها منازل النعمان بن المنذر و ديارات كثيرة أخرى كدير هند ودير الجماجم وغيرهم الكثير، ووقع الاختيار عليها نظرا لأنها جمعت بين الطبيعة الحضرية والطبيعة البدوية وأيضا كونها لا يفصلها عن قاعدة الخلافة فاصل طبيعي.

لذا بقي العرب بها ولم يغادروها، فقاموا بتمصيرها والتخطيط للمسجد الجامع ومساجد الأحياء، وكان الانتقال إليها أمرا اختياريا وكان أكثر الذين انتقلوا إليها هم من عرب الجنوب "فقد كانوا يعدون عشرين ألف، أثنا عشر ألفا من اليمانيين وثمانية آلاف من المضريين" .

مدينة الكوفة حديثة في نشأتها مقارنة بمدينة البصرة فقد كان كل من هما يدرسان الأعمال القرآنية حتى استقلت الكوفة عن البصرة وانفردت بدراسة الكلام العربي وكانت العلاقات بين كل من البصرة والكوفة جيدة واستمرت بينهما الاتصالات غير أن التنافس بينهما كان شديدا والخلاف محتدما فالكوفة علوية والبصرة عثمانية وأهل الكوفة من اليمانيين وأهل البصرة من المضريين، وأهل الكوفة أصحاب علوم وحديث وقراءة وأهل البصرة أصحاب علوم وتطبيقات وكل هذه العوامل وغيرها زادت من حدة الاختلاف التنافس بينهما الذي كان من نتائجه المناظرات التي كانت تقام في مجالس الخلفاء وكان التنافس بينهما شديدا خاصة في عهد الكسائي وسيبويه.

حظيت الكوفة بمكانة مرموقة رغم تخلفها بعام أو عامين عن البصرة فقد كانت وجهة قادة وزعماء العرب، وفيها هبط سبعون رجلا من صحابة الرسول ممن شهدوا بدرا، وثلاث مئة

من أصحاب الشجرة وقد قال فيها أبو العباس بعد استماعه إلى ابن عباس الكوفي وأبي بكر الهذلي البصري بعد مناظرات طويلة في الكوفة بلاد الأدب، ووجه العراق وهي غاية الطالب، ومنزل خيار الصحابة، وأهل الشرف .

ومن بين العوامل التي جعلت مدينة الكوفة محط أنظار العرب هو أن الكوفة كانت مقر القيادة العامة لجيوش المسلمين وكانت كذلك مركز الحركات العسكرية، وكانت موطن للجهاد فقد كانت متجه كل القوى العسكرية، كما أنها كانت في زمن معين قاعدة الخلافة الإسلامية في عهد علي بن أبي طالب، كما أنها عرفت بمكانتها العسكرية فقد كانوا يسمونها " كوفة الجند" وهذا إن دل إنما يدل على أن للكوفة هيبة ورفعة عسكرية وإيمانية عظيمة.

تزخر مدينة الكوفة بشيوخ من حفظة كتاب الله ورواة قراءاته عمن عاصروهم من الصحابة، فأخذوا في تعليم المهتمين بتعلم القراءات وقد عنو بالعمل القرآني، وفيها وحدها ثلاثة من سبعة من أشهر أعلام القراءة في الأمصار الإسلامية وهم كل من عاصم بن أبي النجود وحمزة بن حبيب الزيات وعلي بن حمزة الكسائي .

ويعود الفضل للخليل بن أحمد الفراهيدي في إنماء مدرسة الكوفة النحوية بتنظيمه لها وجمع مسائلها وابتداع أصولها ورسم منهج لغوي لدراستها فسار الكوفيون وفق منهجه وأخذوا عنه النحو، وهذا ما ساعدهم في رسم منهج جديد خاص بهم يتفق مع أهل البصرة في أشياء ويختلف عنه في أشياء أخرى.

و بالتالي فالنحو لم ينشأ في الكوفة، بل وفد عليها من البصرة بمجيء بصريون إليها أو تنقل كوفيون إلى البصرة وتلمذتهم على يد شيوخ بصريون فقاموا بنشر ما تعلموه هناك بين الدارسين وبذلك عرفوا النحو.

ويمكن القول أن الكوفة شرعت مند أوائل القرن الثاني للهجرة في إنشاء مدرسة واضحة المعالم بمنهج ذو طابع خاص بهم متماشي مع بيئتهم وموافق لمنهاج الدراسة التي نهجها

القراء والمحدثون وعملت المدرسة على تطوير نفسها أكثر، سعيا منها لبلوغ آفاق أخرى جديدة حتى استقلالها من قبل كل من علي بن حمزة الكسائي وتلميذه يحيى بن زياد الفراء.

المطلب الثاني

أوائل نحاة المدرسة الكوفية:

قسّم الزّبيدي نحاة المدرسة الكوفية إلى طبقات، كما فعل مع نحاة المدرسة البصرية، و نذكرهم كالآتي:

الطبقة الأولى:

1- أبو جعفر الرؤاسي

2- معاذ الهرّاء(ت 187هـ)

3- أبو مسلم مؤدّب عبد الملك بن مروان

الطبقة الثاني:

1- أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي

الطبقة الثالثة:

1- أبو زكريّا يحيى بن زيّاد بن عبد الله بن منصور الفرّاء.

3- القاسم بن معن بن عبد الرحمان بن عبد الله بن مسعود.

4- علي بن مبارك الأحمر.

5- هشام بن معاوية الضرير.

الطبقة الرابعة:

1- سلمة بن عاصم

2- أبو عبد الله الطوّال

3- احمد بن عبد الله قادم.

4- ابن سعدان

5- محمد بن حبيب

الطبقة الخامسة:

1- احمد بن يحيى ثعلب

الطبقة السادسة:

1- هارون بن الحائك

2- أبو مسن الحامض المعبديّ

3- ابن كيسان

4- أبو بكر الأنبا ري

5- نفطويه.

المطلب الثالث

خصائص المدرسة الكوفية:

تميزت المدرسة الكوفية بخصائص وسمات ميزتها عن نظريتها البصرية نذكر أهمّها:

1- احتجاجهم بأشعار القبائل التي رفض البصريون الأخذ بها، كتميم ونزار و أسد.

2- تفضيلهم القيّاس على السّماع في الكثير من مسائلهم، ووضعهم لأقيسة جديدة توافق ما سمعوه، " و اعتدادهم بالقياس على المثال الواحد أو الشّاهد الواحد، فما كان في نظر البصريين شاذا خارجا عن الأصول إنما يمثل لهجة بعينها، فالعربي لا يمكن أن يقول شيئا غير موجود في لهجته التي شبّ عليها، فإذا خرج عنها عرّض نفسه لعواقب وخيمة" [1].

3- فهمهم للعربية فهما لا يقوم على افتراضات ولا تكهنات، أي أنّه لا يقوم على قوانين العقل وأصول المنطق، بل يقوم على تذوق للغة وإحساس بطبيعتها، و بذلك فقد كان الكوفيين أصدق تفسيرًا من البصريين لظواهر التركيب [2].

4- الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة منها والشّاذة، و ذلك راجع لتوسعهم في الرّواية، و الأخذ بكل ما جاء في اللّغة [3].

5- وضعهم لمصطلحات جديدة خاصة بهم تميزهم عن النّحو البصري، وإن كانت أغلبها

---

[1] يُنظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 378.
[2] المرجع نفسه، ص 379.
[3] خديجة الحديثي، المدارس النّحوية،ص 139.

مأخوذة عن عبارات الكتاب لسيبويه [1] .

المبحث الثالث: المدرسة البغدادية نشأتها وخصائصها

المطلب الأول:

نشأتها:

كانت بغداد عبارة عن عربة تجارية صغيرة، وبعد استقرار أبي جعفر المنصور بها، صارت مقراً للخلافة العباسية، "فأصبحت وجهة للتجار وذوي المال واللغويين والأدباء لبنائها حضاريا وفكريا " [2]، وبعد استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والحياة الفكرية وتوسع العمران بها أضحت قبلة للعلماء والشعراء والرواة، فشدّوا الرحال إليها قادمين من البصرة والكوفة، كما يُشهد لخلفائهم أيضا حثهم العلماء للتنقل إلى بغداد، كما فعل الخليفة المهدي مع الكسائي أشهر نحاة الكوفة، والذي يعد من أوائل النحاة استقرارا بها، وبعدها تبعهم نحاة البصرة بعد سماعهم بقدومه إليها.

ويعد سيبويه من أوائل القادمين إليها من البصرة، وبعدها توالت الرحلات إليها من قبل علماء كلا المذهبين، فبعد مرور مدة زمنية معينة نشب صراع فكري حاد بين تلامذة ثعلب والبرد؛ إذ خلّف هذا الصراع انقسام العلماء إلى ثلاثة اتجاهات مختلفة الطوائف ، وذلك لاختلاف نزعاتهم وميولاتهم الفكرية، فنجد اتجاه اتبع المذهب البصري في توجهه، واتجاه اتبع المذهب الكوفي، واتجاه آخر ثالث خلط بينهما، فأخذ عن المذهب البصري في مسائل

---

[1] مرجع سابق ، ص 143.

[2] مهدي المخزومي، الدرس النّحوي في بغداد، دار الكتب للنشر و التوزيع، بغداد،ط1، 1981، ص 10.

وعن المذهب الكوفي في مسائل أخرى، فانجرّ عنه خلطهم للمذهبين لرغبتهم في خلق مذهب جديد خاص بهم.

وجراء توسع هذه الحركة ونموها جعلها تخلق مكانا لها بين المذهبين البصري والكوفي اشتهرت باسم المذهب البغدادي نسبة لمدينة بغداد التي كانت مقره، وظهر هذا المذهب في أواخر القرن الثالث الهجري على مرأى من المتنازعين من الفريقين، ومع بداية القرن الرابع الهجري أصبح لهذا المذهب قواعد كثيرة يبنى عليها مع تأييد النظار له، وبروز طائفة نحوية تمثله، هذا ما أكسب المذهب البغدادي مكانة وقيمة بين المذهبين، "فحدث للنحو به عهدا جديدا، كاد أن يعد طورا آخر من أطواره."[1]

المطلب الثاني

أوائل نحاة المدرسة البغدادية:

نجم عن الصراع الذي نشب بين تلامذة كل من المبرد وثعلب ظهور ثلاثة اتجاهات في النحو، اتجاه اتبع المذهب البصري في التعلم والتلقي والتوجيه، واتجاه اتبع المذهب الكوفي واتجاه مزج بينهما بالأخذ من المذهبين معا أو الانحياز والذي كان الغالب على الدارسين على الشيخين "المبرد وثعلب"، ومنه انقسموا إلى ثلاثة اتجاهات مختلفة:

الاتجاه الأول: ويضم من ظل متمسكا بالمذهب البصري سواءً أكان بصريا أم لا وسواء أخذ عن شيوخ البصرة فقط أم شيوخ كلا المدرستين الكوفة والبصرة.

[1] – ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص184–185

الاتجاه الثاني: ويضم نحاة من ظلوا على المذهب الكوفي سواء أكانوا أخذوا عن شيوخ المدرسة الكوفية فقط أم من المدرستين الكوفية والبصرية معا.

الاتجاه الثالث: يضم من قاموا بمزج المذهبين معا؛ أي المذهب البصري والكوفي في مؤلفاتهم، سواء أخذوا عن شيوخ المدرستين أم عن واحدة فقط .

أولا: من ظل بصريا

-الزجاج (ت311هـ): هو أبو إسحاق إبراهيم بن السرى من أكابر أهل العربية، أخذ عن ثعلب النحو الكوفي وكان ملازما له حتى وثق به، ولما نزل المبرد بغداد كان أول من ناقشه وأعجب به، فلازمه الزجاج وقام بتدريبه ليكون مرجعا للبغداديين من بعده، وله من الكتب: المعتني في القرآن، الفرق بين المؤنث والمذكر، كتاب الرد على ثعلب من الفصيح، وشرح كتاب سيبويه.[1]

-ابن السراج(ت316هـ): هو أبو بكر محمد بن السري من أصغر تلامذة المبرد امتاز بالفطنة والذكاء، كان المبرد ميالا نحوه وقرأ عليه كتاب سيبويه ثم أعاد قراءته بعد موته وانتهت إليه الرئاسة في النحو بعد موت الزجاج، وضع كتبا مشهورة في النحو وكان أشهرها: "كتاب الأصول في النحو"، و"كتاب الجمل"، وكتاب "شرح كتاب سيبويه"[2]

-الزجاجي (ت377هـ): هو أبو قاسم عبد الرحمان بن إسحاق، سمي بالزجاجي نسبة إلى شيخه الزجاج لاتصاله الدائم به ولزومه له حتى نسب إليه، كان قامة من قامات النحو، أخذ

---

[1] يُنظر: خديجة الحديثي، المدارس النّحوية، ص 219.

[2] المرجع نفسه، ص 220.

النحو عن شيخه الزجاج وابن السرّاج والأخفش الأصغر، سكن دمشق ، ألف كتبا في النحو أهمها: كتاب " الجمل"،و"الإيضاح في علل النحو" و"شرح خطبة أدب الكاتب لابن قتيبة"[1]

-ابن درستويه (ت 347هـ): هو أبو محمد بن عبد الله بن جعفر بن درستويه، قرأ على المبرد كتاب سيبويه وأخذ عن ثعلب، برع في علوم عديدة للبصريين، إلا أنه كان متعصبا لهم عصبة شديدة، وضع مؤلفات كثيرة في النحو منها: كتاب "الشرح الفصيح" وكتاب"المذكر والمؤنث"، و"المقصور والممدود"[2]

-أبو علي الفارسي (ت 375هـ): هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، أخذ عن الأخفش الصغير ونفطويه والمبرمان وابن السرّاج والزجاج، حضر حلقات للبغداديين كابن الخياط، لم يعده أكثر من مترجم له بغدادي كونه لم ينشأ في بغداد وولد ب فسا بأرض فارس، من أشهر كتبه: كتاب"الإيضاح في النحو"، "التذكرة" و"الشيرازيات"[3].

-ابن جني (ت392هـ): هو أبو الفتح عثمان النحوي الموصلي، ولد في الموصل ونشأ بها لازم أبي علي الفارسي وأخذ عنه، برع في علم التصريف أكثر من النحو، فاقت مصنفاته الخمسين كتابا وكان أشهرها كتاب "الخصائص" و كتاب" سر صناعة الاعراب" وكتاب " التصريف الملوكي" وهلم جرا.[4]

ثانيا: من ظل كوفيا

---

[1] المرجع السابق، ص 220.
[2] خديجة الحديثي، المدارس النّحوية، ص 221.
[3] المرجع نفسه، ص 221.
[4] المرجع نفسه، ص 222.

-الحامض (ت305هـ): هو أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد، كان من أشهر نحاة الكوفة أكثرهم براعة في النحو غير أنه كان شديد العصبية لهم خاصة لثعلب، وعرف سوء خلقه، له من الكتب: كتاب"مختصر في النحو"، كتاب"خلق الإنسان"، كتاب" الوحوش" وكتاب" النبات"[1]

-ابن الأنصاري (327هـ)

ثالثا: من خلط بين المذهبين

-ابن قتيبة (ت276هـ): هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري نسبة لدينور من بلاد فارس لتوليه القضاء بها وذلك رغم ولادته بالكوفة، أخذ عن السجستاني والرياشي، كان راوياً صادقاً وعالما بالشعر واللغة والفقه والنحو، وله مصنفات عدة أبرزها: كتاب" عيون الأخبار" وكتاب "المعارف" وكتاب "الشعراء"[2].

-ابن كيسان (ت299هـ)

-الأخفش الصغير (ت315هـ): هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش، أخذ عن المبرد وثعلب واليزيدي، لم يكن بارعا كفاية في النحو فلم يكن من أكابر النحاة، استقر بمصر ثلاث عشرة سنة ثم عاد إلى حلب ومنها إلى بغداد، وله من الكتب: كتاب التشبيه والجمع كتاب "الأنواء" وكتاب "الجراد"[3].

---

[1] المرجع السابق، ص 222-223.

[2] خديجة الحديثي، المدارس النّحوية، ص 223.

[3] المرجع نفسه، ص 224.

-ابن شقير (ت317هـ)

-ابن الخياط (ت323هـ)

- نفطويه (ت323هـ)

المطلب الثالث:

خصائص المدرسة البغدادية:

-اعتدادهم بالسماع والنقل واتخاذهم من المسموعات أساسا لوضع قواعدهم [1]، فمذهبهم مبني على السماع وهو أهم من القياس

-اعتمادهم على الرواية والمشافهة وجعلهما أصولا للدرس النحوي البغدادي، بعيدا عن الاعتبارات العقلية والقياسات والتعليلات التي يمليها منطق العقل[2]

-اعتدادهم بالقراءات وجعلها مصدرا مهما من مصادر علمهم، فلا يرفضون قراءة صحيحة السند، ولا يتهمون قارئ معين بالجهل إذا خالفت قراءته الأصول الموضوعة، ويعود ذلك لكون كل من الكسائي والفراء وحمزة بن حبيب الزيات من أشهر أئمة القراءة بالكوفة/ ممن تميزت قراءتهم بالضبط والإتقان، ومن بين الذين ساهموا في بناء صرح النحو في بغداد "كالكسائي الذي يمثل رأس مدرسة بغداد في النحو" [3].

---

[1] يُنظر: مهدي المخزومي، الدرس النّحوي في بغداد، ص 56.

[2] المرجع نفسه، ص 75.

[3] المرجع نفسه، ص 57-58.

المبحث الرابع: المدرسة الأندلسية نشأتها وخصائصها

المطلب الأول

نشأنها:

بعد فتح الأندلس من قبل طارق بن زياد وموسى بن نصير سنة 92هـ، أخذ عدد المهاجرين فيها من المسلمين في تزايد، وبدخولهم الأندلس أدخلوا معهم الكثير من السكان الأصليين لها تحت راية الإسلام [1]، وبعد قيام الدولة الأموية واستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية أقبل أهلها على تعلم اللغة العربية وتعليمها باعتبارها لغة دينهم الجديد واللغة الرسمية قي البلاد، فانتقل الكثير من الأندلسيين إلى المشرق للتعلم من أهلها والأخذ عنهم، كما نزح ثلة من العلماء إلى الأندلس قادمين من المشرق لنقل معارفهم والتعريف بها [2] وكان منهم أبو علي القالي(ت 396هـ) والذي بقي بقرطبة حتى وفاته، ومع انتشار النحو فيها توالت رحلات النحويين الأندلسيين للكوفة بسبب إقبالهم الشديد على القراءات، والكوفة هذه الأخيرة تعد موطنا للقراءات فيها أشهر القراء، وقد حظي كتاب سيبويه بمكانة رفيعة لديهم، ما جعلهم يعتنون به أشد عناية بشرحهم لع وتعليقهم عليه. وقد أخذ علماء الأندلس النحو عن المذهبين البصري والكوفي إلاّ أنهم لا ينقادون للنحو المشرقي بل يضيفون إليه ما يتوصلون إليه من نتائج خاصة بهم [3].

---

[1] يُنظر: خديجة الحديثي، المدارس النّحوية، ص 305.

[2] يُنظر: عبده الرّاجحي، دروس المذاهب النّحوية، ص 215.

[3] المرجع نفسه:، ص 215-216.

المطلب الثاني:

أوائل نحاة المدرسة الأندلسية:

-ابن عصفور (ت663هـ): هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الاشبيلي، حامل لواء العربية في الأندلس، وهو تلميذ أبو علي الشلوبين [1]، له مصنفات عدة في النحو والتصريف منها: "الممتع في التصريف"، "المقرب"، "مختصر المحتسب" وكتاب "شرح الجمل للزجاجي".

-ابن مضّاء (ت 592هـ): "هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي، أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه" [2]، كان عالما بالفقه والحديث النبوي هذا ما جعل الموحدون يولونه قضاء فاس ثم قضاء الجماعة ، له من الكتب "تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان"، كتاب "المشرق في النحو"، كتاب "الرد على النحويين".

-ابن مالك (ت 672هـ): هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، رحل إلى دمشق حوالي سنة 630هـ ولقي ابن الحاجب ولازمه وأخذ عنه النحو، وكان أيضا تلميذا لابن يعيش، كان عالما ملما كثير الاطلاع على كتب النحو واللغة والشعر ورواية الحديث وهذا ما جعله كثير الاستشهاد من القرآن أو من الحديث أو من الشعر في مصنفاته، وقد وضع بن مالك مؤلفات كثيرة بين منظوم ومنثور وكان أشهرها "الألفية"؛ وهي منظومة شعرية

---

[1] يُنظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 306.

[2] المرجع نفسه، ص 304.

من ألف بيت، وكتاب"الفوائد في النحو"، وكتاب "شرح الكافية"[1]

المطلب الثالث:

خصائص المدرسة الأندلسية

يمكن إجمال ما تميزت به المدرسة الأندلسية فيما يأتي:

-كثرة الاستشهاد بالقرآن والحديث وأشعار العرب في مصنفاتهم.

-كثرة وضعهم للمصنفات في شتى العلوم والمعارف فقد كانت مكاتبهم تزخر بتشكيلة مميزة من الكتب القيمة.

-تعلقهم الكبير بالكتب النحوية واهتمامهم بها من خلال الشرح والتعليق والحفظ، فكان الكتاب لسيبويه أكثر الكتب أهمية لديهم.

المبحث الخامس: المدرسة المصرية نشأتها وخصائصها

المطلب الأول:

نشأتها

كان الاعتناء بالقرآن الكريم وقراءاته الأثر الكبير على تنشيط الدراسات النّحوية في مصر، مما دفع إلى نشوء طبقة من العلماء لتعليم الشّباب حتى يحسنوا تلاوة الذّكر الحكيم، و كان من بينهم عبد الرّحمان بن هرمز (ت 17ه) تلميذ أبي الأسود الذؤلي (ت 69ه) الذي وضع نقط الإعراب و نقط الاعجام في المصحف، و يُعد من جلة القرّاء، فقد أخذ القراءة عن عبد الله بن العباس و أبي هريرة، و الذي أخدها عنه نافع ابن أبي نعيم ، وخلفه ورش

[1] المرجع السابق، ص 309-310.

(ت197هـ) وهو عثمان بن سعيد القبطي، و قد برع في العربية و اخذ عنه قراءته كثيرون والتي ذاع صيتها في الأندلس و المغرب كافة [1].

ولعلّ ولاّد بن محمد التميمي البصري الذي نشأ بالفسطاط، أوّل نحوي حمل راية النّحو بمصر، فقد رحل إلى العراق و أخذ عن الخليل بن أحمد الفراهيدي وظل ملازما له.

ومن نحاة مصر كذلك نجد الدينوري (ت 289هـ) والذي تنقّل للبصرة لتعلّم النّحو، فأخذ عن المازني وحمل عنه كتاب سبويه، بعدها قدم لمصر واستقرّ بها لتعليم النحو، ووضع مصّفًا سمّاه "المهذب"، وقد عاصره محمد بن ولاّد بن محمد التميمي (ت 298هـ) الذي أخد عن أبيع و الدينوري ومن عاصره من النّحاة المصريين في دراساتهم للعربية، بعدها رحل إلى بغداد وقرأ كتاب سيبويه على المبرّد، ورجع إلى موطنه لتعليم النّحو وصنّف فيه كتابا وهو " المنمّق" [2] .

ويتضح لنا من كل ما سبق، أنّه طوال القرنين الثاني والثّالث وأوائل القرن الرّابع للهجرة، كثرت تنقلات النحاة المصريين باتجاه البصرة وبغداد [3]، لتعلّم النّحو من مصدره ثم العودة لمصر لتعليمه، ووضع مصنّفات لتلامذتهم المصريين، الأمر ذاته نجده مع أساتذة المدرسة البصرية الذين كانوا يرحلون إلى بغداد من بينهم أبو العباّس تلميذ الزّجاج، وفي نفس الحقبة برزت المدرسة البغدالدية، المعروف عنهم خلطهم للمذهبين البصري والكوفي، وكان عناك في مصر من اتبع هذا المذهب ألا وهو أبا جعفر النّحاس (ت338هـ) الذي أخذ عن الزّجاج

[1] يُنظر: شوفي ضيف، المدارس النّحوية، ص 327.
[2] المرجع نفسه، ص 328.
[3] المرجع نفسه، ص 331.

والمبرّد، وابن السرّاج، وأصحاب ثعلب، ثم عاد للبلاد لتعليم كتاب سيبويه لطلابه، ونجد من أهم تلامذته الادفوي (ت388هـ) نسبة لادفو في صعيد مصر [1].

المطلب الثاني

اوائل نحاة المدرسة المصرية:

نشأ في مصر نحاة كثيرون اهتموا بتدريس النحو المصري، ورحل إليها نحاة من مختلف البلدان العربية، بأخذهم النّحو من بلدانهم وتدريسه في مصر [2] وقد حظيت مصر بعدد كبير من النحاة الذين قسمهم الزّبيدي في كتابه إلى طبقات:

- محمود بن حسّان.
- أبو الحسن الأعز.
- أبو بكر بن المزرع.
- أبو زهرة (ت282هـ).
- أبو الحسين (ت298هـ).
- أبو العباس بن ولاّد (ت332هـ).
- أبو القاسم بن ولاّد.
- أبوجعفر بن النّحاس (ت307هـ).
- علاّن (ت337هـ)

[1] يُنظر: شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص 332-334.
[2] يُنظر: خديجة الحديثي، المدارس النّحوية، ص 272.

المطلب الثّالث:

خصائص المدرسة المصرية

أهم ما ميز النّحو المصري هو كثرة النحاة بها، فقد حظيت بعدد معتبر من النحاة، مما ساهم في زيادة نسبة المؤلفات في النّحو، وكذا كثرة ما ألف فيه من المتون والشروح والحواشي والتعليقات.

- كثرة اعتدادهم بالحديث النبوي في مؤلفاتهم.

- احتجاجهم بالقراءات المتواترة منها والشاذّة وجعلها مصدرًا مهما من مصادر الدّرس النّحوي حتى و إن خالفت القيّاس.

الفصل الثاني

تمهيد

"إذا كان للبائع ميزان يعرف به زيادة البضاعة او نقصها، و للصائغ ميزان يعرف به زيادة البضاعة من نقصها، فإن للصّرف العربي ميزانًا يعرف به أحوال بنية الكلمة من جهة أصالة حروفها، زيادتها، سكناتها، و حركاتها، و ما فيها من تقديم وتأخير، حذف وإبدال فصناعة الصّرف شبيهة بالصياغة" [1].

فالصائغ يصوغ من الأصل الواحد أشياء عديدة و مختلفة، والصّرفي يحوّل المادة أي مادة الكلمة إلى صوّر مختلفة، فكما يحتاج الصّائغ إلى الميزان ليعرف به مقدار ما يصوغه يحتاج الصّرفي في ميزانه إلى الميزان الصّرفي الّذي يتخذه كمعيار من الحروف لمعرفة الصّورة الصّوتية النهائية التي آلت إليها المادّة اللّغوية.

[1] يُنظر، (مذكرة)، علي بعداش، الميزان الصرفي العربي أصوله وتطبيقاته - الأفعال- دراسة انموذجية في ديوان زهير بن ابي سلمى، جامعة فرحات عباس، 2009، سطيف (الجزائر).

المبحث الأول: الميزان الصرفي

المطلب الأول

I- تعريف الميزان الصرفي لغة و اصطلاحا

1- لغة: الميزان هو الآلة التي توزن بها الأشياء، وأصله مِوْزَانٌ، وجمعه موازين أو أوزان والفعل منه: وَزَنَ- يَزِنُ- زِنْ، و مصدرها وَزْنًا.[1]

2- اصطلاحا: هو أداة جاء به علماء الصرف لمعرفة أحوال أبنية الكلمة العربية، ونتيجة لكون أغلب كلمات اللغة العربية ثلاثية جعلوا أصول الكلمات ثلاثة أحرف، وهي: " الفاء، العين واللاّم " " ف ع ل" وعدّوه ميزانا صرفيا مقابلا للكلمة الموزونة، وأطلقوا على الحرف الأول" فاء الكلمة " ، والثاني " عين الكلمة" ، والثالث " لام الكلمة" ؛ فالفاء تقابل الحرف الأول والعين تقابل الحرف الثّاني، واللاّم تقابل الحرف الثّالث [2]

المطلب الثّاني

II - أسباب اختيار الصرفيين لكلمة "فعل" لتكون ميزانا صرفيا:

وقد اختار الصّرفيون كلمة " فعل " لتكون ميزانا صرفيّا لأسباب وهي:

1) كون جل ألفاظ اللغة العربية مكون من أصول ثلاثة، ونادرا ما نجد لفظا زاد عن ذلك.

---

[1] المرجع السابق، ص 38.

[2]- يُنظر: أحمد الحملاوي، شذا العُرف في فن الصرف، دار الكيان للطباعة والنشر، د ط، دت، ص 53.

وكلمة فعل " ثلاثية الأحرف، وهذا من أسباب جعلها ميزانا صرفيا.[1]

2) كلمة " فعل " صحيحة الحروف ؛ أي أنّه ليس فيها حروف علة.[2]

3) كلمة " فعل " لها دلالة. [3]

المطلب الثالث

III- كيفية وزن الكلمات عند الحملاوي:

لقد حذا الحملاوي حذو الصّرفيون القدماء في كيفية وزن الكلمات:

أ -وزن الكلمات الثّلاثية الأصول: عند وزن الكلمات الثّلاثية الأصول سواء أكانت اسما أم فعلا فإنّنا نقابل هذه الكلمة بأحرف الميزان (ف ع ل)، لكن مع مراعاة ضبط كل حرف بالشّكل اللاّزم ليعمل حسابه في الميزان، فنقابل الأوّل بالفاء، ويسمّى فاء الكلمة، والثّاني بالعين ويسمّى عين الكلمة، والثّالث باللاّم ويسمى لام الكلمة، وبعدها تُشكل أحرف الميزان بحركات أحرف الكلمة الموزونة، فنضع للفاء والعين حركتهما، أمّا الحرف الثالث فلا يُشكل لأنّه محل الإعراب، وإذا أردنا وزن كلمة محرّكة مع حركة حرفها الأخير حركنا اللاّم بحركته، أو بيّناه على علامة بنائه.

---

[1] يُنظر: علي بعداش، الميزان الصرفي العربي أصوله وتطبيقاته، لنيل درجة الماجيستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009/09/29، ص 39.

[2]- الرجع نفسه، ص 39.

[3]- مرجع نفسه، ص 39.

وسنبيّن ذلك من خلال الجدول التّالي:

الكلمة	الميزان	الكلمة	الميزان
كَتَبَ	فَعَل	بِئْرٌ	فِعْل
شَمْسٌ	فَعْل	سَهْلٌ	فَعُل
وَطَنٌ	فَعَل	عِنَبٌ	فِعَل
كَتِفٌ	فَعِل	إِبِلٌ	فِعِل
رَجُلٌ	فَعُل	رُمْحٌ	فُعْل
ضُرِب	فُعِل	عَلِمَ	فَعِل

فمثلا لدينا: الفعل: ضَرَبَ.

ض ر ب: الضّاء هي فاء الكلمة، الرّاء عين الكلمة، اللام، لام الكلمة.

ب- وزن الكلمات الرّباعية الأصول: أي الزّائدة عن ثلاثة أحرف:

إذا كانت الأحرف الزّائدة عن ثلاثة أحرف أصلية، أي أنّ الحرف الزّائد لا يمكن الاستغناء عنه لأنّه أصل في بناء الكلمة، ولا يستقيم معناها بدونه زدنا " لامًا " واحدة في آخر الميزان إن كانت الكلمة رباعية، وفي ذلك يقول التّصريفيّون: " بأنّه إذا زادت الأصول على الثّلاثة كرّرت اللام دون الفاء أو العين لأنّه لمّا لم يكن بدٌّ في الوزن من زيادة حرف بعد اللاّم، لأن الفاء والعين واللاّم تكتفي في التعبير بها عن أوّل الأصول، وثانيها، وثالثها،

كانت الزّيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللاّم الأولى، ولمّا كانت اللاّم أقرب كُرّرت هي دون البعيد " .

مثل: دَحْرَجَ: فَعْلَل، بَعْثَرَ: فَعْلَل، زَلْزَلَ: فَعْلَل، جَعْفَر: فَعْلَل، زِبْرِج [1]: فِعْلِل، فُسْتُق: فُعْلُل، خِنْجَر: فِعْلَل.

-قِمَطْر [2]: فِعَلْل (فِعَلَّ): بكسر الفاء و فتح العين، وسكون اللاّم، و زيادة لام رابعة ثم إدغام اللاّمين، جُخْدب [3] فُعْلُل، جُنَدِل [4] : بضمّ الجيم، وفتح النّون، وكسر الدّال: فُعَلِل.

نلاحظ هنا أنّ الحرف الأوّل هو الأصل الأوّل و الذي قابل " فاء " الكلمة، و الحرف الثّاني وهو الأصل الثّاني قابل " عينها "، والحرف الثّالث، وهو الأصل الثّالث " لامها "، و أما الحرف الرّابع يقابل " اللاّم الثّانية، ونلاحظ أيضا أنّ حروف الميزان قد شُكلت بحركات الكلمة الموزونة، وبالتّرتيب نفسه.[5]

جـ - وزن الكلمات الخماسية الأصول:

عند وزننا لبناء أصلي على خمسة أصول فإنّ هذا البناء يكون اسما فقط، فعند وزن الكلمة الخماسية الأصول نضع الفاء مقابل الحرف الأول، والعين مقابل الحرف الثّاني، واللاّم

---

[1] زِبْرِج: الذّهب، الزّينة.
[2] قِمَطْر: الرّجل القصير الضّخم.
[3] جُخْدب: ضرب من الحمام.
[4] جُنْدِل: المكان الغليظ الذي فيه الحجارة.
[5] يُنظر: المصدر نفسه، ص 114-115.

مقابل الحرف الثالث، واللاّم الثّانية مقابل الحرف الرّابع، واللاّم الثالثة مقابل الحرف الخامس ونشكل كلّ حرف بحركة الحرف المقابل له من أحرف الكلمة الموزونة أو سكونه فنقول مثلا: جَحْمَرِش: فَعْلَلِل.[1]

د- وزن الكلمات التي حذف بعض أصولها عند الحملاوي:

إذا حصل حذف في الموزون حُذف ما يقابله في الميزان على حد قول الحملاوي في كتابه " شذا العرف في فن الصّرف " فنقول مثلا في وزن: قُلْ: فُل لحذف (عين الكلمة)، ووزن: هِبَة: عِلَّة، بحذف الواو(فاء الكلمة)، ووزن اِرْمِ: افع بحذف لام الكلمة، ووزن اَسَبَع: اَفَع بحذف لام الكلمة أيضا ووزن قَاضٍ، فَاعٍ، ووزن يَرمُون: يَفْعُون بحذف اللاّم فيهما: ووزن: قِ، عِ (فعل أمر من وَقَى)، ووزن عِ، عِ (فعل أمر من وَعَى) [2]

هـ- وزن ما حصل فيه قلب مكاني:

يذهب الحملاوي إلى أنّه إن حصل قلب في الموزون، حصل أيضا في الميزان فيُقال مثلا في وزن: جَاهَ: عَفَلَ، بتقديم العين على الفاء.

ويُعرف القلب عنده بأمور خمسة:

الأوّل: الاشتقاق: مثل: نَاءَ بالمدّ ومصدره النّأيُ، وهذا دليل على أنّ ناء الممدود مقلوب نأي، فيقال نَاءَ على وزن فَلَعَ، وكما في " جَاه "، فإنّ ورود " وَجْهٍ " أو " وُجْهَة "

[1] أحمد الحملاوي: المرجع السابق، ص 53.
[2] محمّد فاضل السّمرائي: الصّرف العربي، احكام و معان، ص 13.

دليل على أنّ " جاه " هو مقلوب " وجه " فيقال " جَاه " على وزن " عَفَل "، كذلك نأخذ على سبيل المثال كلمة" قِسّي " فإنّ ورود " قَوْس " دليل على أنّه مقلوب " قُوُوْس " فقدمت اللاّم في موضع العين، فصار قُسُوٌ على وزن " فُلُوع "، فقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها طرفا، و الواو الأولى لاجتماعها مع الياء، و سبق إحداهما بالسّكون، وكُسرت السّين لمناسبة الياء والقاف لعسر الانتقال من ضمّ إلى كسر.

الثاني: التّصحيح مع وجود موجب الإعلال، مثل: " أَيِسَ " فإنّ تصحيحه مع وجود الموجب، وهو تحرّك الياء وانفتاح ما قبلها، دليل على أنّه مقلوب " يَئِسَ " فيقال: أَيِسَ على وزن" عَفِلَ " ويُعرف القلب هنا أيضا بأصله، وهو اليأس.

الثّالث: نُدرة الاستعمال، كَآرام [1] جمع رِئَم، فإنّ نُذرته و كثرة " أَرْآم " دليل على أنّه مقلوب " آرام "، ووزن آرام: أَفْعَال، فقدّمت العين التي هي الهمزة الثّانية في موضع الفاء، وسُهّلت فصارت آرام، فوزنه: أَعْفال، وكذا " آرَاء " فإنّه على وزن " أَعْفَال " بدليل مفرده، وهو الرّأي وقال بعضهم أنّ علامة القلب هنا ورود الأصل وهو رئم ورأي.[2]

الرّابع: ان يترتّب على عدم القلب وجود همزتين في الطّرف، وذلك في اسم كل فاعل من الفعل الأجوف المهموز باللاّم، مثل: جَاءَ، فإنّ اسم الفاعل منه يكون على وزن " فَاعِل " لأنّ القاعدة تقول أنّه متى أُعِلَّ الفعل بقلب عينه ألفا أُعِلَّ اسم الفاعل منه أيضا يقلب عينه " همزة " فإن لم نقم بتقديم اللاّم في موضع العين، لزم أن ننطق باسم الفاعل، مثل: " جَاءَ:

---

[1] آرَام: الظبي

[2] يُنظر المصدر نفسه ، ص 54-55.

جَائي " بهمزتين، ولذلك لزم تقديم اللاّم على العين بدون أن تُقلب همزة، فنقول: جَائيٌّ بوزن " فَالِع " ثمّ يعلّ إعلال: قاض، فيقال: جَاءٍ بوزن " فَالٍ " .

الخامس: أن يترتب على عدم القلب منع الصّرف بدون سبب مثل:

أشياء أصلها: شَيْآء، على وزن " فَعْلاء "، حيث قدّمت الهمزة التي هي اللاّم في مواضع الفاء، فصار وزن أشياء: لَفَعَاء، فمنعت من الصّرف نظرا إلى أصلها الذي هو فَعْلاء " ومن موازين ألف التّأنيث الممدودة وهو ممنوع عن الصّرف.

المبحث الثاني

IV - المصطلحات الصرفية عند الحملاوي

المطلب الأول

1- الفعل و تقاسيمه:

1-1- **الفعل:** يعتبر الفعل من أهم مكونات الجملة، وقد عرّفه الحملاوي: " بأنّه ما وضع ليدلّ على معنى مستقل بالفهم، والزمن جزء منه" [1] مثل: وقد قسّمه إلى سبعة تقاسيم:

أ- **التقسيم الأول للفعل:** في هذا التقسيم يتحدث الحملاوي عن الفعل من حيث أنّه ينقسم إلى ماضٍ، ومضارع وأمر، فالماضي هو ما دلّ على حدوث الشّيء قبل زمن التكلم مثل: نَجَحَ، ضَرَبَ، جَلَسَ وعلامته أن يقبل تاء الفاعل مثل: سافَرْتَ، وتاء التأنيث الساكنة مثل: سافَرَتْ غادة.

[1] احمد الحملاوي: شذا العُرف في فن الصرف، ص 51.

والمضارع: هو ما دلّ على حدوث الشّيء في زمن التكلم، أو بعده مثل: يَأْكُلُ ويَشْرَبُ فهو صالح للحال والاستقبال ويعينه للحال: لام الابتداء، و " أنّ " و " لا " و " وما " النافيتان مثل: إني لَيَحْزنني أن تذهبوا به الآية 13 من سورة يوسف ، " لا يحب الله الجهر بالسوء من القول " الآية 148 من سورة النّساء " وما تدري نفس ما ذا تكسب غذا " الآية 34 من سورة لقمان.

ويعيّنه الاستقبال، السين (تستعمل للقريب) مثل: " سَيقُولُ السُّفهاء من النَّاسِ مَا وَلاّهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمْ الّتي كَانُوا عَلَيْهَا " الآية 142 من سورة البقرة.

- ✓ سوف (للبعيد) مثل: " وَلَسَوْفَ يُعْطِكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى " الآية 5 من سورة الضّحى
- ✓ أَنْ: " وأنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ " الآية 184 من سورة البقرة.
- ✓ لَنْ: " لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حتّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّون " الآية 92 من سورة آل عمران.
- ✓ إِنْ: مثل " إِنْ يَنْصُرْكُمُ الله فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ " الآية 160 من سورة آل عمران.

وعلامته أيضا أن يصح وقوعه بعد " لمْ " نحو " لَمْ يَلِدْ ولَمْ يُولَد "

والفعل المضارع يجب أن يكون مبدوءًا بحرف من حروف المضارعة وهي " أَنَيْتُ "

فالهمزة: للمتكلم وحده مثل: نَحْنُ نَتَكَلّمُ، الياء للغائب المذكر وجمع الغائبة مثل: رَيَانٌ يَقْرَأُ، والنِّسْوَةُ يَقْرَأْنَ، والتاء للمخاطب مطلقا، ومفرد الغائبة ومثنّاها مثل: أَنْتَ تَقْرَأُ، أَنْتُمَا تَقْرَآنِ، أنتم تَقْرَؤُونَ، أَنْتِ تَقْرَئِينَ، هيّ تَقْرَأُ، هُمَا تَقْرَآنِ.

أمّا فعل الأمر: فهو ما يُطلبُ به حصولُ الشّيء بعد زمن التكلم مثل: حَافِظْ على بِيئَتِكَ بِيَدِكَ وَ لِغَدِكَ، وعلامته أن يقبل نون التوكيد، ياء المخاطبة، مع دلالته على الطلب طبعا.

كما تحدث الحملاوي في هذا التقسيم أيضا على أنّ ما يدلّ على معاني الأفعال ولا يقبل علاماتها يُقال لها أسماء أَفعال، وهي ثلاثة أقسام:

* اسم فعل ماض، نحو: هَيْهَاتَ وشَتَّان، بمعنى: بَعُدَ وافْتَرَقَ.

* اسم فعل مضارع كَوَيْ وأُفّ بمعنى أَتَعَجَّبُ وأَضْجَر.

* اسم فعل أمرٍ: كَصَهْ بمعنى أُسكُتْ، آمينْ بمعنى: اسْتَجِبْ، وهو أكثرها وجوداً.[1]

ب- التقسيم الثاني للفعل: في هذا التقسيم تحدث الشيخ أحمد الحملاوي عن الفعل من حيث انقسامه إلى " صحيح " و " معتل" .

فالصحيح: هو ما خلت أصوله من حروف العلة " وَايْ" أي الواو، الألف والياء مثل: وَقَفَ و جَلَسَ، وحرف العلة إن سَكِن وانفتح ما قبله فانه يسمّى " ليّنًا " ، كَثَوْبَ وسَيْفَ" فان جانسه ما قبله فإنّه يُسمّى مُدّاً مثل: قَالَ (مدّ بالألف)، يَقُولُ (مَدٌّ بالوَاو)، قِيلاً (مدٌّ باليَاء) فعلى ذلك لا تنفكُّ الألف عن كونها حرف علّة، ومدٍّ ولَيْنٍ، لِسُكُونِهَا، وفتح ما قبلها دائما بخلاف الواو والياء.[2]

وينقسم الصحيح إلى سالم ومُضعَّفٍ ومَهْمُوزٍ.

[1] المصدر السابق، ص 56-57.
[2] يُنظر : احمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 58-59.

السالم: هو ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمزة والتضعيف مثل: جَلَسَ، ضَرَبَ، قَعَدَ أي أن كل سالم صحيح.

المضعّف: ويُقالُ له الأصَمُّ لشدّته، وينقسم إلى قسمين: مضَعَّف الثلاثي ومزيده وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحدٍ مثل: مَدَّ، امْتَدُّوا، استَمَدَّ، فَرَّ.

أما مضعّف الرباعي: فهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنسٍ و عينه ولامه الثانية من جنسٍ، مثل: زَلْزَلَ، قَلْقَلَ، وعَسْعَس.

المهموز: وهو ما كان أحد أصوله همزة مثل: أَكَلَ، سَأَلَ، قَرَأَ.[1]

أما المعتل: فهو ما كان أحد أصوله حرف علّة مثل: وَجَدَ، قَالَ، سَعَى، وهو بدوره ينقسم إلى:

المثال: وهو ما اعتلّت فاؤه، أي أنه معتلّ الأوّل: نحو: وَعَدَ، يَسَرَ، وسميّي لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه.

الأجوف: وهو ما اعتلّت عينه مثل: قَالَ، بَاعَ، أي أنه معتل الوسط، وسمي بذلك لخلوّ وسطه أو جوفه من الحرف الصحيح، وسمّي أيضا ذا الثلاثة لأنه عند اسناده لتاءِ الفاعل، يصير معها على ثلاثة أحرفٍ مثل: قُلْتَ، بِعْتَ في قَالَ وبَاعَ.

[1] المصدر السابق، ص 59.

الناقص: وهو ما اعتلت لامه، أي أنه معتل الآخر مثل: غَزَا، رَمَى، وسمي بذلك لنقصانه، ولأن آخره يحذف في بعض التصاريف مثل: غَزَتْ، رَمَتْ، ويسمى أيضًا " ذَا الأربعة" لأنه عند اسناده يصيرُ معها على أربعة أحرف مثل: غَزَوْتُ، رَمَيْتُ.

اللفيف: وهو قسمان:

أ- مفروق: وهو ما اعتلّت فاؤه ولامه، أي أنه معتلّ الأوّل والآخر مثل: وَفَى، وَقَي، وسمي بذلك لأن الحرف الصحيح يكون فارقا بين حرفي العلة.

ب- مقرون: وهو ما اعتلت عينه ولامه، أي أنه معتل الوسط والآخر، مثل: طَوَى، رَوَى وسمي بذلك لاقتران حرفي العلة ببعضهما البعض.

وهذه التقاسيم التي جرت في الفعل، تجري أيضا في الاسم مثل: شَمْسٌ، وَجْهٌ، يُمْنٌ، قَوْلٌ سَيْفٌ، دَلْوٌ، ظَبْيٌ، وَحْيٌ، جَوٌّ، أمْرٌ، بِئْرٌ، نَبَأٌ، بُلْبُلٌ.[1]

جـ- التقسيم الثالث للفعل: في هذا التقسيم تطرق إليه بحسب التجرّد والزّيادة أي أنه ينقسم إلى مجرد و مزيد.

المجرّد: هو ما كانت جميع حروفه أصليّة، أي لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علّة وهو قسمان ثلاثي ورُباعيٌّ.

المزيد: وهو ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية، وهو قسمان: مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي.

[1] يُنظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف ، ص 60.

ولقد أشار الحملاوي هنا إلى أنّ الثلاثي المجرّد باعتبار ماضيه له ثلاثة أبواب فقط، لأنّه دائما مفتوح الفاء، وعينه إمّا أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، نحو: فَتَحَ، فَرِحَ كَرُمَ.

أما باعتبار الماضي مع المضارع فله ستة أبواب لأن عين المضارع إمّا مضمومة أو مفتوحة، أو مكسورة وثلاثةٌ في ثلاثةٍ بتسعةٍ، يمتنع كَسْرُ العين في الماضي مع ضمّها في المضارع، وضمّ العين في الماضي مع كسرها أو فتحها في المضارع، [1] ومنه فإن أبواب الثلاثي تكون ستّةٌ:

الباب الأوّل: فَعَلَ، يَفْعَلُ

بفتح العين في الماضي وضمّها في المضارع، مثل: أَخَذَ، يَأْخُذُ، قَالَ، يَقُولُ، مرَّ، يَمُرُّ. [2]

الباب الثاني: فَعَلَ، يَفْعِلُ.

بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، كَضَرَبَ، يَضْرِبُ، طَوَى، يَطْوِي، جَاءَ يَجِيءُ. [3]

الباب الثالث: فَعَلَ، يَفْعَلُ.

بالفتح فيهما مثل: ذَهَبَ، يَذْهَبُ، سَأَلَ، يَسْأَلُ.

وكلّ ما كانت عينه مفتوحة في الماضي والمضارع، فهو حلقي العين أو اللام، وليس كل ما كان حلقيا كان مفتوحاً فيهما.

---

[1] يُنظر: المرجع السابق، ص 61.
[2] يُنظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف ، ص 62.
[3] المرجع نفسه، ص 63.

وكما هو معلوم فإن حروف الحلق ستّةٌ: الهمزة–الهاء–الحاء– الخاء– العين والغين.

وقد ذهب الحملاوي إلى أنّ ما جاء من هذا الباب بدون حرفٍ حلقيٍّ فشاذّ، كَأَبَى، يَأْبَى في إحدى لغتيه.

أو من تداخل اللغات مع بعضها البعض مثل: رَكَنَ، يَرْكَنُ، قَلَى، يَقْلَى: غير فصيح وبَقَى يَبْقَى

لغة طَيْئ، فالأصل كسر العين في الماضي، ولكنهم قلبوه فتحة تخفيفاً، وهذا قيّاسٌ عندهم.[1]

الباب الرابع: فَعِلَ، يَفْعَلُ.

بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، مثل: فَرِحَ، يَفْرَحُ، أَمِنَ، يأمَنُ، عَلِمَ، يَعْلَمُ، عَوِرَ، يَعْوَرُ.

ويأتي من هذا الباب الأفعال الدّالة على الفرح وتوابعه، والعيوب، والامتلاء وتوابعه، و الامتلاء والغلو، والألوان والعيوب، والخِلق الظاهرة مثل: فَرِحَ و طَرِبَ، بَطِر و أَشِرَ، و غَضِبَ وحَزِنَ، شَبِعَ و وَرِيَ، وسَكرَ، وكَعَطِشَ وظَمِئَ وصَدِيَ وهَيَمَ، وكَحَمِرَ وسَوِدَ، وكَعَوِرَ و عَمِشَ.[2]

الباب الخامس: فَعُلَ، يَفْعُلُ.

يضم العين فيهما(الماضي والمضارع) مثل: حَسُنَ، يَحْسُنُ، شَرُفَ، يَشْرُفُ، جَرُؤَ، يَجْرُؤُ

[1] ينظر: احمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 64.
[2] المرجع نفسه، ص 65.

ويأتي هذا الباب الأفعال الدّالة على الأوصاف الخِلْقِيَّةِ.[1]

الباب السادس: فَعِلَ، يَفْعِلُ.

بالكسر فيهما مثل: نَعِمَ، يَنْعِمُ، حَسِبَ، يَحْسِبُ، وهو قليل في الصحيح، كثير في المعتل.[2]

د- التقسيم الرابع للفعل:

هنا قسم الشيخ الحملاوي الفعل بحسب الجمود والتّصرف، أي إلى جامد ومتصرّف.

الجامد: و هو ما لازم صورة واحدة، و هو إمّا أن يكون ملازما للمضيّ مثل: لَيْسَ وهي من أخوات كَانَ، وكرُبَّ من أفعال المقاربة، وعسَى من أفعال الرجاء، واخذ من أفعال الشّروع و حبَّذا في المدح، وبِئْسَ في الذّم، خَلاَ وعَداَ وحَاشاَ في الاستثناء.

و إمّا أن يكون ملازما للأمرية مثل: هَبْ، تَعَلّمْ.

المتصرّف: وهو ما لا يلازم صورة واحدة، وهو إما أن يكون تامّ التصرّف أي ما يأتي منه الماضي والمضارع والأمر مثل: دَخَلَ، يَدْخُلُ، أُدْخُلْ، أو ناقصة: وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط مثل: زَالَ، يَزَالُ، انْفَكَّ، يَنْفَكُّ.[3]

هـ- التقسيم الخامس للفعل: حيث قسّمه من حيث التّعدّي واللزوم أي إلى فعل متعدٍّ و فعل لازم.

---

[1] يُنظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف ، ص 66.
[2] المرجع نفسه، ص 67.
[3] المرجع نفسه، ص 85.

المتعدّي: ويسمّى مجازًا، وهو ما جاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه مثل: حَفِظَ محمّدٌ الدّرسَ، وعلامته أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر مثل: زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمرو، و أن يُصاغ منه اسم مفعول تامّ: أي غير مقترنٍ بحرف جرٍّ، أو ظرف، نحو مَضْرُوبٌ.

وقد يتعدّى إلى مفعول واحدٍ وهو كثير مثل: أَكَلَ الحِصَانُ العَلَفَ، وشَرِبَ المَاءَ، وقد يتعدّى إلى مفعولين، إمّا أن يكون أصلهما المبتدأ أو الخبر وإمّا لا.

وقد يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل و هو باب أرى وأعلم.

اللازم: و يسمّى قاصرا وهو ما لم يجاوز الفاعل إلى مفعول به، أي أنّه يكتفي بالفاعل مثل: خَرَجَ رَائِدٌ، وجَلَسَ رَامِي.[1]

و- التقسيم السادس للفعل:

وهنا قسّمه من حيث بناؤه للفاعل أو المفعول.

ينقسم الفعل إلى مبنيّ للفاعل، ويسمّى معلومًا، وهو ما ذُكِرَ معه فاعله مثل: أَكَلَ الوَلَدُ التُّفَّاحَةَ، وإلى مبنيٌّ للمفعول، ويسمّى مجهولا، وهو ما حُذف فاعله وأُنيب عنه غيره مثل: كُتِبَ الدَّرْسُ.[2]

ي- التقسيم السابع للفعل:

في تقسيمه الأخير للفعل قسّمه من حيث كونه مؤكّدًا أو غير مؤكّد.

---

[1] يُنظر: احمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 87.
[2] المرجع نفسه، ص 90.

المؤكّد: هو ما لحقته نون التوكيد، سواء كانت ثقيلة أو خفيفة نحو قوله تعالى في سورة يوسف " لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ " الآية 32.

غير مؤكّد: و هو ما لم تلحقه نون التّوكيد مثل: يُسْجَنُ، يَكُونُ.

فالماضي لا يؤكّد مطلقا والأمر يجوز توكيده مطلقا مثل: اجْتَهِدْنَ.

وأمّا المضارع فله ستّ حالات:

الأولى: أن يكون توكيده واجبا ومعنى ذلك أنه يجب تأكيده إذا كان مثبتا مستقلا، في جواب قسم غير مفصول من لامه بفاصل مثل: " وتا الله لأكِدَنَّ أَصْنَامَكُم " الآية 54 من سورة الأنبياء، وحينئذ يجب توكيده باللام والنون.

الثانية: أن يكون قريبا من الواجب: إذا كان شرطا لأنّ المؤكّدة بمَا الزّائدة مثل: قوله تعالى: " فَإمّا تَرَيَنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إنِّي نَذَرْتُ للرّحْمَنِ صَوْمَا" الآية 26 من سورة مريم.

الثالثة: أن يكون كثيرا إذا وقع بعد أداة طلب: أمرٍ أو نهيٍ، أو دعاء، أو غرضٍ أو تمنٍّ أو استفهامٍ، نحو قوله تعالى: " وَلاَ تَحْسَبَنَّ الله غَافِلاً عَمَّا يَعْمَل الظّالمُونَ " الآية 42 من سورة إبراهيم.

الرابعة: أن يكون قليلا إذا كان بعد لا النّافية أو ما الزائدة التي لم تُسبق بأنّ الشرطية مثل قوله تعالى: " و اتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الّذينَ ظَلَمُوا مِنْكُم خَاصَّةً " الآية 25 من سورة الأنفال وإنّمَا أكّد مع النّافي يشبه أداة النهي صورة.

الخامسة: أن يكون أقل: إذا كان بعد " لم " وبعد أداة جزاء غير " إمّا " شرطا كان المؤكد أو جزاء.

السادسة: أن يكون ممتنعا: إذا انتفت شروط الواجب، ولم يكن ممّا سبق، بان كان في جواب قسم منفيّ، ولو كان النّافي مقدّرا ، مثل: تالله لا يذهَبُ العرق بين الله والنّاس.[1]

المطلب الثّاني

2- الاسم وتقاسيمه:

الاسم: يشير الاسم إلى الكائن أو الشخص أو المكان أو الفكرة التي تعبّر عنها الجملة ويمكن أن يكون الاسم مفردًا أو جمعًا.

و يُعرّفّه الحملاي "على أّنه ما وُضِعَ ليدلّ على معنى مستقل بالفهم ليس الزّمن جزءا منه" [2] مثل: رَجُلٌ، كِتَابٌ، وقد قسّمه هو الآخر إلى عدة تقاسيم:

أ- **التقسيم الأول للاسم:** وقد قسّمه من حيث التجرّد والزّيادة، حيث قسّم الاسم إلى مجرّد ومزيد، والمجرّد إلى ثلاثيٌّ ورباعيٌّ وخماسيٌّ.

فأوزان الثلاثي المتفق عليها عشرة وهي:

1) فَعْل: بفتح فسكون، مثل: سَهْمٌ، بَدْرٌ.

2) فَعَل: مثل: وَلَدٌ، قَلَمٌ.

3) فَعِل: بفتح فكسرٍ مثل: كَتِفٌ، حذِرٌ.

---

[1] المرجع السابق، ص 94-95.
[2] احمد الحملاوي، شذا العُرف في فن الصرف، ص 51.

4) فَعُل: بفتحٍ فضمٍّ: مثل: عَضُدٍ.

5) فِعْل: بكسر فسكون مثل: حِمْل.

6) فِعَل: بكسر ففتح مثل: عِنَب.

7) فِعِل: بكسرتين، مثل: إِبِلٌ، وهذا الوزن قليل جدّا حتى أن سبويه: ادّعى أنّه لم يرد منه إلاّ إِبِلٌ.

8) فُعْل: بضمّ فسكون، مثل: حُلْوٌ.

9) فُعَل: بضمٍّ ففتح، مثل: صُرَدٌ [1].

10) فُعُل: بضمّتين، مثل: عُنُقٌ.

لكنّ الحملاوي يرى أن القسمة العقلية تقتضي اثني عشرة وزنا، لأن حركات الفاء ثلاثة، وهي الفتح والضّم والكسر، ويجري ذلك في العين أيضا ويزيد السكون، والثلاثة في الأربعة باثنى عشر، فمثلا يقال: فُعِل مثل: دُئِلٌ[1] ، لأن هذا الوزن قُصد تخصيصه بالفعل المبني للمجهول، وأمّا فِعُل بكسر فضم فغير موجود، وذلك لعسر الانتقال من كسر إلى ضمّ.

ويذهب الحملاوي إلى أنّ بعض هذه الأوزان قد يحقّق مثل: كَتِفٌ، يُخَفِفُ بإسْكان العين فنقول: كَتْفٌ، أو بكسر الفاء: كِتْفٌ.

وإذا كان ثانيه حرف حلقٍ خُفِّف أيضا، ومثل الاسم في ذلك الفعل كشِهَد و نحو عَضُدَ إبِل، عُنُقٌ، يخفّف بإسكان العين: عَضْدٌ، إِبْلٌ، عُنْقٌ.

---

[1] صُرَدٌ: هو طائرٌ ضخمُ الرّأسِ، أبيض البطن، يصطاد صغار الطيور، جمعه: صِردانٌ

[1] دُئِلٌ: اسم لدوبية، او لقبيلة.

وأوزان الاسم الرّباعي المجرّد المتفق عليها خمسة وهي:

1) فَعْلَل: بفتح أوّله وثالثه، وسكون ثانيه مثل: جَعْفَرَ.

2) فِعْلِل: بكسرهما وسكون ثانيه مثل: زِبْرِجٌ [1]

3) فُعْلُل: بضمّهما وسكون ثانيه مثل: بُرْثُنْ [2]

4): فِعَلَّ: بكسْرٍ ففتحٍ فلام مشدّدة مثل: قِمَطْرٌ [3]

5) فِعْلَل: بكسر فسكون ففتح، مثل: دِرْهَمٌ.[4]

– و أوزان الخماسي أربعة:

1) فَعَلّل: بفتح أوّله و ثانيه، مشدّد اللام الأولى مثل: سَفَرْجَل.

2) فَعْلَلِل: بفتح أوّله وثالثه، وسكون ثانيه، وكسر رابعه، مثل: جَحْمَرِش.

3) فِعْلَلٌّ: بكسر فسكون ففتح، مشدّد اللام الثانية مثل: قِرْطَعَبْ [5]

4) فُعَلِّل: بضمّ ففتح، فتشديد اللام الأولى مكسورة مثل: قُذَعْمِل [6].

– و أمّا المزيد فيه فأوزانه كثِيرة: و لا يتجاوز بالزيادة سبعة أحرف، كما أن الفعل لا يتجاوز بالزيادة ستة، فالاسم الثلاثي الأصول المزيد فيه مثل: اشْهِيبابٌ، مصدر الفعل اشهاب، والرّباعي الأصول المزيد فيه نحو: احْرنجام مصدر احْرَنجَمت الإبل إذا اجتمعت.

---

[1] الزِّبْرِجُ: الزّينة من الجواهر، جمعه، زَبَارِجٌ.
[2] بُرْثُنْ: مخلب الأسد.
[3] قِمَطْرٌ: وعاء الكتب: ما تصان فيه الكتب، جمعه، قماطر.
[4] أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، 108-109.
[5] قِرْطَعْب: للشّيء القليل.
[6] قُذَعْمِل هو الشّيء القليل

والخماسّي الأصول لا يزاَد فيه إلا حرف مدّ قبل الآخر بعده مثل: عَضْرَفُوط بفتحتين بينهما سكون، مضموم بالفاء. [1]

ب- التقسيم الثاني للاسم: و هو مقسم من حيث الجمود والاشتقاق.

ينقسم الاسم إلى جامد و مشتق:

الجامد: هو ما لم يؤخذ من غيره، ودلّ على حدث، أو معنى من غير ملاحظته صفة كأسماء الأجناس المحسوسة مثل: رَجُل، شَجَر، بَقَرٌ، وأسماء الأجناس المعنوية مثل: قِيَّامٌ قُعُودٌ، ضَوْء، نُورٌ، زَمَانٌ.

المشتق: ما أخذ من غيره، ودلَّ على ذات مع ملاحظة صفة، كَعَالم، ظَرِيف، ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق، كفهم من الفهم، ونصر من النصر.

ونأخذ الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة كَأَوْرَقَتِ الأشْجَار من الورق، وفَلْفَلَت الطعام ونَرْجَسَتِ الدّواء من النّرجس والفلفل أي جعلت الفلفل في الطعام، والنرجس في الدّواء.

و الاشتقاق: هو اخذ كلمة من أخرى، مع تناسب بينهما في المعنى و تغيير في اللفظ وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

1- صغيرٌ: وهو ما اتَّحَدَتْ الكلمتان فيه حروفا وترتيبا، كَعَلِمَ من العلم، وفَهِمَ من الفهم.

2- كبيرٌ: وهو ما اتحدت فيه الكلمتان حروفًا لا ترتيبا مثل: جَبَذَ من الجَذْبِ.

[1] المرجع السابق، ص 107-108.

3- أكبرٌ: و ما اتّحدتا فيه في أكثر الحروف مع تناسق في الباقي كَنَعَقَ من النَّهقِ لتناسب العين والهاء في المخرج.

لكن يبقى أهم قسم عند الصّرفي هو " الصّغير"

وأصل المشتقات عند البصريين هو " المصدر" ، لكونه بسيطا، أي أنّه يدلّ على الحدث فقط ، بخلاف الفعل الذي يدلّ على الحدث والزّمن معا.

أمّا عند الكوفيين فإن أصل المشتقّات هو الفعل، لأن المصدر يأتي بعده في التّصريف.

ويشتقّ من المصدر عشرة أشياء: الماضي، المضارع، الأمر، اسم الفاعل، اسم المفعول الصّفة المشبّهة، اسم التفصيل، اسم الآلة، واسما الزّمان والمكان.[1]

جـ - التقسيم الثالث للاسم:

حيث قسّمه الحملاوي من حيث كونه مذكّرا أو مؤنّثا.

فكما هو معلوم فإن الاسم ينقسم إلى مذكّر ومؤنّث:

فالمذكّر مثل: رَجُلٌ، مَقْعَدٌ، كُرَّاسٌ.

أمّا المؤنّث فهو نوعان:

1) حقيقيٌّ: وهو ما دلّ على ذات مثل: زَيْنَبٌ وهِنْدٌ.

2) مجازيٌّ: وهو ما ليس كذلك كأُذُنٌ، شَمْسٌ.

[1] يُنظر، أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف ، ص 111-112.

ويستدلّ على تأنيثه: بضمير المؤنث أو إشارته، أو لحوق تاء التأنيث في الفعل مثل: هذه الشَّمسُ رأيْتثها طَلَعَتْ، أو ظهور التّاء في تصغيره كأُذَينةٌ، أو حذفها من اسم عدده كثلاث آبار.

وينقسم المؤنث إلى لفظيّ: وهو ما وُضِعَ لمذكّر وفيه علامة من علامات التأنيث مثل: حَمزة، طلحة.

وإلى معنوي: وهو ما كان علما لمؤنث وليس فيه علامة مثل: زيْنَب، مريم.

وإلى لفظي ومعنوي: وهو ما كان علما لمؤنث وفيه علامة كفاطِمة، سلمى، مسمّى به مؤنّث.

ولكون المذكّر هو الأصل، لم يحتج فيه إلى علامة، بخلاف المؤنث فله علامتان:

ا- الأولى: التاء: وتكون ساكنة في الفعل، مثل: قَامَتْ هندٌ، ومُتَحركة فيه مثل: هي تقومُ، وفي الاسم، مثل: صائِمَةٌ، ظَرِيفَةٌ، وأصل وضع التاء في الاسم هو الفرق بين المذكّر والمؤنّث، في الأوصاف المشتقة المشتركة بينهما، فلا تدخل في الوصف المختص بالنساء كحَائِض، حَائِلٌ، ثَيِّبْ، مُرْضِع وعانسٍ، أمّا دخولها على الجامد المشترك معناه بينهما فسماعيٌّ، كرَجُلٍ و رَجُلةٍ، و إنسان و إنسانةٍ و فَتَى و فَتَاةٍ.

ويُستثنى من دخولها في الوصف المشترك خمسة ألفاظ، فلا تدخل فيها:

أحدها: " فَعُولٌ " بمعنى فاعل، كَرَجُلٌ صَبُورٌ، وامْرَاَةٌ صَبُورٌ، ومنه قوله تعالى: " ومَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا " الآية 28 من سورة مريم، أصله بَغُويًا: اجتمعت الواو والياء وسُبقت إحداهما

بالسكون، فقلبت الواو ياء، وقلبت الضّمة كسرة، وما قيل من أنّه لو كان على زنة " فَعُولٌ " لقيل، بَغُوًّا كَنَهُوّ في قولهم: رَجُلٌ نَهُوٌّ عَنِ المُنْكَر.

ثانيهما: " فَعِيلٌ " بمعنى مفعول إن تبع موصوفه، كَرَجُلٌ جَرِيحٌ، و امرأةٌ جَرِيحٌ، فإن كان بمعنى فاعل، أو لم يتّبع موصوفه، لحقته كامرأةٌ رَحِيمَةٌ.

ثالثها " مِفْعَال" كَمِهْذارٌ [1]

رابعها: " مِفْعِيل " كَمِعْطِيرٌ.

خامسها: " مِفْعَل " كمِغْشَمٌ [2]

وقد تزادُ التّاء لتمييز الواحد من جنسه مثل: تَمْرٌ و تَمَرَةٌ، نَمْلٌ و نَمْلَةٌ.

وللمقصور أوزانٌ منها:

فُعَلَى: بضمٍّ فَفَتْحٍ مثل: أُرَبَى [3]

فُعلى: بضمّ فسكون، مثل: حُبْلَى (صفة)، بُشرى (مصدر).

فَعْلَى: بفتح فسكون مثل: مَرْضَى (جمعا)، و نجوى (مصدرا) و شَبْعَى (صفة).

فُعَالَى: بالضّمّ و التّخفيف، مثل: حُبَارَى، سُكَارَى.

فُعَّلى: بضم ففتح العين المشدّدة، كَسُمَّهَى

فِعَلَّى: بكسْرٍ ففتح، فلام مشدّدة، كَسِطْرَى

فِعْلَى: بِكَسرٍ فسكون مثل: حِجْلَى.

---

[1] مهذارٌ: المؤهْذارُ هو من يُكثر في كلامه من الخطأ، و الباطل.
[2] الشجاع الجريءُ، الذي لا يثنيه شيء عما يُريدُه.
[3] أُرَبى: الدّاهية.

وللمدود أوزانٌ منها:

فَعْلاَء: بفتح فسكون، مثل: صَحْرَاءٌ، حَمْرَاءٌ.

أَفْعِلاَء: بفتح وسكون مثل: أَرْبِعَاءٌ.

فُعْلُلاَء: بضمّتين بينهما ساكن، مثل: قُرْفُصَاء.

فَاعُولاَء: مثل: تَاسُوعَاءٌ، عَاشُوْرَاءٌ.

وغيرها من الأوزان.

وممّا تقدم عُرف أنّ هناك أوزاناً مشتركة بين المذكّر والمؤنّث، وهي:

فَعْلَى: بفتح فسكون، مثل: صَحْرَاءٌ.

فُعَلَى: بضمّ ففتح مثل: حُنَفَاءٌ.

أَفْعَلَى: أَرْبِعَاء.[1]

د- التقسيم الرابع للاسم:

وقد قسّمه من حيث كونه منقوصا، أو مقصورا، أو ممدودا، أو صحيحا:

ينقسم الاسم إلى منقوص، ومقصور، وممدود، وصحيح:

1) المنقوص: هو الاسم المُعرّب الذي آخره ياء لازمة مكسورٌ ما قبلها مثل: الدّاعي المنادي.

2) المقصور: هو الاسم المُعْرَبُ الّذي آخره ألف لازمة مثل: الهُدى، مصطفى.

[1] المرجع السابق، ص 136.

3) الممدود: هو الاسم المُعرب الذي آخره همزة تلي ألفاً زائدة مثل: صَحْرَاءٌ، حَمْرَاءٌ.

4) الصّحيح: وهو ما عدا ذلك مثل: رَجُلٌ، كِتَابٌ.

وكلٌّ من المقصور والممدود، قيَّاسيٌّ، وهو موضع نظر الصّرفِيٌّ، وسماعيٌّ وهو موضع نظر اللُّغويٌّ، الّذي يسرد ألفاظ العرب، ويضع معانيها بجانبها.

المقصور القياسي: هو كلّ اسم معتل اللاّم، له نظير من الصّحيح، ملتزم ففتح ما قبل آخره، وذلك كمصدر الفعل المعتلّ اللاّم الذي على وزن فَعِلَ بفتح فكسر، مثل: الْعَمَى وكَفِعْلٍ بكسر ففتح في جمع فِعْلَةٌ، بكسر فسكون، وفُعَلة بضمّ ففتح في جمع فُعلة بضمّ فسكون، مثل: قِرْبَةٌ، فإنّ نظيرها قِرَبٌ بالكسر وقُرَبٌ بالضّم.

وكذا اسم المفعول معتلّ اللاّم زائدة على الثّلاثة، مثل: مُسْتَدْعى فإنّ نظيره مُسْتَخْرَجٌ، وكذا صيغة التفضيل " أَفْعَل " مثل: أَقْصَى فإنّ نظيرها من الصّحيح أَبْعَدُ وأَعْمَى نظيرها في الصحيح أَعْمَشُ، وكذلك ما كان جمعا " كَفُعْلَى " أُنْثَى أَفْعَلْ، مثل: الدُّنْيَا والدُّنَا فنظيره: الأُخْرى والآخر.

الممدود القياسي: وهو كل اسم معتل اللاّم له نظيره من الصحيح الآخر، ملتزم فيه زيادة ألف قبل آخره، وذلك كمصدر ما أوّله همزة وصل مثل: ابْتَغَى، ابْتِغَاء، اسْتَقْصَى، اسْتِقْصَاء، فانّ نظيرها من الصّحيح: اقْتَدَرَ، اقْتِدَارًا، اسْتَخْرَجَ، اسْتِخْرَاجًا، و كذا مصدر كل فعل معتلّ اللاّم يوازن أَفْعَل كأعطى إعْطَاءً فإنّ نظيره من الصّحيح أَكْرَمَ إكْرَامًا وغير ذلك أمّا السّماعيّ منها فهو ما فقد ذلك النّظير.

فمن المقصور سماعاً الفَتَى: مفرد الفِتْيان، والحِجَا أي العقل، والسَّفَا أي الضّوء، الثَّرَاء: أي التّراب.

ومن الممدود سماعا: الثِّرَاء: بالفتح، كثرة المال والحِذاءُ بالكسر للنَّعْل.

وقد اجمع اللّغويون على جواز قصر الممدود للضّرورة، واختلفوا في مدّ المقصور فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون.[1]

هـ- التقسيم الخامس للاسم:

في هذا التقسيم اهتم الحملاوي بالاسم من حيث كونه مفردا، أو مثنّى أو مجموعًا.

ينقسم الاسم إلى مفرد، مثنّى وجمع.

المفرد: وهو ما دلّ على واحد مثل: قَلَمٌ، كُرَّاسٌ، رَجُلٌ، امرَأَةٌ، أي أنّه ليس بمثنى ولا جمع ولا ملحقا بهما، كما أنّه ليس من الأسماء الخمسة المبنية في النّحو.

المثنّى: وهو ما دلّ على اثنين مطلقا، بزيادة ألف ونون أو ياء ونون مثل: قَلَمَانِ كرّاسان أو قَلَمَيْنِ وكرَّاسَيْنِ.

ولتثنية الاسم شروط منها:

1) أن يكون مفردا، فلا يثنّى الجمع ولا المثنّى كان تقول: رَجُلانانِ.

2) أن يكون معربا: فاللّذان وهذان ليسا بمثنّيَين وكذا مؤنّثهما (اللتان، هاتان) وإنّما هما على صورة المثنّى.

[1] يُنظر: احمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 142-144.

أمّا عن كيفية تثنية الاسم فقد ذهب الشّيخ الحملاوي إلى أنّه إذا كان الاسم الّذي نريد تثنيته صحيحا كَرَجُلٌ وامْرَأَةٌ وظَبْيٌ ودَلْوٌ، فإننا نزيد الألف والنّون، أو الياء والنّون، فنقول: رَجُلاَنِ ، امْرَأتَانِ، دَلْوَانِ، ظبْيَانِ.

أمّا إذا كان منقوصا محذوف الياء كَقَاضٍ ودَاعٍ فإنّنا نقول: قَاضِيانِ، دَاعِيَّانِ.

وإذا كان مقصورا و تجاوزت ألفه ثلاثة قلبناها ياءًا كَحُبْلَى حُبْلَيَانِ و مسْتَدعِي، مسْتَدْعيّان

وكذا تُقلب ياء إذا كانت ثالثة مبدّلة منها مثل: فَتَيَانِ في فَتَى فرارا من التقاء السّاكنين.

وتُقلب ألف المقصورة واوا إذا كانت مبدّلة منها: كَعَصَا فنقول عَصَوَانِ، وشدّ في رِضًا رَضْيَانِ بالياء مع أنّه واويٌّ.

وإذا كان ممدودا فيجب إبقاء همزته إن كانت أصلية، كَقرّاءَانِ في تثنية قُرَّاءٌ، ويجب قلبها واوا إن كانت للتّأنيث، كَحَمْرَوَانِ، و صَحْرَوَانِ في تثنية حَمْرَاءٌ، و صَحْرَاءٌ.

ولتثنية الاسم شروطا منها:

1) أن يكون مفردا فلا يُثنّى الجمع ولا المثنّى كأن نقول: رَجُلانَانِ.

2) أن يكون معربا: فالّذان وهذان ليسا بمثنّيين، وكذا مؤنّثهما (اللّتان وهتان)، وإنّما هما على صورة المثنّى.

3) أن يكونا متّفقين في اللفظ والوزن والمعنى، فلا يقال العُمْرَان بضمّ ففتح في أبي بكر

وعمر وذلك لعدم اتّفاقهما في اللّفظ، ولا نقول العَمْرَانِ بفتح فسكون في عَمَرٍ وعُمَرٍ وذلك لعدم اتّفاقهما في الوزن (فَعَل – فُعَل)، ولا نقول العينان في البَاصِرَة [1] والجاريّة [2] لعدم الاتّفاق في المعنى.

4) أن يكون منكرًا: فلا يثنى العلم باقيا على علميّته، و أن يكون له مماثل، فمثلا: لا يُثنّى الشَّمْس والقَمَرْ ولذلك لعدم المماثلة فلا نقول القَمَرَان للشّمس والقمر تغليب.[3]

المطلب الثالث

3- جمع المذكر السالم:

1- الجمع: ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مذكّر، سالم، مؤنّث سالم و جمع تكسير.

1-1- جمع المذكّر السالم: و هو لفظ دلّ على أكثر من اثنين ، وذلك بزيادة واو ونون، أو ياء ونون مثل المُسْلِمُونَ – المُسْلِمِينَ.

وعن كيفية جمع الاسم جمعًا مذكّرا سالما ذهب الحملاوي إلى أنّه إذا كان الاسم المراد جمعه صحيحا زيدت الواو والنّون أو الياء والنّون عليه.

وإذا كان منقوصا حُذفت ياؤه، وضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء، فنقول مثلا:

(القَاضُونَ والقَاضِيينَ).

أصلها القَاضِيُّونَ والقَاضِيّينَ، كذلك مثلا نقول: الدَّاعُونَ او الدَّاعِينَ، واصلها الدّاعِيُّون الدّاعِيِّين.

---

[1] البَاصِرَة: العينُ، قوّة الابصار، جمع بواصر.
[2] الجارِيَّة: العين: النّهر الجاري.
[3] المرجع السابق: ص، 145.

أمّا إذا كان الاسم مقصورا حُذفت ألفه، وأُبقيت الفتحة للدّلالة عليها نحو قوله تعالى: " وأنتمُ الأعْلُونَ" الآية 139 من سورة آل عمران، أصلها الأَعْلَوُوْنَ .

وقد ذهب أيضا إلى أنّ حكم الممدود في الجمع هو نفسه حكمه في التثنية، فنقول مثلا في وُضَّاءٍ وضَّاؤُونَ، و في حَمْرَاءَ علما لمذكّر حَمْرَاؤُونَ.

ولجمع الاسم شروط منها:

إمّا أن يكون جامدا وهو بدوره يشترط ان يكون علما لمذكّر عاقل، خاليا من التّاء ومن التّركيب، فلا يُقال في رَجُلٌ رَجُلُونَ، لعدم العلمية، ولا في زَيْنَبْ، زَيْنَبُونَ، لعدم التّذكير ولا في لاَحِق، لاَحِقُونَ لعدم العقل، ولا في طَلْحَة، طَلْحَتُونَ، لوجود التّاء ولا في سيبويه سبيهون لوجود التّركيب.

وإمّا ان يكون مشتقّا: ويجب أن يكون صفة لمذكّر فلا يقال في مُرْضِع، مُرْضِعُونَ لعدم التّذكير.

أن يكون للعاقل، فلا نقول في: فَارِهٍ [1] فَارِهُونَ، لعدم العقل.

أن يكون خاليا من التّاء: فلا نقول في عَلاَّمَةٌ، عَلاَّمَتُونَ لوجود التّاء.

أن لا يكون على وزن أَفْعَل الذي مؤنّثه فَعْلاَء، ولا فَعلاَنٌ الّذي مؤنّثه فَعْلَى، فلا نقول مثلا: أَحْمَرٌ، أَحْمَرُونَ لمجيئه على وزن أَفْعَل الّذي مؤنّثه فَعْلاَء.

ولا نقول عَطْشَان: عَطْشَانون، لكونه فَعْلاَن الذي مؤنّثه فَعْلَى.

[1] فَارِه: من صفات الفُرس (النّشيط)

أن لا يكون ممّا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث مثل: عَدْلٌ وصَبُورٌ وجَرِيحٌ: عَدْلُونَ صَبُورُونَ، جَرِيحُونَ.[1]

المطلب الرابع

4- جمع المؤنث السّالم

جمع المؤنّث: وهو ما دلّ على أكثر من اثنين بزيادة ألف وتاء على مفرده، كفَاطِمَاتٌ وزيْنَبَاتٌ، وهذا الجمع يقاس في جميع أعلام الإناث، وفي كل ما خُتم بالتّاء مطلقا، كفاطمة وطلحة، ويُستثنى من ذلك امرأة وشاةٌ، وفُلّةٌ بالضمّ والتّخفيف.

فإذا كان مقصورًا عومل معاملته التثنية، فنقول مثلا: فَتَيَاتٌ، حَبْلَيَاتٌ، مُصْطَفَيَاتٌ في فَتَى حُبْلى، مُصْطَفَى (مسمّى بها مؤنّث)، ونقول: عصَوَاتٌ، إذْوَاتٌ، إلْوَاتٌ في عَصَا، إذا وإلى (مسمّى بها مؤنّث)، كذلك إذا كان ممدودا أو منقوصا فنقول: صَحْرَاوَاتٌ، قُرّاءَاتٌ، قاضِيَاتٌ.

أمّا إذا كان المفرد مختوما، زائدة كانت كَفَاطِمةٌ وخَدِيجَةٌ، أو عوضا من أصل كأخت و بِنْت، فإنها تحذف منه في الجمع، فنقول: فاطمَات، خَديجات، بَنَات، اَخَوَات.

ومتى كان المفرد اسما ثلاثيّا، سالم العين ساكنها، مؤنّثا، سواء خُتم بتاءٍ أو لا، جاز في عين جمعه المؤنّث السّالم الفتح، والتّسكين، وإتباع العين للفاء، إلاّ إذا كان الفاء مفتوحة فيتعيّن الإتباع.[2]

المطلب الخامس

---

[1] يُنظر، احمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 150.
[2] المرجع نفسه، ص ، 151-152.

5- جمع التكسير

جمع التّكسير: وهو ما دلّ على أكثر من اثنين، وهو جمع يتمّ بتغيير الكثير من الأحرف في الاسم المفرد دون الاعتماد على قاعدة ثابتة، لأنه يكسر الكلمة، ويغيّر أصلها على عكس جمعي المذكّر والمؤنّث السّالمين.

نأخذ على سبيل المثال كلمة " فُلْك " بضمٍّ فسكون، فهي للمفرد والجمع معًا، فزنته في المفرد كزنة "فُفْل "، أمّا في الجمع فزنته كزنة " أُسْدٍ " وأيضا كلمة "هِجَانٌ" [1] فزنته في المفرد كزنة " كِتَابٌ " وفي الجمع كزنة " رِجَالٌ " وهذا التغيير يُسمّى تغييرًا مُقَدّرًا.

أمّا التغيير الظاهر فيكون إمّا بالشّكل فقط ، مثل: أُسْدٍ بضمّ فسكون ، فهو جمع أَسَد بفتحتين.

وإمّا بالزيادة فقط، مثل: صِنْوَانٌ في جمع صِنْوٍ بكسر فسكون فيهما.

وإما بالنقص فقط: مثل: تُخَم في جمع تُخْمَةٌ بضمّ ففتح فيهما.

وإمّا بالشكل والزّيادة مثل:رِجَالٌ، بالكسر في جمع رَجُلٌ، بفتح فضمّ.

وإمّا بالشّكل والنّقص مثل: كُتُب بضمّتين في جمع كِتَابٌ بالكسر.

وإمّا بالثّلاثة مثل: غِلْمَان بكسر فسكون، في جمع غُلاَم بالضّم، وهذا الجمع عام في العقلاء وغيرهم، ذكورًا كانوا أم إناثًا، وأبنيته سبعةٌ وعشرون، منها أربعةٌ للقلة، والباقي للكثرة.

[1] هِجَانٌ: نوع من الابل.

وقيل هذان الجمعان مختلفان مبدأ وغاية، فالقلّة من ثلاثة إلى عشرة، امّا الكثرة فهي من أحد عشرة إلى ما لا نهاية.

وقيل أنهما متفقان مبدأ لا غاية، فالقلّة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من ثلاثة إلى ما لا نهاية.

فالقلة تعتبر في تكرار الجموع، أما معارفها بأل أو بالإضافة فصالحة للكثرة والقلة معا باعتبار الجنس أو الاستغراق الذي يقيّد الشّمول والعموم وقد ينوب احدهما عن الأخر وضعًا: أي بأن تضع العرب أحد البنائين أو الاستغراق للقلّة والكثرة، ويستغنون به عن وضع الآخر، فيستعمل مكانه بالاشتراك المعنوي لا مجازًا، وهو ما يُطلق عليه بالنيابة وضعا نأخذ على سبيل المثال كلمة: أَرْجُل " بفتح فسكون فضمّ في جمع رِجْلٌ بكسر فسكون، ورِجَال بكسر ففتح في جمع رَجُلٌ " بفتح فضمّ ، إذا لم يضعوا بناء كثرة للأوّل، ولا قلّة للثاني، فإن وُضع بناءان للفظ واحد مثل: أَفْلَسَ و فُلُوس بفتح فسكون، و أَثْوبٍ و ثِيّاب في جمع ثَوْب فاستعمال احدهما من مكان لآخر يكون مجازٍ كإطلاق أَفْلس على احد عشر وفُلوس على ثلاثة ويسمّى بالنيابة استعمالاً.[1]

[1] يُنظر: احمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 153-154.

المطلب السادس

1- التصغير

أ- مصطلح التصغير:

يطلق عليه البعض مصطلح التحقير، والمعنى واحد، إذ القصد من ذلك التسمية على وجه الاختصار، وقد عرّفه الحملاوي في كتابه " شذا العرف في فن الصّرف" بأنّه تغيير مخصوص يأتي بيانه، وأنّه من الملحق بالمشتقّات لأنّه وصْف في المعنى، ويذكر الحملاوي أنّ للتّصغير فوائد وهي:

- التّحقير: مثل قولنا " رُجَيْلٌ " أَخْصَر من قولنا رجلٌ صَغِير.
- تقليل ذات الشّيء: نحو قولنا كلَيْبٌ.
- تقليل كمّية الشيء: نحو قولنا: دُرَيْهِمَاتٌ.
- التّقريب الزّماني: نحو قُبَيْلَ العَصْرِ.
- التقريب المكاني: نحو: فُوَيْقَ المَكْتَبِ، تُحَيْتَ البَرِيدِ.
- تقريب المنزلة أو التعظيم نحو: أُخَيِّ، بُنَيَّ، صُدَيْقِي.

ومن شروط المصغّر عند الحملاوي:

1) أن يكون اسما فلا يصغّر الفعل و لا الحرف.

2) ألاّ يكون متوغّلا في شبه الحرف، فلا تصغّر المضمرات المهبمات مثل: مَنْ، كَيْفَ.

3) أن يكون خاليا من صيغ التّصغير وشبهها مثل: شُعَيْبٌ لأنّه على صيغته، ولا نحو مُهَيْمِنٍ، ومسَيْطِرٍ لأنّهما على صيغة تشبهه.

4) أن يكون قابلا للتّصغير، فلا تصغّر الأسماء المعظّمة كأسماء الله تعالى و أنبيائه و وملائكته، وعظيم الجسم، ولا جمع الكثرة، ولا كلّ وبعض، وأسماء الشّهور والأسبوع.

وأبنية التصغير ثلاثة: (فُعَيْلٌ)، (فُعَيْعِلٌ) و (فُعَيْعِيلٌ) فمثال (فُعَيْلٌ): وهو خاص بالثّلاثي: مثل: فُلَيْسٌ، ولابدّ من ضمّ الأوّل ولو تقديرا، وفتح ثانيه، واجتلابُ ياء ثالثة ساكنة، تسمّى التّصغير.

ومثال: (فُعَيْعِلٌ)، لما كان على أربعة أحرف نحو: دِرْهَم، دُرَيْهِمٌ، جَعْفَرٌ، جُعَيْفِرٌ، أي أنّه يحتاج إلى زيادة عمل رابع وهو كسر ما بعد باء التّصغير.

ومثال: (فُعَيْعِيلٌ) لمّا كان على خمسة أحرف نحو: دُنَيْنِيرٌ، حيث يكون بعد المكسور حرف ليّن قبل الآخر، فان كان ياء بقي نحو: قِنْدِيلٌ نقول فيه: قُنَيْديلٌ، وإلاّ قُلب اليها نحو: مِصْبَاحٌ نقول فيه مُصَيْبِيحٌ.

ويتوصل إلى هذين البناءين (فُعَيْلٌ، فُعَيْلِيلٌ) بما توصل به إلى فَعَالِلْ وفَعَالِيلْ في التكسير من الحذف وجوبا أو تخييرا، فمثلا: نقول في سَفَرْجَل، سُفَيْرِجْ، ونقول في فَرَزدق، فُرَيْزِدْ، أو فُرَيْزِقْ.

وكما جاز في التكسير تعويض ياء ما قبل الآخر ممّا حذف، يجوز هنا أيضا، فمثلا نقول: سُفَيْرِيج وسُفَيريج، كما قلنا في التكسير: سَفَارِيج وسَفَارِيجْ، ولا يمكن زيادتها في تكسير وتصغير.

ويستثنى من كسرها ما بعد ياء التّصغير، فيما تجاوز الثلاثة:

– ما قبل علامة التأنيث مثل: حُبْلى.

– ما قبل المُدة الزائدة قبل ألف التأنيث مثل: حَمْرَاء.

– وما قبل ألف أفْعَال مثل: أجْمَال، أَفْرَاسْ

– ما قبل ألف فَعْلاَن الذي لا يجمع على فَعَالين مثل عثمان، فيجب في هذه المسائل بقاء

– ما بعد ياء التّصغير على فتح للخفّة، ولبقاء ألفي التأنيث وما يشبههما في منع الصّرف وللمحافظة كذلك على الجمع فنقول مثلا: حُبَيْلى، حُمَيْراءٌ، أَجيمَالٌ، أَفِيرَاسٌ وعُثَيْمَانٌ .

ويستثنى من التوصّل إلى بنائي " فُعَيْلٌ " و " فُعَيْعِيلٌ " ما يتوصّل به إلى بناء " مَفَاعِلٌ ومَفَاعِيلٌ " عدة مسائل كونها مختتمة بشيء مقدّر انفصاله، والتّصغير وارد على ما قبله والمقدّر الانفصال هو ما وقع بعد أربعة أحرف:

1)– من ألف تأنيث ممدود مثل: قُرْفُصَاء.

2)– أو تائه مثل: حَنْظلة.

3)– علامة نسب مثل: عَبْقَرِيٌّ.

4)– ألف ونون زائدتين، مثل: زُعْفُرَان.

5)- علامتي تثنيّة، مثل: مُسلمَيْن، مُسْلِمَان.

6)- علامتي جمع تصحيح المذكّر والمؤنّث مثل: جَعْفَرينَ. جَعْفَرونَ، مُسْلِمَاتٌ.

فهذه كلها يخالف تصغيرها تكسيرها، حيث نقول في التّصغير: قُرَيْفِصَاءُ، حُنَيْظَلَة، عُبَيْقَرِيٌّ زُعَيْفِرَانٌ، مُسَيْلِمَيْنِ، أو مُسَيْلِمَانِ، جُعَيْفِرَينَ أو جُعَيْفِرُونَ، ومُسَيْلِمَاتٌ، أمّا في تكسيرها فنقول: قَرَافِصٌ، حَنَاظِلٌ، عَبَاقِرٌ، زَعَافِرٌ، إذ لا لُبس في حذف زوائدها تكسيرا بخلاف التّصغير، للالتباس بتصغير المجرّد منها.

وذهب الحملاوي إلى أنّ التّصغير يردّ الأشياء إلى أصولها: فإن كان ثاني الاسم المصغّر ليّنا منقلبا عن غيره، يردّ إلى ماانقلب عنه.

فإذا كانت واوا منقلبة أو ألفا ردّت في التّحقير إلى أصلها مثل: قَيِّمةٌ ومَاءٌ، نقول فيهما: قُوَيْمَةٌ و مُوَيْه، إذ أصلهما قِوْمَه ومَوَه، بخلاف ثاني مثل: آدم، فإنّه منقلب من غير ليّن فيُقلب واوا كالألف الزّائدة فنقول: أُوَيْدِم.

أمّا عن تصغير " عيدًا " إلى " عُيَيْد " فإنّه شاذّ مع أنّه من العودِ، وذلك خوفا من الالتباس " بالعُودِ" أحد الأعواد.

وإن كان ياءا منقلبة واوا أو ألفا، مثل: مَوْقِنٌ، ونَابَ، فنقول فيهما: مُيَيْقِن، ونُيَيْب، لأن أصلهما: مُيْقِنٌ و نَيْبٌ.

إن كانت همزة منقلبة ياء مثل ذِيبٌ نقول في تحقيره ذُؤَيْبٌ.

وإذا كان أصله حرفا صحيحا غير همزة مثل: دينارٌ نقول في تحقيره: دُنَيْنِيرٌ إذ أصله دِنّارٌ بتشديد النّون.

ويذكر الحملاوي في كتابه هذا أنّ هناك تصغيرا أو تحقيرا يسمّى " تصغير الترخيم " هذا الأخير لا وزن له إلاّ فُعَيْلٌ و فُعَيْعِلٌ، و ذلك لأنّه عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزّوائد، فيصغّر الثلاثي الأصول على " فُعَيْل" مجرّدا من التّاء، إن كان مُسمّاه مذكّرا مثل: حُمَيْدٌ في تصغير كل من حامد ، محمود، محمد، أحمد، حمّاد، حمدان، وحمّودة، وبالتّاء كحُبَيْلة، وسوّيدة، في تحقير حُبْلى و سَوْدَاء.

أمّا في الوصف المختص بالنساء مثل: حَائِض، طَالِق، فيقال في تصغيرهما: حَيَيْضٌ، طُلَيْقٌ من غير تاء، لأنّه في الأصل وصف مذكّر.

هذا عن الثّلاثي، أمّا فيما يخصّ الرّباعي فيصغّر على " فُعَيْعِلٌ مثل: قُرَيْطِسْ في قِرْطَاس و عُصَيْفِر في تصغير عُصْفور، ويصغّر إبراهيم و اسماعيل ترخيمًا على " بُرَيه و سُمَيْع " ولغير ترخيم على بُرَيهِيم وسُمَيْعِيل " أو " أَبْيَرَهْ و أسَيْمَع " على الخلاف في أنّ الهمزة أو الميم و اللاّم أولى بالحذف، ولا على الصّحيح فإنّه لا يختصّ الترخيم بالأعلام.

ويقال في تحقير الأسماء المبهمة: في " ذا " : ذَيّا، وفي " تا " : تَيّا، وفي تحقير اللّذي: " اللّذيّا، وفي الّتي: اللّتيّا، وفي "ذاك" : ذَيّاكَ " وفي " ذلك" : ذَيّالكَ.

قال الشاعر:

لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَد القُضيّ ********* مِنِّ ذِي القَاذُورَة الْمُقْلَى

أَو تَحْلِفِي برَبِّكِ العَلِيِّ ******* أَنِّي أَبُو ذَيَّالكَ الصَّبِيِّ [1]

المطلب السّابع

2- النّسب:

مصطلح النّسب: يقول عبده الرّاجحي : النّسب ظاهرة لغويّة مهمّة التفت إليها القدماء فخصّوها بدراسة مستفيضة، ولعلّها أكثر أهمية في عصرنا الحاضر ، لكثرة الحاجة إلى استعمالها بسبب انتشار العلوم ومناهج التّفكير، ومذاهب الأدب والفنون والسّياسة و الاجتماع، وأنت لا تكاد تقرأ صفحة واحدة من كتاب أو صحيفة أو غيرهما إلاّ وتلتقي بكلمات من نحو: غربيّ، شَرْقِيٌّ، اشتِرَاكِيٌّ، وُجُوديٌّ، عِلْمِيّ، موضوعيٌّ، يَمَنِيٌّ، يَسَارِيٌّ...الخ [1].[2]

ويعرّف ابن الحاجب النّسب بقوله: " المنسوب: الملحق آخره ياءٌ مشدّدة، لتدلّ على نسبته إلى المفرد عنها " [3] .

وعرّفه الزّمخشري بقوله: "هو الاسم الملحق بآخره ياء مشدّدة، مكسور ما قبلها، علامة للنّسبة إليه، كما ألحقت التّاء علامة للتّأنيث" [4].

وقد سمّاه سبويه بالإضافة، ويذهب الحملاوي إلى أنّه به ثلاث تغييرات:

---

[1] مجلّة أسماء عبد الكريم خليفة عبد القادر، الدّرس الصّرفي عند ابن جنّي، جامعة بن غازي.

[2] التّطبيق الصّرفي، ص 139.

[3] الشّافية في علم التصريف، ص 37.

[4] المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود الزّمخشري، دار الجبل، لبنان، ط2، ص 206.

1) لفظيٌّ: وهو زيادة ياء مشدّدة في آخر مكسور ما قبلها لِتَدلّ على نسبته إلى المجرّد منها، منقولا إعرابه إليها مثل قولنا: جَزَائِرِيٌّ أخصر من قولنا فُلانٌ يُنسب إلى الجزائر، وقولنا عِراقيٌّ، أخصر من قولنا: فُلاَنٌ يُنْسَبُ إلى العراق.

2) معنويٌّ: صَيْرورته اسما للمنسوب، مثل قولنا: مُحَمَّديٌّ، فَاطِمِيٌّ.

3) حُكميٌّ: معاملته معاملة الصّفة المشبّهة في رفعه الظّاهر مثل قولنا: زيْدٌ قُرَيْشِيٌّ أبوه وأمُّهُ مصريّةٌ.

ويقول الحملاوي أنّه يحذف لتلك ستة أشياء في الآخر:

الأوّل: الياء المشدّدة الواقعة بعد ثلاثة أحرف، سواء كانت زائدة مثل: كُرْسيٌّ أو للنّسب مثل، شَافِعِيٌّ، كراهية اجتماع أربع ياءات، وهنا يكون المنسوب والمنسوب إليه مقدار مع الياء المحدّدة للنّسب ولهذا التّقدير ثمرَةٌ تظهر في مثل: كُراسيٌّ، بَخَاتيٌّ إذا سميَّ بهما مذكّر ثم نسبَ إليه، فإنّه قبل النّسب: ممنوع من الصّرف، وذلك لوجود صيغة منتهى الجموع، لأن الياء يكون من بنية الكلمة قبل التّسمية أمّا بعد النّسب فيُصبح مصروفًا، وذلك لزوال صيغة الجمع بياء النّسب.

وأمّا إن سُمّيَ به مؤنّث فيكون ممنوعا من الصّرف، وذلك للعلمية (اسم علم) وللتّأنيث المعنوي كذلك.

الثّاني: تاء التّأنيث فنقول مثلا في النسبة إلى مَكّة: مَكيٌّ وقول عامة النّاس خَلِيفَتِيٌّ في خليفةِ، و خَلْوَتِيٌّ في خَلْوَة لحنٍ و الصّواب أن نقول: خَلَفِيٌّ، خَلَوِيٌّ.

الثّالث: الألف خامسة فصاعدا مطلقا أو رابعة متحرّكا ثاني كلمتها: فالأولى ألف التّأنيث محل حُبَارَى أو المنقلبة عن أصل كمصطفى من الصّفوة فنقول في النّسبة: حُبَارَيٌّ، مُصْطَفَى.

والثانية: ألف التّأنيث خاصّة مثل: جَمْزَي [1] نقول في النّسبة إليه: جَمَزِيٌّ.

أمّا إذا سكن ثاني كلمتها جاز حذفها وقلبها واوًا سواء للتّأنيث مثل: حُبْلَى أو للإلحاق مثل: عَلْقَى [2] فإنّه ملحق بجعفَر، فنقول: حُبْلِيٌّ أو حُبْلَوِيٌّ وعَلْقِيٌّ أو عَلْقَوِيٌّ .

وغن كانت منقلبة عن أصل مثل: مَلْهَى من اللّهو فنقول مَلْهَيٌّ أو مَلْهَوِيٌّ، و القلب أحسن من الحذف، ويجوز هنا كذلك زيادة ألف بين اللاّم والواو فنقول: حُبْلاَوِيٌّ.

الرّابع: ياء المنقوص خامسة كالمتعدّي أو سادسة كالمُسْتَعْلِي، نقول فيهما: المُتَعَدِّيٌّ و المُسْتَعْلِيٌّ، أمّا الرّابعة كالقَاضِيٌّ فهي كألف مثل: مَلْهَى، فنقول: القَاضِيٌّ والقَاضَوِيٌّ، و الحذف أرجح، وأمّا الثّالثة مثل: الشَّذِي فيجب قلبها واوًا كألف مثل: عصًى، فنقول: شَذَوِيٌّ كما نقول: عَصَوِيٌّ، ولا تقلب الياء واوا إلاّ بعد قلبها ألفا.

أمّا إذا نسبنا إلى فعل مكسور العين، مثلّث الفاء، مثل: نَمِرَ، دُئِلَ، إبِلَ، فإنّنا نفتح عينه في النّسب فنقول: نَمَرِيٌّ، دُئَلِيٌّ، إكْلِيٌّ، و قال بعضهم أنّه يجوز إبقاء الكسرة إتباعا في نحو: إبِل فنقول: إبِلِيٌّ.

---

[1] جَمْزَي: الحمار السّريع.
[2] عَلْقَى: اسم ليث.

الخامس والسّادس: علامتا التثنية وجمع تصحيح المذكّر علمين إذا أعربا بالحروف فنقول: زَيْدِيٌّ نسبة إلى زيدان زيدون.

أما جمع المؤنّث السالم: مثل: تَمَرَاتٍ جمعا فإنّه يُنسب إلى مُفرده ساكن الميم و عَلَمًا إليه مفتوحًا، سواء حُكيَّ أو مُنِعَ، وذلك للفرق بين النّسب إليه مفردا وجمعا، وأمّا نحو ضَخْمَاتٍ فألفه كألف حُبْلَى بجامع الوصفية، ويجب الحذف في ألف هذا الجمع خامسة فصاعدا، سواء كان من الجموع القياسية مثل: مُسْلِمَات، او الشّاذة كسُرَادِقات، فنقول: مُسْلِمِيٌّ سُرَادِقِيٌّ.

أمّا حكم همزة الممدود فحكمها في التثنية فهي تُسلّم إن كانت أصلا فمثلا في قُرّاءٍ نقول: قُرّائِيٌّ، ومنهم من يقلبها واوا إن كانت للتأنيث مثل: حَمْرَاءٌ، حَمْرَاوِيٌّ، صَحْرَاءٌ، صَحْرَاوِيٌّ.

أمّا إذا كانت للإلحاق فيُخَيَّرُ فيها مثل: عَلْبَاءٌ فنقول: عِلْبَائِيٌّ أو عِلْبَاوِيٌّ، كذلك إن كانت بدلاً من أصل مثل: كِساءٌ فنقول: كَسَائِيٌّ أو كِسَاوِيٌّ.

أمّا إن كان علما مركّبا فَيُنسبُ اسناديّا كأن نقول: تَأَبَّطِيٌّ في " تَأَبَّطَ شَرًّا " ، أو يُنسَبُ مزْجِيّا كأن نقول: بَعْلِيٌّ في بَعْلَبَك.

ويُستثنى من المركّب الإضافيّ ما كان كُنيةً، كَأبي بكر وأمّ كلثوم، فنقول: بكريٌّ و كُلْثوميٌّ.

أمّا إذا نُسب إلى ما حذفت لامه، فإن جُبر في التثنية و جمع التّصحيح بردّها مثل: أب أخ، سنة، نقول فيها: أبَوَان، أخوان، سنوات، وجب ردّ المحذوف في النّسب فنقول: أَبَويٌّ أَخَوِيٌّ، سَنَوِيٌّ.

وإذا نُسبَ إلى ما حُذفت لامه، وعُوّض عنها في تاء تأنيث لا تنقلب هاء في الوقف حذفت تاؤه، فنقول: في بِنتٌ، بَنَويٌّ وفي أُخْتٌ: أَخَوِيٌّ.

وكلّ ذلك مردود في صيغة الجمع، إذ نقول فيهما: بناتٌ وأخَواتٌ بزيادة ألف وتاء وحذف التّاء الأصلية.

أمّا إذا نُسب إلى محذوف العين، فإن صحّت لامه ولم يكن مضعّفا، لم يجبر بردّ المحذوف مثل: سَهٍ، مُذ فنقول منهما: سَهِيٌّ، مُذِّيٌّ و لا نقول: سَتَهِيٌّ و مُنْذِيٌّ، وإن كان مضعّفا مثل رُبَّ و ذلك بحذف الباء الأولى تخفيفا لِرُبَّ فإنّه يجبر بردّ المحذوف فيقال: رُبِّيٌّ.

أمّا إذا نسبنا إلى الثنائي وضعا ضعّفنا ثانيه إن كان معتلاً فنقول مثلا: في لَو، كَيْ: لَوٌّ، كَيٌّ بالتّشديد، وفي النسب إليهما نقول: لَوِيٌّ، كَيْوِيٌّ، وأمّا في الصّحيح بالخيارّ مثل: كَمٌّ فنقول: كَمِّيٌّ بالتّخفيف أو كَمِّيٌّ بالتّضعيف.

أمّا في الكلمة الدّالة على جماعة أي اسم جمع فنقول مثلاً في قَوْمٍ: قَوْمِيٌّ، وفي رَهَطٍ رَهَطِيٌّ، وفي اسم جنس في شَجَرٌ نقول: شَجَرِيٌّ، وفي جمع التّكسير الّذي لا واحد له نقول في: أَبَابِيلٌ، أَبَابِيلِيٌّ.

المبحث الثالث

V- السّماع و القيّاس و العلة عند الحملاوي

تمهيد:

ممّا لا شك فيه أنّ اللّغة العربية وعاء الفكر الإنساني، وهويّة الأمّة ورمز عزّتها وكرامتها بل وكينونتها، وطبيعة العقل البشري تقوم على التّدبير والتّفكّر والسّعي، والكشف عن ماهية الأشياء، وغاياتها وهويّتها التي صنعها والخالق المدبّر الذي أتقن كل شيء " صُنعُ الله الّذي أَتْقنَ كُلَّ شَيْء " النّمل، الآية 88.

وممّا لا ريب فيه كذلك أنّه لا توجد لغة من اللّغات اعتنى علماؤها بعلومها عامّة، وبنحوها و صرفها خاصّة مثلما اعتنى علماء العربيّة بهذه اللّغة، لغة القرآن الكريم، وقد وضع هؤلاء العلماء قواعد النّحو والصّرف وأصولهما، ووقفوا على دقائق معانيه، ودقّة ألفاظه، وأخذوا يبحثون في فروعه النّحوية و الصّرفية و اختلافاتها موظّفين في ذلك ما ظهر لهم من قيّاس وسماع وعلّة لا تحدّها حدود، تسبح كلّها في بحر النّحو الزّاجر الذي لا ينفذُ رُفُدُهُ.

وسنتطرّق في هذا المبحث إلى تعريف كلاّ من السّماع و القيّاس و العلّة تعريفا موجزا، و بعدها ننتقل إلى كيفية توظيف الشّيخ احمد الحملاوي لهذه الأصول النّحوية في كتابه " شذا العُرف في فنّ الصّرف " .

المطلب الأول

1- تحديد مفاهيم الأصول النّحوية:

أوّلا: السّماع

1- لغة: هو مصدر للفعل سَمِعَ- يَسْمَع، و سمع صوته أي أدرك صوته بحاسّة الأذن، و سمع الخبر، أي تلقّى الخبر، وسمع الله دعاء العبد أي استجاب دعاءه.

2- اصطلاحا: وهو ما نقل من الكلام العربي القديم الأصيل، سواء أكان شعرا أم نثرا، ولكن الشرط أن يكون هذا الكلام منقولا نقلا صحيحا خاليا من النّحل، ويعرّفه السّيوطي بأنّه هو: " ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحتهم، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلّم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمانه وبعده، إلى أن فَسدت الألسن بكثرة الموّلّدين نظما ونثرا " [1]

ثانيا: القياس

1- لغة: مصدر للفعل قَاسَ – يَقِيس وقِسْتُ الشّيء أي قدّرْتُهُ على مثاله، ويُقَال: بينهما قيس، شِبْر، أي قَدْرَ شِبْرٍ أو مسافة شبر.

2- اصطلاحا: وقد عرّفه الأنباري فقال: " حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه " أي: رفع الفاعل، و نصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن ذلك منقولا عنهم وإنّما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك ما قيس في

[1] عبد الرحمان بمن ابي بكر جلال الدين السيوطي، الاقتراح في اصول النحو، دط، دار البروتي، دمشق، دت، ص 39

صناعة الإعراب، و قد أخذ السّيوطي بهذا التّعريف و زاد عليه: " و هو معظم أدلّة النّحو و المعوّل في غالب مسائله " كما قيل: إنّما النّحو قياسٌ يتبع .

وخلاصة الكلام: أنّ مفهوم القيّاس هو حمل الكلمات التي لم تسمع من قبل على ما سُمع ما قبل قيّاسًا، أي هو اتّخاذ قواعد على الكلمات الجديدة في اللّغة، أو التي لم ترد من قبل على كلمات وردت من قبل.

ثالثا: العلّة:

1- لغة: ترد مادّة علل في معظم المعاجم اللّغوية بهذه المعاني:

فالعَلّة: بالفتح: هي الشرب الثّاني بعد النّهْل، و العرب تقول: عَلَل بعد نَهَل، و عَلّه أي سقاه السّقيّة الثانية، أي سَقْيٌ بعد سقي، و جنى الثّمرة مرّة بعد أخرى [1]، أمّا العِلّة بالكسر: فهي المرض.

2- اصطلاحا: العلّة: هي الحكم الذي يعطي الكلمة في بناءها و إعرابها، مثل: اللاّعبون يفوزون، فإذا سئلت: و لماذا نجد المضارع بالنّون؟ تكون الإجابة: لأنّه مرفوع و علامة رفعه ثبوت النّون نيابة عن الضمّة لأنه من الأفعال الخمسة.

والعلّة هي النّظر في مختلف الأحكام النّحوية، وما يرونه من الأسباب الدّاعية لتلك الأحكام، وهو أمر ضروريّ في كل قيّاس، لذلك كانت العلّة الرّكن الرّابع من أركان القيّاس [2] ، لأنّ

---

[1] الصّحاح: ج2، ص 150.
[2] الاقتراح: ص 96.

القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، و قيّاس العلّة معمول به بالإجماع عند العلماء كافّة.

المطلب الثاني

1- القيّاس والسّماع والعلّة في الأفعال:

من المعلوم لدينا أنّ أبنية الفعل ثلاثيّة و رباعيّة و خماسيّة و سداسيّة، و لكل بناء منها مصدر، فللماضي الثّلاثي ثلاثة أوزان و هي: فَعَلَ بفتح العين، و فَعُلَ: بضمّ العين و فَعِلَ بكسر العين.

- فأمّا فَعَل بالفتح و فُعِل بالكسر المتعديان قيّاس مصدرهما: " فِعْل " بفتح فسكون، فمثلا : إذا أردنا مصدر الفعل ضَرَبَ قلنا ضَرْبًا، و فَهِمَ قلنا فَهْمًا فمصدرها واحد.

وأمّا إذا أردنا استخراج مصدر من فعل يدلّ على حِرفةٍ مثل: خاطَ: نقول خِيّاطَة، وحَاكَ نقول: حيَّاكَة بكسر أوّله لأنّ القاعدة التي نقيس عليها توجب ذلك.

وإما فَعِلَ بكسر العين، فمصدره القيّاسي: فَعَلاً بتنوين الفتح مثل: فَرِحَ: فَرَحًا، إلاّ إذا دلّ على ولاية فقيّاسه: فِعَالَةٌ بكسر الفاء مثل: وَلِيَ: وِلاَية، كذلك إن دلّ على لونٍ يكون قيّاسه " فُعْلَة " مثل: حَمِرَ، حُمْرَة.

وأمّا فَعَلَ بالفتح اللاّزم فقيّاس مصدره فُعُول، بضمّ الفاء، مثل: جَلَسَ، جُلُوسًا إذا لم تُعْتَلّ عينه، وإلاّ فسيكون " فَعْلٌ " بفتح الفاء وسكون العين: مثل: سَارَ: سَيْرٌ، أو " فِعَال " مثل: قَامَ: قِيّام، وما لم يدلّ على امتناع، وإلاّ فقياس مصدره " فِعَال " بكسر أوله مثل: أَبَى: إِبَاءً

أو على تُقلب فقياس مصدره فَعَلاَن بفتحات مثل: غَلَى : غَلَيَانًا، أو على داء، فقيّاسه " فُعَال " بالضّم مثل: مَشَى بَطْنُه: مُشَاءً، أو على سَيْر فقيّاسه " فَعِيل " مثل: رَحَلَ: رَحِيل، كذلك ما دلّ على صوت فقيّاسه: فُعَال بالضّم مثل: صَرَخَ: صُراخًا، أو " فَعِيل " مثل: صَهَل: صَهِيل، وأمّا فَعُل بضمّ العين فإنّ قيّاس مصدره: فُعُولة مثل: صَعُبَ: صُعُوبَة، أو يكون: " فَعَالة " بفتح أوّله مثل: بَلُغَ: بَلاَغَة.

و أمّا ما جاء مخالفا لما تقدّم فانّه: ليس بقيّاسي، و إنّما هو سماعيّ، يُحفظ و لكن لا يقاس عليه.

فمن الأول: أي فَعَل: كَتَبَ كِتَابًا، حَرَسَ حِراسَة، شَكَرَ شُكْرًا، طَلَبَ طَلَبًا، نَبَتَ نَبَاتًا، حَسَبَ حُسْبَانًا، ذَكَرَ ذِكْرًا، كَتَمَ كِتْمَانًا ، كَذِبَ كَذِبًا، عَصِيَ عِصْيَانًا، قَضَى قَضَاءً، رَأَى رُؤْيَة، هَدى هِدَايَة، حَمَى حِمَايَة، غَفَرَ غُفْرَانًا، غَلَبَ غَلَبَةً.

ومن الثّاني: أي فَعِلَ: بكسر العين: لَعِب لَعِبًا، كَرِهَ كَرَاهِيَّة، قَبِلَ قُبُولاً، رَحِمَ رَحْمَةً، قَوِيَ قُوّةً، نَضِجَ نُضْجًا، سَمِنَ سَمَنًا.

ومن الثّالث: أي: فَعُلَ: بضمّ العين: كَرُمَ كَرَمًا، مَجُدَ مَجْدًا، عَظُمَ عِظْمًا، حَسُنَ حُسْنًا، حَلُمَ حِلْمًا، جَمُل جَمَالاً.

وأمّا لغير الثّلاثي: فقد ذهب الحملاوي إلى أنّ لكلّ فعل غير ثلاثي مصدر قيّاسي، وهي ستة أوزان:

1) مصدر " فَعَّل " بتشديد العين " تَفْعِيل " إذا كان صحيح اللاّم مثل طَهَّر تَطْهِيرًا، و أمّا إن كان مُعتلّها فيكون على وزن " تَفْعِلة " و ذلك بحذف ياء التفعيل، و تعويضها بتاء في الآخر، مثل: رَبَّى تَرْبِيّةً، و نَذَرُ مجيء الصّحيح على تَفْعِلَة مثل: كَرَّمَ تَكْرِمَةً.

أمّا فيما يتعلّق بمهموز اللاّم فإنّه يعامل معاملة معتلّها في المصدر مثل: جَزَّأ ، تَجْزِأَة على وزن " تَفْعِلَة " في حين أنّها تقاس على وزن تَجْزِيئًا على وزن " تَفْعِيل ".

2) مصدر " أَفْعَلَ " : له حَالَتان:

الحالة الأولى: إذا كان صحيح العين: مثل: أَحْسَنَ إِحْسَانًا.

الحالة الثّانية: إذا كان معتلّ العين فإنّ حركتها تُنقل إلى الفاء و تُقلب ألفا، لتحركها بحسب الأصل و انفتاح ما قبلها بحسب الآن ثمّ تُحذف الألف الثّانية للالتقاء السّاكنين كما سيأتي، و تعوض عنها التّاء مثل: أَقَامَ إِقَامَة.

3- قيّاس مصدر ما أوّله همزة وصل قيّاسية: مثل: اسْتَغْفَر، اصْطَفَى، حيث يُكسر ثالث حرف منه، و يُزاد قبل " آ " حرف الألف، فيُصبح مصدرا مثل: اسْتِغْفَارًا، على وزن اسْتِفْعَالاً.

- و أمّا إذا كانت الهمزة غير قيّاسية: مثل:

- اطَّايَرَ تكون على وزن " تَفَاعُل " أي تَطَايُر.

- اطَّير تكون على وزن " تَفَعُّل تَطَيُّر.

– أمّا إن كان " اسْتَفْعَل " معتل العين عُمل في مصدره ما عُمل في مصدر " افْعَل" معتلّ العين مثل: اسْتَقَامَ اسْتِقَامَة.

4– قيّاس ما بُدئ بتاء زائدة: مثل: تَدَحْرَجَ يكون مصدره: تَدَحْرُجًا بضمّ الحرف الرّابع منه، أمّا إذا كانت اللاّم ياء مثل: تَعَالَى، فإنّ مصدره يكون: تَعَالِيًّا حيث يُكسر الحرف المضموم وذلك ليناسب الفاء.

5– قيّاس مصدر: فَعْلَل وما أُلحق به: مثل: الفعل الرّباعي دَحْرَجَ دَحْرَجَة على وزن: فَعْلَلَة زَلْزَل زَلْزَلَة.

أمّا إن كان مضاعفا مثل: وَسْوَسَ، وِسْوَاسًا، على وزن " فِعْلاَل " بكسر الفاء.

أمّا في غير المضعّف فهو سماعيّ مثل: سَرْهَفَ سِرْهَافًا.

6– قيّاس مصدر " فَاعَلَ" فِعَال بكسر أوّله و مُفَاعلة مثل: خَاصَمَ خِصَامًا مُخَاصَمَة.

– أمّا ما كانت فاؤه ياء مثل: يَاسِر مُيَاسَرة فيمتنع فيه فِعَال أي يكون فقط على وزن مُفَاعَلَة (قاعدة يُقاسُ عليها).

أمّا ما جاء على غير ما ذكر فإنّه شاذّ: مثل: كَذّبَ كِذّابًا، و القياس تَكْذِيبًا على وزن " تَفْعِيل ".

المطلب الثالث

2– القيّاس و السّماع و العلّة في الأسماء

ينقسم الاسم عامة إلى الجامد و المشتق عند الصّرفيين و النّحويين، إذا عرّفوا الاسم الجامد بأنّه: " ما وُضع على صورته المعروفة ابتدءا، و لم يُشتق من غيره" [1]

أو بمعنى آخر: " هو ما لم يؤخد من غيره و دلّ على ذات أو معنى من غير ملاحظة صفة كأسماء الأجناس الحسيّة ، مثل: رَجُل، أَسَد و شَجَر، و جَبَل و نَجْم، و كأسماء الأجناس المعنوية، نحو: عَلَم، فَرَح، خَوْف، فَهْم و جُلُوس " [2] .

ونستنتج من مقولة (عبد العزيز عتيق) أنّ الاسم الجامد مادّة أصليّة، و لا يكون أبدا فرعا، أي أنّه هو الاسم الذي لم يؤخد من غيره، إمّا يدلّ على ذات 'حسيّ)، أو يدلّ على معنى " بمعنى أوضح أنّ هذه الأسماء المرتجلة، أي انبثقت من ذهن الإنسان على صورتها اللّفظية المستعملة" [3].

وتنقسم الأسماء الجامدة أو الأسماء المرتجلة إلى ثلاثة أنواع:

أ- اسم ذات: و هو ما يدلّ على شيء مجسم تحت الحوّاس الخمس مثل: محمد، شجرة، قلم، أسد.

ب- اسم معنى: و هو ما دلّ على شيء عقلي محض، لا تقع تحت الحواس الخمس مثل: الذّكَاء، النُّبُوغ، الحِكْمَة [4] .

---

[1] فخر الدّين قباوة: تصريف الأسماء و الأفعال، ط2، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 1988 م، ص 125.

[2] عبد العزيز عتيق: المدخل إلى علم النّحو و الصّرف، ط2، دار النّهضة العربيّة للطّباعة و النّشر، بيروت، 1974، ص 53-54.

[3] محمد خير حلواني: المعنى الجديد في علم الصّرف، ط5، دار الشّرق العربي، بيروت، لبنان، 1999، ص 208.

[4] ابراهيم قلاتي: قصّة الاعراب (كتاب في النّحو و الصّرف لجميع مراحله التعليمية) ، دط، دار الهدى للطباعة و النّشر و التّوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 398.

جـ – الاسم المبهم: " و هذا ضرب آخر من الأسماء المرتجلة أو المتطوّرة الجامدة، كالضّمائر و أسماء الإشارة، و الأسماء الموصولة، أسماء الشّرط، الاستفهام والأعداد وكلّ وبعض... هذه الأسماء لا تحمل دلالة مباشرة على ذات أو معنى " [2].

وباختصار شديد أن الاسم الجامد لا يرجع أبدا إلى كلمة أخرى.

أمّا الاسم المشتقّ فهو: " ما أُخذ من غيره ودلّ على ذات مع ملاحظة صفة نحو: عَالم مُسَافر، مَزْرُوع، كَرِيم، أَمْجَل ومَجْلِس ومِفْتَاح " [4]، كما أنّ الاسم المشتقّ " هو تحويل الأصل الواحد إلى صيّغ مختلفة لتفيذ ما لم يستفذ بذلك الأصل " [5].

والاسم المشتقّ انواع كثيرة، فمنهم من قال عشرة و منهم من قال سبة أنواع، أمّا أغلب الصّرفيين فقد أجمعوا أنّها سبعة و من بينهم الشّيخ " أحمد الحملاوي" وهي: " اسم الفاعل اسم المفعول، الصّفة المشبّهة، واسم المبالغة، و اسم التّفضيل، اسما الزّمان و المكان واسم الآلة " .

وسنسلّط الضّوء على هذه الأسماء و كيفية وزنها عند الحملاوي:

1– اسم الفاعل: و يُعرّفه الحملاوي أنّه: " ما اشتقّ من مصدر المبني للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلّق به ".

ويكون من الثّلاثي على وزن " فاعل ": مثلا إذا أردنا استخراج اسم الفاعل من الفعل ضَرَبَ نقول: " ضَارِبًا " أمّا إن كان فعله أجوفًا معتلاً قُلبت ألفه همزة.

---

[2] محمد خير حلواني: المغني الجديد في علم الصّرف، ص 211.
[4] عبد العزيز عتيق: المدخل إلى علم النّحو و الصّرف، ص 54.
[5] عبد القادر بن مصطفى المغربي: الاشتقاق و التّعريب، ط2، لجنة التّأليف و التّرجمة و النّشر، القاهرة، 1947 م، ص 09.

أمّا إذا أردنا استخراجه من غير الثّلاثي فإنّه يكون على وزن " مُفْعَل " وذلك بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، و كسر ما قبل الاخر مثل: تَدَحْرَجَ مُدَحْرِج، و قد شذّ من ذلك ثلاثة ألفاظ: وهي: أَسْهَبُ، فهو مُسْهَبٌ، وأَحْصَنَ فهو مُحْصَن، وأَلْفَجَ بمعنى أفْلَسَ فهو مُلْفَجٌ، وقد تأتي من " أَفْعَلَ " على فاعل مثل: أَعْشَبَ عَاشِب ولا يُقال فيها مُفْعَل.

2- صيغ المبالغة: تُقاس صيّغ المبالغة عند الحملاوي على خمسة أوزان وهي:

أ- فَعَّال: بتشديد العين نحو: شَرّاب.

ب - مِفْعَال: نحو مِنْحَار.

ت - فَعُول: بفتح الفاء: مثل غَفُور.

ث - فَعِل: بفتح الفاء و كسر العين مثل: حَذِر.

ج - فعَّال: بتشديد العين مثل: جَبَّار.

وما عداها فهو مسموع حيث جاءت صيغ المبالغة على أوزان أخرى غير الأوزان القيّاسيّة التي تمّ ذكرها وتسمّى أوزانا سماعيّة، أي لا يُقاس عليها بل تحفظ حفظا ومنها:

أ- فِعِّيل: بكسر الفاء وتشديد العين مثل: سِكِّير، صِدِّيق.

ب- مِفْعِيل: بكسر فسكون مثل: مِسْكِين.

ج- فُعَلَة بضمّ ففتح مثل: هُمَزَة، لُمَزَة.

د- فَاعُول مثل: فَارُوق.

هـ- فُعَال بضمّ الفاء وتخفيف العين أو تشديدها مثل: كُبَار، وَضَّاء.[1]

3- **الصّفة المشبّهة باسم الفاعل:** و يعرّفها الحملاوي بأنّها لفظ مصوغ من مصدر اللاّزم للدّلالة على الثّبوت، و أوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزنا، اثنان منهما مختصّان بباب " فَرِحَ" وهما:

1) أَفْعَل: الذي مؤنّثه فَعْلاَء مثل: أَخْضَر خَضْرَاء.

2) فَعْلان الذي مؤنّثه: فَعْلَى: مثل: عَطْشَان عَطْشَى.

وأربعة مختصّة بباب " شَرُفَ " وهي:

1) فَعَل: بفتح الفاء والعين: مثل: حَسَنَ.

2) فُعُل: بضم الفاء والعين مثل: جُنُب، وهو قليل .

3) فُعَال: بضم الفاء مثل: شُجَاع.

4) فَعَال: بالفتح والتّخفيف، مثل: رَجُل جَبَان، وامرأة حَصَان [2].

أمّا الستة الباقية فهي مشتركة بين البابين:

1) فَعْل: بفتح فسكون مثل: سَبِطَ، سَبْط، ضَخُم، ضَخْم.

2) فِعْل: بكسر فسكون: مثل: صَفِرَ صِفْر، مَلُحَ مِلْح.

3) فُعْل: بضمّ فسكون مثل: صَلُبَ صُلْب.

---

[1] يُنظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 121-122.
[2] حصَان: عفيفة.

4) فَعِل: بفتح الفاء وكسر العين، مثل: فَرِحَ: فَرِحٌ، نَجُسَ: نَجَس، فالأوّل من الكسر، أمّا الثاني فمن الضمّ.

5) فَاعِل: صَحِب: صَاحِب، طَهُر: طَاهِر أي أنّ الأوّل بالكسر والثّاني بالضمّ.

6) فَعِيل: مثل: بَخِلَ: بَخِيل، كَرُمَ: كَرِيم، فالأوّل من الكسر والثّاني من الضمّ.

ويُطرد قيّاسها من غير الثّلاثي على زنة اسم الفاعل إذا أريد به الثّبوت.[1]

3- اسم التّفضيل: و قد عرّفه الحملاوي بأنّه الاسم المصوغ من المصدر للدّلالة على أنّ شيئين اشتركا في صفة وزاد احدهما على الآخر في تلك الصّفة، ويأتي على وزن " أَفْعَل " كقولنا: زيد أَعْلَم من عُمرو؛ أي أنّه أكثر علما من عمرو.

وهناك ثمانية شروط لصياغة اسم التّفضيل وهي:

الأول: أن يكون له فِعْل، وقليل من لا فعل له.

الثّاني: أن يكون الفعل ثلاثيّا فلا يشتقّ من الفعل الرّباعي والخماسي، كما أنّه لا يشتقّ من الفعل المبني للمجهول، لكن هناك شواذّ مثل: قولنا: هذا الكلام أَخْصَر من غيره، من " أُخْتُصر" وهو مبني للمجهول، كما أنّه هناك شذوذ آخر مثل: هو أعطاهم بالدّراهم، وأولاهم للمعروف، فالأوّل من " أَعْطَى" والثّاني من " أَوْلَى".

الثّالث: أن يكون الفعل متصرّفا، فلا يُشتقّ من الفعل الجامد نحو: عَسَى، لَيْسَ، نِعْمَ، بِئْسَ فليس له أفعُل تفضيل.

[1] يُنظر: أحمد الحملاوي:، شذا العرف في فن الصرف، ص 124-126.

الرّابع: أن يكون حدثه قابلا للتّفاوت: أي أنه لا يُشتق مما لا يقبل التّفضيل، نحو: مَاتَ، فَنِي فليس له أفعل تفضيل.

الخامس: أن يكون تامًّا ، بمعنى أنّه لا يُتشتقّ من الفعل الناقص مثل: كان وأخواتها، لأنّها لا تدلّ على الحدث.

السّادس: أن لا يكون منفيّا، ولو كان هذا النّفي لازمًا، نحو: مَا عاج زيد بالدّواء، ومعناه: ما انْفَتَح به، وذلك حتّى لا يقع لُبس ويختلط المنفي بالمثبت.

السّابع: أن لا يكون الاشتقاق مما الوصف منه على " أَفْعَل " الذي مؤنّثه " فَعْلاَء " فلا يؤخذ من اللّون " كأَبيض " أو عيب " كأَعْوَر " أو حِلية لأنّ الصّيغة هنا مُشتغلة بالوصف لا على التّفضيل، غير أنّ أهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التي الوصف منها على وزن " أَفْعَل" نحو: فُلاَنٌ أَبْلَهُ من فُلاَن.

والثّامن: أن لا يكون مبنيّا للمجهول حتى لا يلتبس مع المبني للفاعل، وقد ورد فيه شذوذ كقول: " أزهَى من دِيك" و هي من زُهِي بمعنى تكبُّر، بالبناء للمجهول فيه، وقيل أنّه لا يوجد فيه شذوذ فقد ورد فيه زَهَا يَزْهو.

كما أنّه اشتهرت ثلاث صيغ باللّغة العربية أتت بغير همزة من اسم تفضيل الذي على وزن " أَفْعَل " وهي خَيْرٌ وأصلها ، أَخْيَر، وشَرٌّ وأصلها أَشَرَّ، وحبَّ وأصلها أَحَبّ نحو قولنا: خيرٌ منه وحُذفت همزاتهن نظرًا لكثرة الاستعمال، لكن رغم ذلك فقد ورد استعمالهنّ بالهمزة على

الأصل، نحو قوله صلى الله عليه وسلّم: " أَحَبُّ الأعْمَالِ إلى الله أَدْوَمُهَا وإنْ قَلَّ " [1]و

يمكن القول أنّ هذه الألفاظ فإنّها أسماء تفضيل سماعيّة نحفظها لكن لا نقيس عليها.

ونلحظ أنّ اسم التّفضيل مثله مثل فعل التعجّب في شروطه، وله صيغتان " ما أَفْعَلَهُ"، و" أَفْعِلْ به"، نحو أَحْسِنْ بزيد ! ، و التي أصلها: أَحْسَنَ زَيد، أي صار ذا حُسْن.

فأريد منه التعجّب، فحوّل إلى صيغة الأمر، وزيدت الباء للفاعل وذلك لتحسين اللّفظ، أما فيما يخص الوزن: " ما أَفْعَلَه" فإن " ما " نكرة تامة، وأَفْعَل: فعل ماض.

فإذا أردت من لفظ: التعجّب او التفضيل و لم يُستوفى الشروط السابقة الذّكر، فات بصيغة مستوفية لها، والمصدر الغير مستوفي اجعله تمييزا لاسم التفضيل، ومعمولا لفعل التعجّب نحو: فلان أَشَدّ استخراجا للفوائد، ما أشدّ استخراجه.

ويأتي اسم التفضيل على ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون مجردا من أل " والإضافة" أي أن يكون مفردا مُذكرًا و أن يُؤتى بعده بـ " مَنْ " التي تأتي بجانب المفضّل عليه، لكنّها غير ثابتة فقد تُحذف.

الحالة الثانية: أن يكون فيه " ألْ" وأن يكون مُطابقا لموصوفه وألاّ يُؤتى معه بـ " مَن " نحو قولنا: خديجة الفُضلى.

[1] أخرجه البخاري.

الحالة الثالثة: أن يكون " مُضافا " فإن كانت إضافته لنكرة لزم فيه الإفراد والتّذكير مع لزوم المجرّد لاستوائها في التنكير، ولزوم المطابقة في المضاف إليه، نحو: فاطمة أفضل امرأة فإنّ كانت إضافته لمعرفة جازت المطابقة وعدمها.

كما أن الحملاوي أضاف ثلاث شروط أخرى وهي:

الأولى: اشتراك شيئين في صفة وزاد احدهما على الآخر فيها.

الثّانية: أن يُراد به شيئا زاد في صفة نفسه على شيء آخر في صفته وألاّ يكون بينهما وصف مشترك، كقول: الصّيف أحرّ من الشّتاء أي أن الصيف زائد في حرّه على الشّتاء في برده.

الثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لمحلّه، من غير نظر إلى تفضيل نحو: النّاقص والأشجّ اعدلا بني مروان، أي: هما العادلان، ولا عدل في غيرهما.[1]

5- اسما الزّمان و المكان:

ويعرّفها الشيخ الحملاوي بقوله: " هما اسمان مصوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه"

يُصاغ اسما الزّمان والمكان من الفعل الثّلاثي على وزن " مَفْعَل " بفتح الميم والعين، و سكون ما بينهما في حالة إن كان المضارع مضموم العين أو مفتوحها أو من الفعل الثّلاثي المعتلّ الآخر نحو: مَسْعَى، مَرْمَى.

[1] يُنظر: احمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف ، ص 127-132.

ويُصاغ كل منهما على وزن " مَفْعِل " بكسر العين في الفعل الثلاثي المكسور العين في المضارع ، نحو: مَضْرِب، أو من الفعل الثّلاثي المعتلّ الأوّل الصّحيح الآخر، نحو: مَوْعِد مَوْجِل.

ويُصاغ (اسما الزّمان و المكان) من الفعل غير الثّلاثي على زنة مَفْعُوله، أي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو: اسْتَخْرَج: يَسْتَخْرِج، مُسْتَخْرَج.

ويرى الحملاوي أنّ صيغة كل من اسما الزّمان والمكان واحدة في غير الثّلاثي وفي بعض أوزان الثّلاثي أيضا، ونميز بينهما بالقرائن وإن كانت غير موجودة فهو صالح للزّمان و المكان والمصدر.

كما أنّ الحملاوي تعرّض لنقطة مهمّة ، وهي أنّ " اسم المكان " فقط قد يُصاغ من الاسم الجامد على وزن " مَفْعَلَة " بفتح فسكون للدّلالة على الشيء الكثير في ذلك المكان، نحو: مَطْبَخَة، مَزْرَعَة.

وقد وردت ألفاظ مخالفة لقواعد صيّاغتها، نحو: مَسْجِد بالكسر و قيّاسها الفتح، فالأصل أن ترِد على وزن " مَفْعَل " لا على وزن مَفْعِل، وهذا كونها مضمومة العين في المضارع: سَجِد: يَسْجُد.

وقد سُمع الفتح " في بعضها، نحو: مَسْكَن على وزن " مَفْعَل" و قد أجاز العلماء الفتح وإن لم يُسمع.

ويمكن أن نفرّق بينهما من خلال السّياق، فتتغيّر دلالة الاسم بتغيّر السّياق نحو قولنا:

1- إذا أَقْبَلَ المشتى هاجرت الطّيور إلى الأماكن الدّافئة: نجد هنا أنّ كلمة " مَشْتَى" تدل على فصل الشّتاء.

2- تعدّ الشريعة مشتًى رائعًا لقضاء عطلة الشّتاء: كلمة " مَشْتَى " في هذا السّياق تدل على مكان قضاء العطلة. [1]

6- اسم الآلة: وقد عرّفه الحملاوي في كتابه بأنّه: " اسم مصوغ من مصدر ثلاثي، لما وقع الفعل بواسطته.

ويُصاغ اسم الآلة من الأفعال المتعديّة و اللاّزمة، و له ثلاثة أوزان: " مِفْعَالٌ"، " مِفْعَلٌ " و " مِفْعَلَةٌ" ، بكسر الميم في جميعها، نحو: برد: مِبْرَدٌ على وزن: مِفْعَلٌ، فَتَحَ: مِفْتَاحٌ على وزن: مِفْعَالٌ، كَنَسَ: مِكْنَسَةٌ على وزن: مِفْعَلَةٌ.

و قد يأتي اسم الآلة جامدًا على أوزان كثيرة، نحو: قَدُومٌ على وزن: فَعُولٌ، سِكِّينٌ على وزن: فِعِّيلٌ، فَأْسٌ على وزن: فَعْل ... وغيرها الكثير.

و يشترك اسم الآلة مع صيغة المبالغة في أحد أوزانه الرئيسة وهو: " مِفْعَالٌ "، وحتى يسهل التفريق بينهما لابد من النّظر للقرائن المعنوية أو اللفظية في السّياق لفهم دلالتها نحو: قوله تعالى: " مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ الآية 35 من سورة النّور.

* كلمة " مِصْبَاحْ " التي على وزن "مِفْعَال" وردت للدّلالة على اسم الآلة.

[1] يُنظر: احمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 133-134.

* ذلك الرّجل منظار لنا منذ الصّباح، كلمة منظار التي على وزن " مِفْعَال" جاءت هنا صيغة مبالغة.[1]

المطلب الرابع

VI- الإعلال والإبدال

وقد عرّفهما الحملاوي بقوله:

أ- **الإعلال:** هو تغيير حرف العلّة للتحفيف و بقلبه أو إسكانه أو حذفه، و له ثلاثة أنواع: القلب، الإسكان والحذف .

ب- الإبدال: أمّا الإبدال فقد عرّفه بقوله: " جعل مطلق حرف مكان آخر" أي أنّه نأتي بحرف مكان حرف آخر، و يمكن حسب الحملاوي أن نقول الإعلال إبدال في حين أنّه لا يمكن أن نقول الإبدال إعلال.[2]

ويختلف الإعلال عن الإبدال في كونه: يختص بحروف العلّة (الألف و الواو والياء) و الهمزة لكثرة التغيّر فيها، والتغيّرات التي تطرأ عليها بقلبه أو حذفه أو إسكانه فالقلب وهو أحد أنواع الإعلال ويقصد به الإحالة ويشترط أن تكون بين الأشياء المتماثلة بينما الإبدال فهو الإزالة ولا يشترط فيه التماثل.

كما أنّ الإعلال والإبدال لا يتفقان في الأنواع ويختلفان فيهما: والإبدال له أنواع عديدة حسب الحملاوي في حين أنّ الإعلال أنواع:

أولا: الإبدال:

---

[1] المرجع السابق: ص 135.
[2] يُنظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 200.

هناك من الحروف ما يبدل إبدالا شائعاً ، الإدغام، وهو جميع الحروف إلاّ الألف.

وهناك ما يُبدل إبدالا نادرًا وهو في ستة أحرف وهي: الحاء، الفاء، الخاء والعين المهملة، القاف، الضّاد، والذال المعجمتان نحو قولهم في: خَطَرَ: غَطَر، وفي تلعثم، تَلَعْذَم.

وما يُبدل إبدالا شائعًا لغير إدغام، وهو اثنان وعشرون حرفًا مجموعة في قولنا: " لجدًّ صرفُ شكسٍ أمِنَ، طَيٌّ، ثَوْب عزّته "، وما كان ضروري في التصريف جمع في تسعة أحرف في قول: " هَدَأتُ مُوطيا".

كما أنّ للإبدال حالات أخرى نذكر منها:

أنّ فاء الافتعال إن كانت واوا أو ياء أصلية أبدلت تاء وأدغمت في تاء الافتعال نحو: اتّعد أتدمر، اتّسر، من الوعد واليُسر.

أمّا إن كانت الياء أو الواو بدلا من همزة فلا يجوز إبدالها تاء وإدغامها، نحو: إيتَزَر من الإزار، أمّا إن كان على وزن "افتعل" نحو اتّكل من الأكل وهنا أمر شاذ.

ويوجب إبدال التاء طاء، إذا سُبِقت بأحد أحرف الإطباق وهي: الصّاد والضّاد والطّاء و الظّاء، نحو: اصطبَرَ من الصّبر على وزن "افْتَعَلَ" بلا إدغام فيها.

-تُبدل تاء "افْتَعَل " دالا مهملة إن كانت فاؤه دالاً، أو ذالاً، أو زايًا، و ذلك نحو: ازدهر من "زهر" ومن ذكر" اذكر" بلا إدغام، ومن دان: أذان بالإبدال والإدغام.[1]

وتُبدل تاء الافتعال صادًا مع الإدغام، نحو قوله تعالى: " وهُمْ يَخْصِمُون" أي: يَخْتَصِمُونَ.

[1] يُنظر: احمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 217.

كما أنّ الحملاوي تطرّق لحالات إبدال الميم من الواو و من النّون:

-تُبدل الميم واوا وجوباً في كلمة " فَمٌ" والتي أصلها: فوهٌ، إذا لم يضف إلى ظاهر أو مضمر، ودليل ذلك تكسيره على أفواه.

-وتُبدل الميم من النّون شريطة وقوعها ساكنة وقبل الباء في نفس الكلمة أو في غيرها نحو قوله تعالى: " مَن بعثنا من مرقدنا " سورة يس الآية 52، وقوله تعالى: " إِذْ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا".

- وتُبذل الميم من النّون شذوذا في كلمة البنان، قالوا: البَنَامُ كقول رؤبة من الرّجز: يال هال ذات المنطق التّمتَام، وكفِّك المخضّب البَنَام. البَنَامُ الذي أصله البَنَان.[1]

وقد يحدث العكس: وذلك بإبدال الميم نونًا، نحو يُقال: أسود قاتن و التي أصلها "قَاتِمْ".

أمّا الإعلال فله ثلاث أنواع كما أشرنا سابقا وهي كالتالي:

1- الإعلال بالقلب: وله أشكال عدة:

أ- الإعلال في الهمزة: نُقلب حرف العلّة سواء الياء أو الواو همزة وجوبًا ويكون في أربع مواضع:

الموضع أو الحالة الأولى: إذا تطرفت أحداهما بعد ألف زائدة، نحو: سماء؛ والتي أصلها "سماو" (قُلبت الواو فيها همزة)، وبناء التي أصلها " بنايٌ" (قُلبت الياء في بناي همزة)لأنّها جاءت متطرّفة بعد ألف زائدة فصارت سماء وبناء.

[1] المرجع السابق، ص 219.

ب- الموضع أو الحالة الثانية: إذا وقعت الياء والواو في اسم الفاعل للفعل الثلاثي معتل الوسط، نحو: قائل وأصلها قاوِل، بائع، بايع؛ حيث أنّه نجد في كلمة "قاول" أنّ الواو قُلبت همزة و كذلك الأمر في ياء "بايع" و ذلك لوقوعها عينا لاسم الفاعل المعتل الوسط (الأجوف) الذي اعتلّت عينه فقائل على وزن "فاعل".

ج- الموضع الثالث: وقوعهما بعد ألف مَفَاعل "همزة" لكونهم حروف مدّ زائدة في المفرد نحو: عجوز – عجائز، والتي قُلبت فيها الواو همزة.

ح الموضع الرّابع: أن تقعا بعد حرفين ليّنين سواء أكان ياءين أو واوين أو مختلفين يتوسّطهما ألف "مَفَاعِل" نحو: (نيائف) جمع نيِّتف (الزائد على العقد) ياءين، أوائل جمع أوّل (واوين) ، سيائد جمع سيِّد الذي أصله سيود،(مختلفين).

وتُبدل الهمزة من الواو جوازا في حالتين:

الحالة الأولى: إن وقعت مضمومة ضمّا لازما غير مشدّدة نحو: وُقُوت وأُقُوت، جمع وقت.

الحالة الثّانية: إذا كانت مكسورة في أوّل الكلمة نحو: إسادة، إفادة في وسادة وإفادة.

وتُبدل الهمزة من الياء جوازا في حالة وقوع الياء بعد ألف وقبل ياء مشدّدة، نحو: غائي نسبة لغاية.

وتأتي بدلا من الهاء في ماء فتصغيره على " مويه"، وجمعه على أمواه.

مواضع الإعلال بقلب الهمزة واوا أو ياء

ويكون ذلك في بابين:

الأوّل: في حالة وقوع الهمزة بعد ألف " مَفَاعِل " وكانت الهمزة غير أصليّة، وأن تكون لامه همزة أو واوا أو ياء شريطة أن تكون الهمزة أصليّة نحو: المرائي جمع مفرده مِرْآة.

ومن استوفى الشّروط حسب الحملاوي وجب فيه أن تُقلب الهمزة المكسورة إلى فتحة وبعدها تُقلب تلك الهمزة إلى ياء في ثلاث حالات والواو في حالة واحدة، و يكون ذلك وفق شروط و التي أشار إليها الحملاوي في كتابه ودعّم كلامه بأمثلة لزيادة الاستيعاب، فالتي تُقلب ياء اشترط فيها أن تكون لام الكلمة همزة أو ياء أصلية، أو واو انقلبت ياء، أمّا التي تُقلب واوًا يشترط فيها أن تكون لام الكلمة واوًا ظاهرة غير مدغمة في اللّفظ لا تُقلب ياء نحو: خطيئة جمع مفرده خطايا، فكانت لامه همزة أصلها خَطَائي بياء مكسورة " ياء المفرد " وهمزة بعدها " لامه " ثمّ قُلبت تلك الياء همزة فصارت خطائي بهمزتين، ثمّ تُقلب الهمزة الثّانية المتطرّفة إلى الهمزة التي قبلها ياء، ثمّ تُقلب كسرة الهمزة الأولى فتحة للتّحقيق فتصبح: خَطَائِيُ، نحو: العَذَارى، ثمّ تُقلب الياء ألفًا و ذلك بعد تحرّكها و انفتاح ما قبلها، فتصير: خطاءًا ، فنظرا لكون الهمزة جاءت متوسّطة الألفين والهمزة شبيهة بالألف أصبح في الكلمة ثلاث ألفات و هذا غير مقبول، فأُقلبت الهمزة ياء فصارت "خَطَايا".

ومثال لمكان لامه لامًا أصلية نحو: قضيّة وجمعها قضايا، والتي أصلها قَضَايِيُ بيائين فأُقلبت الياء الأولى همزة فصارت " قَضَائِيُ" ثمّ تُقلب كسرة الهمزة فتحة (قضائَيُ) ، ثم تقلب الياء ألفا، فصارت "قضَاءًا"، ثم قلبت الهمزة ياءً فصارت " قضايا ".

ومثال ما كانت لامها واو قُلبت ياء في المفرد نحو: مَطيّة وتُجمع على "مطايا" ، وأصلها "مَطِيْوَة " من المطا وهو الظّهر، ثم تُقلب الواو ياء مع ادغامهما وأصلها "مَطَايُو"، ثم تقلب الواو ياء لتطرفها نتيجة الكسرة، فتصبح " مَطَايِيُ" ، ثم تقلب الياء الأولى همزة وتقلب الكسرة فتحة، فتصير " مَطَاءَيٌ " ثم تقلب الياء ألفا والهمزة بعدها تقلب ياءا ، فتصير: "مَطَايَا" .

ومثال آخر: ما لامه واوً ظاهرة أصلية، نحو: هِرَاوَةٌ، و تجمع على " هَرَاوَى" ، وأصلها هَرَائِوُ " ثم أبدلت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة، فصارت " هَرَائِيُ " " هراءًا" ثم قُلبت الهمزة واوًا، فتصير هَرَاوَى.

الثّاني: باب التقاء همزتين في كلمة واحدة، إمّا أن تكون الأولى من متحرّكة والثّانية ساكنة أو العكس، أو تكون متحرّكتين.

فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، قُلبت الثانية قُلبت الثانية من جنس حركة الأولى نحو: آمَنْتُ: الهمزة الأولى مفتوحة فأبدلت الثانية ألفا، و أصلها: أأمنْت فتبدل الثانية ألفا لوقوعها ساكنة و الهمزة التي قبلها مفتوحة، فتصبح: آمن.

وكذلك الأمر بالنسبة لأومن، والتي أصلها " أؤمن " حيث قَلبت الهمزة واوا فصارت "أومِن" ، ونفس الشيء حدث لكلمة "إيمانا" التي أصلها " إئمانا" قلبت الهمزة ياءً (لوقوع الهمزة الأولى مكسورة فأبدلت بنفس حركتها).

أما إن كانت الأولى (الهمزة) ساكنة و الثانية متحركة، تدغم الهمزة الأولى في الثانية، ولا يكون ذلك إلاّ في موضع العين، نحو: " نسأَّل" صيغة مبالغة تدل على السؤال.

أمّا إن كانتا في موضع اللاّم، قُلبت الثّانية ياءً، نحو: سَفَرْجَل منه: قرأْيَأ، فإن كانت الثّانية مكسورة قُلبت ياء، أمّا إن كانت مضمومة أبدلت واوًا، و إن كانت مفتوحة، فان كان الذي قبلها مفتوحا أو مضموم أبدلت واوًا، أمّا إن كان مكسور أبدلت ياء.

2- الإعلال في حروف العلّة (الإعلال بالقلب):

أ- قلب الألف ياء حسب الحملاوي: تُقلب الألف ياء في حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون ما قبلها مكسور، نحو: " مِصْباح" ، مَصَابيح، تصغيره مُصَيْبح.

الحالة الثانية: ان تقع بعد ياء التصغير نحو: غُلام، غُلَيِّم.

وتُقلب الواو ياءً في مواكثيرة نذكر منها:

1- إذا تطرقت بعد كسر، نحو قولنا: رَضِيَ والتي أصلها: رَضِو، ومصدرها رضوان.

2- أن تأتي ساكنة بعد وقوعها متوسطة إثر كسرة، نحو: ميزان من وَزَنَ و أصلها "مِوْزَان ".

3- أن تكون الواو لام " مَفْعُول" التي يكون ماضيه على وزن " فَعِل" بكسر العين، نحو: مَرْضِيّ ".

ب- قلب الألف واوًا:

تُقلب الألف واوا في حالة واحدة، وهي إن كان ما قبلها مضمومًا، نحو: ضُورِبَ: أصلها ضَارِب، تصغير: ضُوَيْرِبْ.

ج- قلب الياء واوًا:

تُقلب الياء واوًا إذا وقعت ساكنة بعد ضم، و تكون مفردة، نحو: مُوقِنٍ، أصلها مُيْقِن.

وتُقلب كذلك الياء واوًا إذا كان ما قبلها مضموم، و كانت لام " فَعُلَ" بفتح فضم، نحو: قَضُوَ.

وكذا تُقلب واوًا، إن كانت لاما " لفَعْلَى" بفتح الفاء، وتقع اسما لا صفة، نحو: تَقْوَى.

وتقلب كذلك واوا إن وقعت عينا " لفُعْلَى" بضم الفاء اسما، وتكون مؤنّث أفعل، نحو: طُوبى مؤنّث أَطْيَبَ.

د- قلب الواو والياء ألفا: تُقلب الواو والياء ألفا إذا توفرت شروط عدة نذكر منها:

- أن يكون كل من الواو والياء متحرك.
- أن تكون حركتهما أصلية.
- أن يكون ما قبلها مفتوحا.
- أن تكون الفتحة متصلة في كلتيهما.[1]

[1] يُنظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 220-221.

الخاتمة

خاتمة

و في حصيلة دراستنا للمنهج الصّرفي عند الحملاوي، توصلنا إلى مجموعة من النّتائج، يمكن أن نجملها فيما يأتي:

– أنّه يصعب التفريق بين الصّرف و التصريف، و إن كنّا نلحظ أنّ الصّرف يدل على العلم الشامل القائم بذاته، المتميز بقوانينه و ضوابطه، أمّا التصريف فيدل على الكثرة و المبالغة في التصرفات، و التغيّرات التي تطرأ على بنية الكلمة.

– أنّ مصطلح الصّرف ينسجم مع مصطلح النّحو من حيث عدد الحروف و الوزن، فهو قسيمه.

– أنّ للصرف أهمية كبيرة تكمن في معرفة صيغ الكلمة العربية، و تحليل أجزاءها و حروفها، و معرفة ما فيها من محذوف او زائد، أو تقديم أو تأخير.

– تنوع الاتجاهات الصرفية، و انقسامها إلى خمس مدارس: بصرية، كوفية، بغدادية، مصرية و أندلسية، و تميّز كل منها بسمات ميزتها عن الأخرى.

– أن الشيخ أحمد الحملاوي حذا حذو الصّرفيين القدماء في كيفية وزن الكلمات، فالميزان الصرفي يهتم بدراسة الكلمات على وزن " فعل" و " أَفْعَل" و " فَعِيل" و غيرها مما وضحنا بالشرح و التفسير.

– اختص الحملاوي في كتابه " شذا العرف في فن الصّرف" بدراسة المصطلحات الصّرفية التالية: الفعل، الاسم، النّسب، التصغير، جمع التّكسير، الإعلال و الإبدال، و غيرها.

– يُعد القياس و السّماع و العلّة من أهم الأصول النّحوية و الصرفية التي اعتمدها علماء اللغة في دراستهم و بحوثهم، فبالرّغم من اختلافها إلاّ أنّها تسبح كلّها في بحر النّحو الزّاخر الذي لا تنفذ رفده.

و من كل ما تقدم نستنتج أنّ الشّيخ أحمد الحملاوي سار على خطى القدماء في دراسته للمسائل الصّرفية من أمثال سبويه، حيث أنّه و من خلال دراستنا و تحليلنا لكتابه " شذا العرف في فن الصّرف " اتّضح لنا جليّا انّه بصري المذهب؛ أي أنّه أولى عناية كبيرة بالقيّاس.

و في الأخير نرجو أن نكون قد توصّلنا إلى المراد المبتغى من دراستنا، فحمدا كثيرا للمولى عزّ و جل الذي أنعم علينا بنعمة التوفيق، راجين منه فضل الكرم بان تكون دراستنا مرجعًا للنّهل منها لدى مختلف الدّارسين مستقبلا.

قائمة المصادر

والمراجع

- أبو الفتح عثمان بن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تح: – إبراهيم مصطفى، و عبد الله أمين، ط1، 1954.
- أبي بكر الزبيدي ، طبقات النّحو المدارس النّحوية لخديجة الحديثي، دار الأمل للنّشر و التوزيع، الأردن، ط3، 2001.
- أبي عثمان ابن جني، التصريف الملوكي.
- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ج1، دار الفكر، بيروت، لبنان ط1، دت .
- جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، ط1، 1954.
- كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب للطباعة و النشر القاهرة، دط .
– إبراهيم السامرّائي ، المدارس النّحوية (أسطورة وواقع)، دار الفكر، عمّان، ط1 1987
– ابن عصفور، الممتع في التصريف.
– ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.
– ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، المطبعة الميرية، مكة، ط1، 1968.
- أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مصراط، 1954.
- أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر " سبويه " ، الكتاب، تحقيق عبد السلام – هارون، ج3، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، د ط، ، 1975 .

– أبي بكر الزّبيدي، طبقات اللغويين و النّحويين، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت.

– صالح سليم، عبد القادر الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ج1، دار عصمي للنشر و التوزيع ، القاهرة، ط1، 1996 .

– علي جابر المنصور، علاء هاشم الخفاجي، تطبيق الصرفي، تعريف الأفعال، تعريف الأسماء، عمان ،ط1، 2002،

– مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، قاموس عربي عربي ، ج1، مكتبة الشروق الدولية، ، القاهرة، مصر، ط2، ، 1998

– محمد الطنطاوي، نشأة النّحو و تاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، 1995

– محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

– مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، المكتبة العصرية، ط11، 1971.

– مهدي المخزومي، الدرس النّحوي في بغداد، دار الكتب للنشر و التوزيع، بغداد،ط1، 1981

(1) عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ج1، دار النهضة، بيروت،ط1، دت.

– ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي نجار، ج1، دار الكتب المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، دط،، 1952.

سيبويه: الكتاب.

– يين و ا عبد الرّحمان السيّد، مدرسة البصرة،النّحوية، (نشأتها و تطورها)، دار المعارف للنشر و التوزيع، مصر، ط1، دت للّغويين.

– خديجي الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، 2001 .

– ابن عصفور، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة،ج، دار المعرفة، بيروت– لبنان ، ط1، 1987.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة..... أ- هـ	
مدخل تمهيدي.....	7
تعريف علم الصرف لغة واصطلاحا.....	7
في الصّرف و التصريف.....	8
موضوعه.....	10
نشأة علم الصرف و تطوّره.....	15-11
واضعه.....	18-16
مكانة الصرف في العربية	21-18
الفصل الأوّل: لمحة عن الصرف	
تمهيد.....	26-22
المبحث الأول: المدرسة البصرية نشأتها و خصائصها	
المدرسة البصرية.....	
نشأتها.....	29-26
أوائل نحّاة المدرسة البصرية.....	32-30
خصائص المدرسة البصرية.....	35-33

المبحث الثّاني: المدرسة الكوفية نشأتها و خصائصها	
نشأتها.....	38-35
أوائل نحاة المدرسة الكوفية.....	40-38
خصائصها	41-40
المبحث الثالث: المدرسة البغدادية نشأتها خصائصها	
نشأتها	42-41
أوائل نحاة المدرسة البغدادية.....	46-42
خصائصها.....	47-46
المبحث الرابع: المدرسة المصرية نشأتها و خصائصها	
نشأتها.....	48-47
أوائل نحاة المدرسة البصرية	49-48
خصائص المدرسة المصرية.....	49
المبحث الخامس: المدرسة الأندلسية نشأتها و خصائصها	
نشأتها.....	51-49
أوائل نحاة المدرسة الأندلسية خصائصها	52-51
خصائص المدرسة الأندلسية.....	52
الفصل الثاني: الميزان والمصطلح	

المبحث الأول: الميزان الصرفي	
تمهيد	53
تعريف الميزان الصرفي: لغة واصطلاحا.....	54
أسباب اختيار الصّرفيين لكلمة "فعل" لتكون ميزانا صرفيا.....	55-54
كيفية وزن الكلمات عند الحملاوي	60-55
المبحث الثّاني: المصطلحات الصرفية عند الحملاوي	
الفعل وتقاسيمه.....	69-61
الاسم وتقاسيمه.....	80-69
جمع المذكر السّالم.....	82-80
جمع المؤنّث السّالم.....	83-82
جمع التّكسير	84-83
التصغير	89-85
النسب.....	94-90
المبحث الثالث: الأصول النّحوية	
تمهيد.....	95
تحديد مفاهيم الأصول النّحوية.....	98-96
القياس والسّماع والعلّة في الأفعال	101-98

فهرس المحتويات

القياس والسّماع والعلّة في الأسماء	111-102
الإعلال والإبدال	119-111
خاتمة	121-120
قائمة المصادر والمراجع	123-122
فهرس المحتويات	127-124
ملخص	129-128

ملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة المعنونة: " المنهج الصّرفي عند الشّيخ أحمد الحملاوي" و ذلك وفق المنهج الوصفي التحليلي، و قد جاء بكتابه " شذا العرف في فن الصّرف" ليبحث في هذا العلم الذي يعد من أهم علوم اللغة التي تمتاز باتساع الأبنية و كثرة الصّيغ التي تستوعب المعاني الكثيرة، فمن فاته علم التصريف فقد فاته الكثير من علوم اللغة، فهذا الكتاب هو أشهر ما كتب في هذا العلم، و على هذه الطّبعة شرح و إيضاح لبعض المسائل و تخريجات للشواهد و الأعلام و في آخره فهارس علمية عامة.

و تضم هذه الدراسة في طيّاتها مدخل تمهيدي تحدثنا فيه عن علم الصّرف بصفة عامّة، و فصلين: الفصل الأول: هو عبارة عن فصل نظري يدور حول المناهج المتبعة في الصرف العربي، أما الفصل الثاني فكان بمثابة فصل تطبيقي درسنا فيه الميزان و المصطلح الصرفيين عند الحملاوي، و أهم الأصول النّحوية التي اعتمدها في كتابه.

الكلمات المفتاحية:

الصرف، التصريف، الميزان، السّماع، القيّاس.

sumamary

this study, titled the porphological approach in the works , of cheikh ahmed al-hamlawi, aims to go beyond the descriptive-analytical approch.in his book "shatha al-arf fi fun al-sarf", the author delves into this field, which is considered one of the arabic language, characterized by its extentive structures and numerous froms that encompass many meanings.

those who lack knowledge of morphology hav missed out on a significant aspect of language sciences.

this book is among the most renowned works in this field, and this edition includes explanations and clarification of certain issues, citation and general scientific indices at the end.

and within this study, it includes an introductory section where we discussed the science of morphology in general in two chapters:

the first chapiter is a theoretical chapter that revolves around the approaches used in isolated morphology, As for the seccond chapter, we examined Al-Hamlawi's balance and morphological terminology, as well as the fundamental gramatical principles he adopted in his book.

keywords: Morphology-Conjugation- Balance- Audition-Measurement.